الصراع المقبل في آسيا

بيتر مانسفيلد

طوال اربعين سنة بعد الحرب العالمية الثانية تعودنا على التغيير في عالم بقوتين عظميين فقط. فقد عصفت الحرب بأوروبا بما فيها القوتان الاستعماريتان القديمتان، بريطانيا وفرنسا. كذلك كان الحال بالنسبة لليابان التي ظهرت لفترة قصيرة كدولة عظمى في آسيا قبل الحرب وخلالها. اما الصين فقد مزقتها في البداية الحرب الاهلية ثم الشيوعيون قبل ان تتوحد. لكنها ظلت بعيدة عن عظمتها الطبيعية بسبب السياسات التي انتهجها ماو تسي تونج. (وأي شخص مهتم بوضع العالم وربع سكان المعمورة، اي الصينيين ولم يقرأ «البجع البري» وهي قصة ثلاثة اجيال من النساء الصينيات خلال هذه الفترة، عليه ان يقرأ هذا الكتاب الذي الفه جانج شانج).

ومن السذاجة القول ان كل هذا تغير الآن. فالرأي العادي السائد الآن هو ان لدينا قوة عظمى واحدة فقط وهي الولايات المتحدة. لكن هذا ليس لانها اكبر اقتصاد في العالم (رغم التقهقر الاخير وديونها الضخمة. ونحن نعرف المثل الذي يقول «حين تعطس بورصة وول ستريت في نيويورك فان العالم يصاب بالزكام» على رأي احدى الصحف في الاسبوع الماضي). فالسبب الذي يجعل الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة هو انها الدولة الوحيدة التي لديها القوة العسكرية القادرة على خوض حملة عسكرية شاملة خارج حدودها بدعم جوي وبحري ايضا. مع ان التخفيضات الاخيرة في ميزانية الدفاع الاميركية تثير الشك في مدى صحة ذلك. وقد توسعت المجموعة الاوروبية ونمت اقتصاديا. ولكنها تفتقر الى السياسة الخارجية والدفاعية الموحدة كما اثبتت ازمة يوغوسلافيا السابقة، وهي السياسة التي لا بد منها من اجل ان تصبح قوة عظمى.

اما اليابان، فقد اصبحت ثاني اكبر قوة اقتصادية في العالم ولكنها لم تحاول حتى ان تصبح قوة عالمية على الساحة السياسة. ومن المؤكد انها ليست كذلك من الناحية العسكرية.

لكن الدرس الذي علينا ان نتعلمه جميعا هو ان علاقات القوى العالمية لا تظل على حالها لفترة طويلة جدا. فقد كانت الحرب الباردة غير عادية لأنها جمدت على ما يبدو تلك العلاقات لمدة اربعين عاما. وكان من الخطأ الظن بان الحرب الباردة ستدوم الى الابد رغم ان الكثيرين كانوا يظنون ذلك. وعندما انتهت الحرب الباردة ارتكب بعض الناس خطأ اكبر وهو الاعتقاد بان الديمقراطية الليبرالية الغربية بشكلها الاميركي انتصرت وسوف تهيمن على العالم الى الابد. فالحقيقة هي ان ما نشهده الآن هو صراع جديد للسيطرة على آسيا حيث يعيش نصف سكان العالم. وهذا الصراع هو بين اليابان والصين. وليس من السهل حتى الآن ان نراه على السطح. فاليابان منهمكة في شؤونها الداخلية والحاجة الى اصلاح نظامها السياسي الفاسد، مما يعني انه ليس لديها الوقت للمطالبة بمكانتها اللائقة في الساحة السياسية الدولية. كان يكون لها عضوية دائمة في مجلس الامن الدولي مثلا. وحتى نموها الاقتصادي اخذ يتباطأ. ونحن نعرف ان اليابانيين لديهم رغبة في العزلة والابتعاد عن الاجانب ويفضلون النظرة الداخلية نحو جزرهم وانفسهم. وكثيرا ما يقال هذا الكلام عن البريطانيين. وهناك ما يبرر هذا القول ولكنه ينطبق على اليابانيين الى درجة اكبر.

في هذه الاثناء بدأ الصينيون يدركون فوائد توحيد بلادهم وهو ما حققه لهم ماو، لكنه كاد يدمر تلك البلاد بسياساته المجنونة. فالنمو المذهل للاقتصاد الصيني امر يعرف عنه العالم اجمع. ومن المحتمل ان يسير في اتجاه خاطئ. اذ ان دنج كسياو بنج الزعيم الذي حافظ على تماسك البلاد سيموت قريبا مما يعني اننا سنشهد صراعا على السلطة. والواقع ان سلطة الحكومة المركزية في بكين في تدهور في وقت اخذت فيه المقاطعات الجنوبية حيث النمو الاقتصادي الاساسي ترسخ سلطاتها واستقلالها الذاتي وتحتفظ بضرائبها لنفسها. فكل شيء يمكن ان يخفق. ولكن علينا من جهة اخرى ان نكون مستعدين للعواقب والنتائج اذا ما اصبحت الصين الدولة العظمى في آسيا.

وليس هناك ما يمكن ان يحفز على يقظة اليابان من محاولة الصين الهيمنة على آسيا. فهي اشبه بعلاقة بين الفيل والنمر. فالفيل الصيني في الوقت الراهن مهتم بالدرجة الاولى بتحقيق امكانات قوته الهائلة. اما النمر الياباني فلا يزال مهتما بصحته وليس لديه رغبة في الافتراس. لكن جيران اليابان في آسيا لا يزالون يخشون من ذاكرة الاستعمار الياباني في الثلاثينات من هذا القرن والاربعينات ايضا. وبين اولئك، الصينيون انفسهم الذين لم ينسوا بكل تأكيد انهم فقدوا 12 مليون قتيل حين غزتهم اليابان واحتلت ارضهم بين عامي 1931 و1945.

لكن اليابان ليس لديها الآن اي مطامع استعمارية. فدستورها يمنعها من بناء قوات مسلحة او ارسالها الى الخارج. كما ان الغالبية العظمى من اليابانيين لا تزال تعتقد ان هذا الامر صحيح - مع انه يمكن طبعا ان يتغير، والواقع ان كل شيء يمكن ان يتغير. اذ ليس هناك حكومة يابانية لا تدرك ان ميزانية الصين العسكرية تضاعفت منذ عام 1988 وان الصين حصلت على اسلحة متقدمة من روسيا كما حولت الاموال من الجيش الى الاسطول وسلاح الجو. كذلك بدأت استخدام قواتها البحرية لحراسة شحنات النفط وحماية مناطق صيد الاسماك في بحر الصين الجنوبي. ومن الواضح ان الصين بدأت تتطلع الى ما وراء حدودها لكي تصبح قوة اقليمية عظمى. اما الصراع مع بريطانيا، فليس سوى قضية ثانوية لأن هونج كونج الخاضعة الآن لبريطانيا ستصبح جزءا من الصين عام 1997.

وقد التزمت الحكومة اليابانية حتى الآن الحذر في تصرفاتها لكنها لم تلتزم الكسل. اذ انها تبني جيشا صغير العدد ولكنه مزود باحدث الاسلحة في العالم. لكن قوتها وسلاحها الاساسي هو الاقتصاد. فهي تستخدم الاستثمارات لمواجهة النفوذ الصيني. وهي تصب المساعدات على منغوليا التي خرجت اخيرا من قبضة السيطرة الروسية، لأنها تريد ان تمنعها من الوقوع تحت التبعية الصينية. وفي تايلاند وبورما يوجد للصين مستشارون عسكريون يساعدون في بناء قاعدة بحرية في بورما. وتحاول اليابان احتواء هذا عن طريق ارسال مساعدات اضافية الى فيتنام وهي تستفيد من العداء التقليدي بين فيتنام والصين.

وفي العام الماضي ارسلت اليابان قوات لحفظ السلام الى كمبوديا لتعطي بذلك سابقة مهمة للنشاط العسكري الياباني خارج حدودها لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية. ولكن ربما كان اهم تطور هو حجم المساعدات اليابانية المباشرة والاستثمارات والتجارة مع الصين. اذ ان برنامج المساعدات الخارجية الياباني اكبر برنامج من نوعه في العالم وتذهب نسبة 70 في المائة منه الى آسيا. كذلك تذهب نسبة 20 في المائة الى الصين. كما ان الصين هي ثاني شريك تجاري لليابان بعد الولايات المتحدة.

ولربما كانت المنافسة بين الصين واليابان لا تزال تحت السطح لكنها لن تزول. وليس من الصدفة ان رئيس الوزراء الياباني نفى بشدة ان يكون لدى اليابان اي طموحات لتطوير قنبلة نووية. واي شخص ربما يقول ان من المستحيل على اليابان حتى ان تفكر في ان تصبح دولة نووية بعد الذي حدث لمدينتي هيروشيما وناجازاكي. ولكن علينا ألا ننسى ان الصين قوة نووية كبرى كما ان كوريا الشمالية ربما تصبح كذلك قريبا.

في هذه الاثناء ليس لدى الغرب اي قوة للتدخل حتى لو اراد ذلك. اذ كل ما يستطيع فعله هو المشاهدة ومراقبة ما يحدث. فقد انتهت الايام التي كانت اليابان تعتمد فيها كليا على الولايات المتحدة في دفاعها الخارجي. وربما تكون الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة في الغرب: لكنها عظمى في الغرب فقط.

بيسوس سهريا. وعلى الرغم من انحسار التضخم النقدي من أكثر من الف بالمائة في العهد السابق الى مجرد ٨٪ الا ان بوينس آيريس اصبحت واحدة من اغلى عواصم العالم مما ادى بالتالي الى انزلاق العديد من الناس من الطبقة المتوسطة، التي كانت تضم ٤٠٪ من عدد السكان وتميز الأرجنتين عن

قويا لسياساته الإقتصادية، وإنما هو تأييد شعبي قوي لسياسته الهادفة الى إجراء اصلاح دستوري ايضا.

ان دستور البلاد هو الاداة الاساسية التي تحكم القواعد التي يتعايش من خلالها القطاعان العام والخاص. فقد وضع ذلك الدستور عام ١٨٥٣ على نمط الدستور

بالفعل اغلبيته الثلثين في كلا المجلسين. لكن التعديلات جرى على نسختين مختلفتين من الإقتراحات. فبينما يهم منعم ان يعدل البند الذي يحظر اعادة انتخاب الرئيس لدورتين متعاقبتين، سعى بعض شيوخ الحزب البيروني الى استغلال الفرصة لاحداث تغييرات أساسية وشاملة على دستور ١٩٥٣،

بعد الانتخابات الروسية:

الولايات المتحدة تعيد النظر في مستقبل اذاعتي «اوروبا الحرة» و«ليبرتي»

الرياح الصقيعية التي تعصف من روسيا منذ ان حقق الوطنيون المتطرفون والشيوعيون مكاسب في الانتخابات البرلمانية في ١٢ ديسمبر (كانون الاول) الفائت جعلت بعض المسؤولين في الادارة الامريكية يعيدون النظر في الخطط الهادفة الى الغاء راديو «اوروبا الحرة» (RFE) و راديو «ليبرتي» (RL) محطتي الإذاعة المعاديتين للشيوعية، اللتين ظلت الولايات المتحدة توجه عن طريقهما المعلومات عبر الستار الحديدي مدة أربعين سنة.

ومن المقرر ان يناقش الكونجرس في ٢٣ يناير (كانون الثاني) الحالي، بعد انقضاء اجازة رأس السنة الجديدة، خطة ادارة كلينتون بخفض ميزانية المحطتين من ٢٥٠ مليون دولار سنويا الى ٧٥ مليونا خلال عامين، وان تجعلهما جزءا من اذاعة «صوت أمريكا» وهي الاداة الحكومية الرسمية للاذاعات الخارجية.

الا ان احد مساعدي واحد من كبار أعضاء مجلس الشيوخ قال ان الإتجاه القومي المزعزع في الانتخابات الروسية قوى وجهة نظر عدد من أعضاء الكونجرس بان محطتي راديو «اوروبا الحرة» وراديو «ليبرتي»، تظلان مؤسستين اعلاميتين هامتين ينبغي بقاؤهما مستقلتين عن اذاعة «صوت

امريكا». وقال ان هؤلاء يعتقدون بان المسألة ببساطة لم تسو في روسيا.

ومن ناحية اخرى يقول جوزيف دوفي مدير وكالة المعلومات الامريكية التي تشرف على ادارة اذاعات «صوت امريكا»: «إن نتائج الانتخابات الروسية جعلتنا بكل تأكيد نفكر في نوع الاستراتيجية الاذاعية المناسبة لحقبة مثل هذه». وقال ان الخطط لخفض ميزانية الاذاعتين بنسبة ثلاثة ارباع تقريبا، قد تظل قائمة، ولكنه اضاف ان هناك حاجة لعكس الدور الذي به كانت تقوم اذاعتا «اوروبا الحرة» و«ليبرتي». وقال في مقابلة اجريت معه مؤخرا :«خلال معظم سنوات الحرب الباردة حاولت الاذاعتان إثارة الانشقاق، احيانا بموجب خطوط عرقية عن غير قصد. اما تكتيكاتنا الحالية فهي حل النزاعات. وغايتنا هي الكياسة».

وكانت «اوزوبا الحرة» و«ليبرتي» منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تتلقيان تمويلا سريا من وكالة الإستخبارات المركزية «سي. آي. إيه» لتوفير معلومات بديلة وصحيحة مما تبثه الاذاعات المحلية في الإتحاد السوفييتي وأقطار اوروبا الشرقية التي كانت تخضع لرقابة رسمية قوية. ولكن في السبعينات والثمانينات أصبح الكونجرس يمول الاذاعتين، ومقرهما ميونيخ في المانيا

اذاعة جديدة موجهة الى الديكتاتوريات الآسيوية باسم راديو «آسيا الحرة»

بشكل علني، ويوظف آلافا من الباحثين والناطقين باللغات الاوروبية المختلفة. وكان الرئيسان البولندي والتشيكوسلوفاكي، ليخ فاليسا فاكلاف هافيل قد قالا ان «اوروبا الحرة» ساعدتهما كثيرا في صراعهما للاطاحة بالحكم الشيوعي في الثمانينات.

لكن احد كبار المسؤولين الامريكيين قال «ان الرئيس كلينتون انتخب على اسس محلية ووعد بخفض الإنفاق، وان العالم تغير وسقط سور برلين، وهناك امكانية للترويج للديموقراطية. لكن علينا ان نعود الى المصلحة الوطنية. فليست لدينا المصادر لعمل كل شيء في كل مكان». وقال المسؤول

ان فريقا من الادارة الامريكية، يضم عضوا من مجلس الامن القومي قام بمراجعة شاملة للاذاعات الدولية، وقرر الإبقاء على «حقيبة مختلطة». فلن تلغى المحطتان، لكن تمويلهما سيخفض للقضاء على الازدواجية في اللغات والتسهيلات.

وكانت اذاعات المحطتين الموجهة الى افغانستان والمجر اوقفت منذ اكتوبر (تشرين الاول) الماضي. وستتوقف الاذاعات الموجهة الى بولندا والجمهورية التشيكية خلال سنتين. ويقول ريتشارد مكبرايد المدير التنفيذي لمجلس الاذاعات الدولية، الذي يشرف على «اوروبا الحرة» و«ليبرتي»، ان ما يقلق الموظفين هو عدم التيقن في هذا البحر من التغييرات. فمن بين ١٥٠٠ موظف يعملون في الاذاعتين في اوروبا وفي محطات الارسال لن يبقى سوى ٧٠٠ موظف بحلول عام ١٩٩٥.

وعلى الرغم من هذا الخفض في ميزانية الاذاعات الخارجية، تزمع الولايات المتحدة انفاق ٣٠ مليون دولار لأنشاء اذاعة جديدة باسم «آسيا الحرة» بهدف توجيه أخبار الصين وفيتنام وكوريا الشمالية وبورما وغيرها من الدول الآسيوية التي ما تزال ترزح تحت نير الدكتاتوريات، الى شعوب تلك الأقطار ■

أعدتها المؤسسة التي توقعت انهيار الاتحاد السوفياتي

دراسة أميركية تشير لاحتمالات تفكك الصين إلى 10 دول

بوسطن: «الشرق الأوسط»

المؤسسة الأميركية التي توقعت عام 1986 سقوط الاتحاد السوفياتي تتوقع الآن تجزئة الصين في غضون خمس سنوات الى عشر دول أو اكثر.

وتضع مؤسسة «بيرسيبشن انترناشونال»، وهي مؤسسة للخدمات الاستشارية ومقرها ريدجفيلد في ولاية كونيتيكت الأميركية، حساباتها هذه على ضوء دراسات تحليلية للأحداث والتطورات التي قد تبدو عادية لتكون منها صورة أكثر شمولية.

مؤسس الشركة هو ضابط الاستخبارات البريطاني السابق أندريه الكويتز. ويقدم الكويتز الذي يستعين بخمسة مساعدين و12 مراسلا لعملائه من الحكومات والمؤسسات معلومات عما يتوقعه فريقه من تغيرات مستقبلا في شتى الدول وعلى شتى الأصعدة. ويستقي فريقه معلوماته هذه من شتى الاختصاصات كالاقتصاد وعلم الاجتماع والعلوم السياسية.

وفي الأشهر الثلاثة الأخيرة، على سبيل المثال، توقعت المؤسسة ان تحل مادة أخرى محل الكلور، وتوقعت ايضا ان تحاول منظمات مختصة بعمليات التجسس التجارية تجنيد موظفين مؤقتين يعملون في احدى الشركات.

ومن بين كبريات المؤسسات الأميركية التي استعانت بخدمات المؤسسة هنالك مؤسسة البرق والهاتف الأميركية «إيه تي آند تي». ويقول لين انجولجيا، وهو مدير عمليات في المؤسسة، ان «إيه تي آند تي» طلبت من مؤسسة «بيرسيبشن انترناشونال» اعطاءها صورة عما ستكون عليه الأوضاع في القرن المقبل لتتوقع على ضوئها انعكاسات تطورات واحداث ذلك القرن على نشاطاتها.

واهم انجاز حققته المؤسسة هو صدق توقعاتها عام 1986 بشان انهيار الاتحاد السوفياتي. ولكن كيف تحقق لها ذلك؟

يقول الكويتز ان فريقه ركز جهوده على دراسة وتحليل الأحداث ذات الطابع المالي والتكنولوجي بدلا من متابعة الاحداث السياسية. ووفقا لمؤسس «بيرسيبشن انترناشونال» فان آخر قطع اللغز السوفياتي كان قرار البرلمان الذي سمح بتطوير نظام التلفزيون الفائق الدقة. إذ ان مثل هذا النظام يستدعي البث عبر الأقمار الصناعية. وكان معنى ذلك ان المواطن في ما كان الاتحاد السوفياتي كان سيتسلم معلومات من خارج حدود دولته. والحكومة بموافقتها على دخول المعلومات دون رقابة الى البلاد اعطت في الواقع الضوء الأخضر لتغيير بنية الاتحاد السوفياتي.

داخل العدد

رأي

● أحمد عباس صالح وإميل حبيبي يناقشان الصراع العربي ـ الإسرائيلي من أبعاد مختلفة

رياضة

● «أوروبية» النصر تتحدى «برازيلية» الهلال

اقتصاد

● «فورتي» تستثمر في السعودية

eco400GDr *Hungary FT140 *Indonesia 2000R *India RP23 *Italy 3000Lr *Japan 250Yen *Malta 50C *Norway 12Kr *Netherlands 4

الشرق الأوسط ٥٥٣٢ ٩٤/٧/١٦

هذا اليوم في التاريخ

نجدة فتحي صفوة

8 كانون الثاني (يناير)

شوآن لاي

في مثل هذا اليوم قبل 18 سنة، أي في 8 كانون الثاني (يناير) 1976، توفي في بكين رجل الدولة الصيني «شو ان لاي» الذي كان من اشهر الشخصيات الدولية في القرن العشرين، ورئيسا للوزراء في الصين لمدة 26 سنة (1949 - 1976).

قام شو ان لاي بدور كبير في الحزب الشيوعي الصيني، وكان اقرب زملاء ماو تسي تونغ إليه، والشخصية الثانية في الصين بعده، والرجل الذي وجه سياسة الصين الخارجية ربع قرن من الزمان، ومن اعظم المفاوضين في زمانه، وقد شهد شو ان لاي الصين تمر بفترات قاسية من التطهير، والهزات السياسية والحزبية الداخلية، والمشاكل الخارجية، فنجا منها جميعا، وتمكن من الاحتفاظ بزعامته في الحزب ومكانته في الدولة، وباحترام العالم الخارجي.

كان شو ان لاي استاذا في ادارة السياسة الخارجية وتنفيذها، ذا قدرة لا تجارى في استيعاب التفاصيل والسيطرة عليها. وقد عرف بشخصيته الجذابة، ودماثته وقدرته على الاقناع واجتذاب الناس وكسب الاصدقاء، وكان عامل استقرار واتزان داخل القيادة الصينية العليا.

ومما يذكر لشو ان لاي بالتقدير ايضا مناصرته للقضايا العربية منذ زمن بعيد، وبدون التذبذب الذي شاب مواقف غيره من مناصريها في الشرق والغرب.

ولد شو ان لاي في سنة 1898 في مقاطعة «كيانغسو» الصينية، لأسرة ارستقراطية، ونشأ في كنف عمه، ودرس في احدى المدارس التبشيرية المعروفة في «تيانتسين»، ثم ذهب الى اليابان في سنة 1917 لمواصلة دراسته وعاد الى تيانتسين للاشتراك في احدى الحركات الطلابية، ونشط في اعداد المنشورات والتحريض على الثورة، فاعتقل في سنة 1920، فلما خرج من السجن في صيف تلك السنة، سافر الى فرنسة للعمل والدراسة، واصبح عاملا في مصانع سيارات «رينو» الى جانب دراسته. وهناك اتصل بزملائه الطلاب من الهند الصينية وتأثر بآرائهم الشيوعية، وقرأ كارل ماركس وغيره، وانتمى الى الحزب الشيوعي الصيني الذي كان قد اسس في شنغهاي سنة 1921، فاصبح رئيسا لتنظيمه في اوربا.

وفي سنة 1924 عاد شو ان لاي الى الصين، واشترك في الثورة التي تزعمها الحزب الوطني الذي كان يرأسه «سن يات سن» في «كانتون» بمساعدة الاتحاد السوفيتي. وفي هذه الفترة تزوج من «دينغ ينغشو» التي كانت طالبة لها نشاط سياسي، واصبحت في ما بعد عضوا بارزا في الحزب الشيوعي الصيني.

وفي عام 1931 هرب شو ان لاي الى «كيانغسو» حيث اصبح المفوض السياسي للجيش الاحمر التابع للحزب، وبهذه الصفة شارك في «المسيرة الطويلة» وبايع «ماو تسي تونغ» بالقيادة والزعامة مع غيره من اعضاء الحزب، ومنذ ذلك الوقت توطدت بين الرجلين صداقة قوية وثابتة، وقيادة ثنائية منسجمة قلما شهد التاريخ السياسي مثلها، ومنذ ذلك الوقت وقف شو ان لاي الى جانب «ماو» في جميع الاوقات الحرجة، وجعلته معرفته بالعالم الخارجي، بنتيجة دراسته في فرنسة، سفيرا طبيعيا للصين، ففاوض في شروط اطلاق سراح «تشان كاي تشيك» بعد حادثة اختطافه في سنة 1936، وعمل خلال معظم الفترة بين 1941و1945 كضابط ارتباط في عاصمة «تشان كاي تشيك» خلال الحرب، وكان من كانون الاول (ديسمبر) 1945 الى آخر سنة 1947 ممثلا للشيوعيين الصينيين لدى البعثة الامريكية التي كانت تعمل للتوسط في الحرب الاهلية في الصين.

ولما تأسست جمهورية الصين الشعبية في سنة 1949 اصبح «شو ان لاي» رئيسا للوزراء، كما تولى وزارة الخارجية (حتى سنة 1958) واظهر مهارة دبلوماسية في مؤتمر جنيف لسنة 1954، ثم في مؤتمر باندونغ - في السنة التالية، وبقي طيلة الستينات، واوائل السبعينات، الناطق الرئيسي باسم الصين في الشؤون الدولية.

وقد اقام شو ان لاي علاقات شخصية طيبة مع عدد غير قليل من زعماء العالم، وخاصة العالم الثالث، وقام بدور كبير في كثير من القضايا الدولية. بفضل شخصيته وبلوماسيته الهادئة، اضافة الى وزن بلاده. وكانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت ترفض الاعتراف بالصين الشيوعية، ومع ذلك فقد الح شو ان لاي على ابقاء الاتصالات معها عن طريق سفيري الدولتين في وارسو وتزعم عملية التقارب خلال عهد نيكسن - كيسنجر، وخاصة في سنتي 1972 و1973.

اما في الشؤون الداخلية، فقد وافق شو ان لاي بكثير من التردد والتحفظ، على «الثورة الثقافية» التي شنها ماو تسي تونغ بقصد «تطهير» الحزب والدولة، فكان عنصر اعتدال وعاملا في انهائها بأسرع ما يمكن، وتحويل الاهتمام بدلها الى تحسين اقتصاديات البلاد.

وفي سنة 1973 ترأس شو ان لاي المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الصيني، وكان من الواضح انه المرشح الطبيعي لخلافة ماو تسي تونغ في رئاسة الحزب والدولة، ولكنه كان في ذلك الوقت بدأ يعاني السرطان، فسبق ماو تسي تونغ الى الموت بثمانية اشهر، اذ توفي في مثل هذا اليوم من عام 1976 عن 78 سنة.

موضوعات السنوات الماضية:

- **بنود ويلسن الأربعة عشر (1918)**
- **غاليليو (1642)**
- **اللورد بادن باول مؤسس الحركة الكشفية (1941)**

الهاجس الصيني الذي يقلق الغرب

رغيد الصلح *

■ تحولت الذكرى المئوية لولادة ماو تسي تونغ الى مناسبة لتقويم الماوية، ولكشف بعض الجوانب المظلمة في حياة الزعيم الصيني، فذكر بعض أجهزة الاعلام في الغرب بانه قتل من البشر أكثر مما قتل هتلر وستالين مجتمعين، وأشير بإسهاب الى نزعته الانتقامية والى تنكيله بكل من جرؤ على إنتقاده أو على معارضة بعض مشاريعه أو أفكاره حتى ولو كان من أقرب أصدقائه ورفاقه. ورددت وسائل الاعلام مراراً ما جاء على لسانه في معرض اعتزازه باعماله إذ قال ان احد أباطرة الصين قتل أربعمائة وستين مثقفاً فقط، بينما قتل هو هذا العدد مضروباً بمئة!

ان كشف هذه الخبايا المعتمة في حياة ماو لا يلفت النظر لو انه مجرد معالجة ثقافية وتاريخية لزعامة سياسية اثرت لوقت من الأوقات على احدى دول العالم الكبرى وعلى المجابهات العقائدية التي سادت العقود المنصرمة. بيد ان هذه الانتقادات تاتي في سياق حملة دولية، او بالاصح، غربية الطابع تستهدف التاثير على الصين في الوقت الراهن. والصين اليوم ليست مجرد قوة اقتصادية بل انها في طريقها الى التحول قوة عظمى، كما تنبأت مجلة الايكونوميست، او الى أعظم قوة اقتصادية في التاريخ، كما تنبأ لي كوان يو، رئيس وزراء سنغافوره السابق. ولقد بينت صحيفة الغارديان البريطانية، بصورة غير مباشرة، هذا البعد للانتقادات الموجهة الى ماو عندما تساءلت عمّا إذا كان صحيحاً تحميله هو وحده مسؤولية ما حل بالصين من مشاكل ومتاعب، واعفاء الزعماء الصينيين الآخرين، مثل الزعيم الحالي دنغ جياو بينغ من المسؤولية، كذلك تساءلت الغارديان عن دور ومسؤولية الصينيين العاديين الذين أيدت غالبيتهم سياسات ماو، مثل الثورة الثقافية وما رافقها من انتهاك لحقوق الانسان ومن اضطهاد أصاب المثقفين الصينيين بصورة خاصة.

بتعبير آخر فإن محاكمة ماو وادانته تطال غيره من الزعماء الصينيين الحاليين الذين كانوا من أعوانه، والذين لا يزالون حتى اليوم يتمسكون بحكم الحزب الواحد وببعض نظريات ماو الثورية. ولئن ذهب ماو ولم يعد من الممكن معاقبته على اخطائه، فإن دنغ ورفاقه باقون وهم يحكمون الصين اليوم. وهؤلاء لا يتحملون جزءاً من مسؤولية الانتهاكات التي قامت بها الزعامة الصينية في الماضي فحسب، بل انهم، في نظر الحكومات الغربية، عرضة للمساءلة والمحاسبة في ثلاث قضايا رئيسية مستجدة. وتبدو هذه القضايا وكانها تشكل عقبات رئيسية امام خروج الصين بصورة ناجزة من عزلتها القديمة وانضمامها الى مجموعة الدول المتقدمة المسماة بالسبع الكبار.

هناك اولاً قضية حقوق الانسان في الصين نفسها التي تعرضت للانتهاك خلال ما يدعى بمجزرة ساحة تيانانمن. وهناك ثانياً قضية التيبت التي وان كانت قد نشات ايام ماو عندما احتلت القوات الصينية ذلك البلد المستقل، الا ان الزعماء الحاليين يزيدونها تفاقماً عن طريق تسهيل غزو التيبت الديموغرافي - الاستيطاني بحيث يغرق سكانه الاربعة ملايين الاصليين في بحر من الاكثرية الصينية. ثالثاً، قضية هونغ كونغ التي تتجه يومياً الى التعقد والتازم نتيجة رفض الحكام الصينيين الاصلاحات الديموقراطية التي اقترح الحاكم العام البريطاني كريس ادخالها على الادارة الحالية في المدينة.

ان زعماء الحكومات الغربية يثيرون هذه القضايا الثلاث باستمرار، وهم يعلنون انهم يرمون من وراء ذلك الى حث الصين على توفير الحلول الديموقراطية لهذه القضايا، باعطاء التيبت حقها في تقرير مصيرها، والغاء حكم الحزب الواحد والتعجيل في نقل الصين من الاقتصاد الاشتراكي الى اقتصاد السوق، هذا فضلاً عن السماح لهونغ كونغ بالحفاظ على مؤسسات تمثيلية مستقلة بعد اندماجها في البر الصيني. بيد ان هناك من يخالف هذا التفسير ويعتقد ان دول الغرب تستخدم قضية حقوق الانسان للضغط على القيادة الصينية حتى تفتح اسواقها امام الصادرات الغربية وبخاصة الاميركية. وهناك من يضيف الى هذين التفسيرين تفسيراً ثالثاً، فيلفت النظر الى اولئك الذين يخشون من نمو الصين، او بالاحرى من نمو اية قوة دولية او اقليمية يمكن ان تؤثر على الوضع الدولي الراهن، فتحد من قوة ونفوذ الزعامة الاميركية، او تنقل مركز الثقل في العالم من منطقة شمال الاطلسي الى منطقة اخرى.

وربما كان في كل من هذه التفسيرات بعض الحقيقة، ذلك ان السياسة الخارجية هي عادة امتداد للسياسة الداخلية، والذين يرسمونها ياخذون بعين الاعتبار الضغوط التي تمارسها شتى الجماعات التي تؤثر على الراي العام وتلعب دوراً في تكوينه، ومن ثم تؤثر على الحكومات. من بين هذه القوى توجد في المجتمعات الغربية مؤسسات وجماعات تنظر الى مسالة حقوق الانسان نظرة مبدئية وتسعى الى تعميمها على نطاق عالمي مدفوعة باهداف انسانية. ان بعض هذه المؤسسات يطالب حكومات الغرب، على سبيل المثال، بالامتناع عن بيع الاسلحة الى الدول الاخرى حتى لا يساء الى حق الشعوب الأخرى في العيش بسلام وطمانينة، وحتى لا ينتهك حق الناس في الحياة وهو حق تتهدده الحروب والمنازعات العسكرية. وتتعارض هذه المطالبة مع مصلحة الدول الغربية في تعزيز وتصريف الانتاج الصناعي، كما تصطدم مع مصلحة البلد في توفير مجالات العمل للعمال. ولكن هذه الجماعات تعتبر هذه الخسارة تضحية صغيرة يدفعها كل من يسعى الى تحقيق السلام في العالم، او من يفكر في مصلحة الجنس البشري عموماً. ومن الارجح ان هذه الجماعات تؤيد كل مسعى يرمي الى فك اسر التيبت والى تعزيز الحريات العامة في الصين وفي غيرها، وتامل ان تتسلل الديموقراطية عبر هونغ كونغ او غيرها من المعابر الى البلد الآسيوي الكبير.

هناك الى جانب هذه المؤسسات والجماعات، هيئات اخرى تطالب الحكومات الغربية بالضغط على بعض الدول الاجنبية، مثل الصين او اليابان، لاسباب اخرى لا علاقة للاعتبارات الانسانية والاخلاقية بها. ان بعض القوى الاقتصادية تحث حكوماتها على الضغط على الصين لا لانها تنتهك حقوق الانسان، وإنما حتى تفتح ابوابها امام الصادرات الاجنبية ويامل تحويل البليون صيني الى زبائن بدلاً من ان يكونوا منتجين ومنافسين. وهذه القوى تتصرف وتتحرك بدوافع الانانية القومية المحضة وليس لاي سبب آخر، وهي لا يهمها طبيعة النظام الذي يقوم في الصين أو في غيرها الا بمقدار ما يؤثر هذا النظام على مصالحها المباشرة.

وهناك، الى جانب هذه القوى، جماعات اخرى تعتبر ان نهوض الصين او اليابان او غيرها من الدول يهدد الزعامة الاميركية والحضارة الغربية، لذلك فانها تدعو الى استباق هذه التحولات عن طريق تدجين هذه القوى الصاعدة وترويضها، والى استتباعها حضارياً وثقافياً، بحيث لا تجرؤ على تحدي الوضع الدولي الراهن، الذي يضع السيادة والقيادة بيد الغرب. ولقد حولت هذه الجماعات قضايا حقوق الانسان والديموقراطية الى سوط تضرب به البلدان الاخرى كلما لاح لها ان هذه البلدان تتصرف على نحو يهدد المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى، والنظام العالمي الحالي.

بديهي ان السياسة الخارجية التي تنفذها الحكومات الغربية تهدف الى ارضاء هذه القوى المختلفة، والى التنسيق بين البرامج والطلبات المختلفة التي تاتيها من اوساط وبيئات متنوعة. وتحرص هذه الحكومات على الايحاء بوجود تطابق بين مصالح الغرب وبين موجبات الانتشار والتطور الديموقراطي في العالم.

في هذا السياق كتب جورج شولتز وزير الخارجية الاميركي الأسبق مقالا بعنوان «على الولايات المتحدة ان تتدخل من اجل الديموقراطية»، قال فيه «ان الحركة باتجاه الديمقراطية توفر فرصة لتعزيز مصالح الولايات المتحدة باقل ما يمكن من الالتزامات بينما كان من المعتقد، في الماضي، انه لا يمكن توطيد هذه المصالح الا عبر الالتزامات الضخمة السياسية والاقتصادية واحياناً العسكرية». واضاف الى ذلك قائلاً بان «الدول التي تسمح بالاقتصاد المفتوح والتي تطلق حرية الافراد وتقلل الى ابعد حد التدخل في حياتهم تحقق عادة الرفاه لشعوبها». ثم استطرد قائلاً بان بحبوحة الآخرين تفيد الولايات المتحدة لانها باتت تعتمد بصورة متزايدة على التجارة الخارجية.

غير ان هذه الايحاءات التي يخلط اصحابها بين قضية حقوق الإنسان وبين قضايا اخرى مثل مصالح الغرب الاقتصادية تسبب ضرراً للقضية الاولى، فماذا يحدث اذا استجابت بكين للضغوط التي تمارس عليها ففتحت الابواب، مثلا، امام المصالح الاقتصادية الغربية؟ ماذا يحدث لو انها افسحت المجال امام المصيرين الغربيين عموماً، والاميركيين خصوصاً امام اغراق البلاد بالبضائع الاجنبية؟ يعتقد الذين يتابعون العلاقات الاميركية - الصينية انه في هذه الحالة ستصاب قضية حقوق الانسان بنكسة مزدوجة: من جهة يخفت الحديث عن حقوق الانسان الصيني في واشنطن وفي العواصم المحالفة لها ويتضاءل اهتمام الدوائر الرسمية بهذه القضية فلا تثيرها الا الجماعات المؤمنة بها اصلا. وثانياً، تتعرض برامج النهضة الصينية الى صعوبات ناشئة عن المنافسة غير المشروعة وغير المتكافئة التي تفرض على المنتجين الصينيين. ان عرقلة هذه البرامج ستؤثر على امكانية تلبية الحاجات الانسانية الرئيسية لعشرات الملايين من الصينيين الذين لا يزال بعضهم في الداخل يعيش في الكهوف ويعمل في اقسى الظروف واصعبها. ان تعطيل هذه البرامج سوف يؤثر بالتاكيد على مشاريع الانفتاح السياسي فيؤخر عملية الانتقال من الحكم المطلق الى التعددية السياسية، كما يهدد باطلاق حركات قومية صينية متعصبة مثل الجيرونوفسكية الروسية التي لا تقيم وزناً كبيراً للحياة الديموقراطية.

ان هذه الاحتمالات جديرة بتحفيز المعنيين بانتشار المبادئ والنظم الديموقراطية في العالم على انقاذ هذه القضية من الذين يستخدمونها لتقديم مصالحهم القومية على مصالح الآخرين، والذين يسعون الى ضمان رفاهيتهم واستقرارهم على حساب الحقوق الانسانية الحيوية لمئات الملايين من البشر.

* كاتب وباحث لبناني.

الحياة ١١٢٨١ ص ٢/ ١/ ١٩٩٤

معطيات مهمة في عملية التحول

الصين ترتدي جلباب القوة العظمى

تحليل اخباري

لندن: من امير طاهري

هل تحاول الصين سد جزء من الفراغ الذي خلفه اختفاء الاتحاد السوفياتي؟

لم يعد هذا سؤالا هامشيا. فقد بدأت الصين تظهر عضلاتها الدبلوماسية وتسعى للاعتراف بها قوة عظمى بعد ان بدأت تحس بالزهو من انتعاشها الاقتصادي. وفي مؤتمر قمة سيائل، كان الرئيس الصيني جيانج زيمين حريصا على ان يعمل وكانه ند للرئيس الاميركي بيل كلينتون، وعلى ان يشهد العالم على ذلك. واوضح امام الكل ان الصين تثمن صداقتها بالولايات المتحدة لكنها ليست مستعدة ابدا لان تصبح مجرد تابع لواشنطن.

واختار الرئيس جيانج، ربما ليثبت ويؤكد هذه النقطة ان يعود الى بكين مرورا بهافانا حيث يتاح له ان يقاسم فيديل كاسترو سيجارا طويلا ويتحدثا عن الماضي الذهبي حينما بدت الاشتراكية وكانها مستقبل الانسانية جمعاء.

ووسعت الصين تمثيلها الدبلوماسي في العالم كله. وزادت، ايضا، من حصتها في اسواق السلاح. فقد لجا الى الصين الان العديد من زبائن الاتحاد السوفياتي السابق، لتصبح مصدر السلاح الرئيسي لهم. ولا تزال الصين متخلفة عن الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في ميدان تصدير السلاح. لكنها تجاوزت روسيا اصلا.

ولو تم تنفيذ ما وقعته من عقود خلال العامين الماضيين فستبرز الصين على انها ثالث اكبر دولة مصدرة للسلاح في العالم، في بحر عامين او ثلاثة ستاتي.

وكانت هناك دول كثيرة استمتعت بالعالم الذي تنافست فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على القوة والنفوذ. وكانت اللعبة واضحة سهلة القواعد. فقد اتاحت للقوى الصغرى الفرصة لمضاربة قوة عظمى باخرى، ونقل الولاء والحلف من هذا المعسكر الى ذاك متى شاءت وافلتت الدول الصغرى من ضغوط الامم المتحدة المشتركة.

ودعت ليبيا العقيد القذافي دول «العالم الثالث» الى الالتفاف حول الصين ومساعدتها لان تصبح «قوة عظمى» قادرة على القيام بالدور الذي تخلى عنه الاتحاد السوفياتي. ويحلم ملالي ايران الثوريون في حصول تطور مثل هذا. وصارت الصين بسرعة، مصدرا رئيسيا لتسليح ايران. وهي ايضا الشريك الاكبر للبرنامج النووي الطموح لدى طهران. اما كوريا الشمالية، فتعتمد على دعم الصين في مواجهاتها مع الغرب حول المسالة النووية.

لكن الصين لا تمتلك الامكانيات التي تسمح لها بان تصبح قوة عظمى خلفا للاتحاد السوفياتي. ومن الحق القول ان الاقتصاد الصيني يزدهر وينتعش. لكن هذا ياتي من انتشار الراسمالية في معظم اجزائها وخصوصا الجنوب. وتمثل رؤوس الاموال من تايوان وهونج كونج واليابان والولايات المتحدة، وحتى اوروبا، اكثر من نصف كل الاستثمارات الجديدة في الصين خلال السنوات الاربع الماضية.

وفي الوقت نفسه لا تزال الصين بلدا فقيرا نسبيا. اذ ينتج سكانه الذين يقدر عددهم بمليار انسان، مجمل انتاج قومي لا يتجاوز نصف المجمل الالماني الا بقليل.

وهناك ادراك بدا يسود الصين، وخصوصا مناطق المدن، يقول ان المطالبة بحياة احسن وسيتحول في السنين القادمة، الى موضوع سياسي متفجر في الصين.

والمنظومة السياسية الصينية هشة ومكشوفة بالوراثة والطبع، وقد قرر زعماء الصين تطبيق الراسمالية دون القيام بما يوازي هذا التطبيق في ميدان السياسة. فقد رفضوا «جلازنوست» «جورباتشوف» ذاك الانفتاح الذي عجل بتفكيك الاتحاد السوفياتي وساقه الى قضائه المحتوم.

كانوا يعرفون ان نظاما اوتوقراطيا، ان لم نقل شموليا، يصل اقصى درجات ضعفه عندما يبدأ بفتح ابوابه في وجه الاعتراض والراي الاخر ولو بمقدار قليل.

ولهذا لم يرتدع قادة الصين عن السعي وراء مواجهة دامية في ساحة تيان ان مين.

لكن رفض التغيير السياسي في حين الاستمرار في التحول الاقتصادي انجب اثارا لم تكن في الحسبان.

فقد بدا الاغنياء الجدد والراسماليون من هونج كونج وتايوان وببساطة، بعمليات شراء ضمائر مسؤولي الحزب على مختلف المستويات. ولاحظت اجهزة الاعلام السويسرية بدهشة، حقيقية ام مصطنعة، تزايدا مطردا في اعداد الصينيين الذين يفتحون حسابات خاصة في مصارف سويسرا.

وقد ادى الازدهار الصناعي الذي جاء نتيجة زيادة التصدير، الى المساعدة على تحريك ميزان القوى الى المدينة بعيدا عن الريف، ومن الشمال الشرقي الى الجنوب الشرقي. وبرز المستثمرون والمديرون والفنيون والباحثون كمجموعات قوة جديدة تستطيع وترغب في تحدي شرعية السلطة القائمة على مجرد الانتماء الحزبي.

وحاول الحزب ان يتجدد لنفسه قيادات شابة. لكن مفاتيح القوى لا تزال بيد الشيوخ الثمانينيين عموما ودينج زياو بنج «الزعيم الاعلى» و«المرشد الاوحد» خصوصا.

وما ان يتقاعد جيل الزعامة الحالي، او ينقرض بفعل السن والموت، فسيتقدم رجال ونساء جدد الى الامام وربما جاءت معهم افكار جديدة.

اما في ما يتعلق بالقوة الصناعية والعسكرية، فلا تزال الصين مجرد لاعب متوسط الحجم، فلديها جيش جرار ضخم، يفتقر الى المعدات الجيدة والتدريب الحسن، تعداده بضعة ملايين جندي. لكنها تفتقر الى القوة البحرية والى القدرة على توجيه ضربات جوية ويعوزها الكم التمويني الهائل الذي صنعه الاتحاد السوفياتي لنفسه ليصبح قوة عظمى.

وفي احسن الاحوال، لا تعدو الصين كونها قوة عسكرية اقليمية كبرى لا تمتلك القدرة على القيام بتحرك ذي معنى خارج اراضيها. اذ تقوم العقيدة العسكرية الصينية في جوهرها، على استراتيجيات مصممة لهزيمة هجوم محتمل تقوم به تايوان.

وقد تؤدي زيادة نشاط الصين الى اضافة قدر من الديناميكية الى المسرح العالمي. لكن الصين لا تستطيع سد الفراغ الذي خلفه الاتحاد السوفياتي، واذا ادعت خلاف ذلك، فانها قد تلحق الاذى بمصالحها. وقد انتهى عهد الاستقطاب الثنائي في العالم الى الابد. وعلى الكل ان يتطلعوا الى امام وليس الى الخلف.

الصين بلا حدود

رضا محمد لاري

● بهذا الفهم للممارسة الاقتصادية والممارسة السياسية، التي يطرحها قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في بكين، تقدم الصين نظرية شيوعية جديدة، تقوم اركانها على اساس التسامح الفكري في المجال الاقتصادي، والالتزام الفكري في المجال السياسي

تتخبط السياسة الامريكية في اتجاهات مختلفة، بعد ان اختارت نهج التهديد في العلاقات الدولية، فبعد تهديدها للعرب، بفرض العقوبات عليهم اذا لم يرفعوا المقاطعة الاقتصادية عن اسرائيل، اقدمت على تهديد حلفائها من الدول الغربية، بالامتناع عن التعامل معهم، والاتجاه بتجارتها الدولية الى قارة آسيا، اذا لم يرفعوا الحواجز الجمركية عن البضائع الامريكية، ويتجاوبوا مع المطالب الامريكية بتحرير التجارة الدولية، في الاجتماع القادم لمنظمة «الجات».

والاتجاه بالتجارة الامريكية الى القارة الآسيوية، لا يمكن ان يكون صوب اليابان الدولة الصناعية الكبرى، ذات الخلافات الحادة مع الولايات المتحدة الامريكية في النشاط التجاري، ولا يمكن ان يكون لمجموعة الدول الآسيوية الجديدة، التي قامت على انقاض الاتحاد السوفيتي المفتقرة لكل شيء، وتلح في طلب المعونة والدعم، ولا يمكن ان يكون في الطريق الموصل الى الدول المتناثرة بجنوب شرق آسيا «النمور الآسيوية» التي تقوم بتصنيع جل احتياجاتها من الابرة الى السيارة، وتنافس ببضائعها في الاسواق الدولية، وانما يتخذ ذلك الاتجاه المسار صوب الصين، السوق الضخم المعطل، والبلد صاحب الامكانيات الضخمة غير المستغلة.

اهمية الصين بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، قضية قديمة تعود الى أيام خروجها من عزلتها، ففي سنة 1948م، اثناء الحرب الاهلية بين الجناح الشيوعي بقيادة ماو تسي تونج، والجناح الوطني بقيادة شيانج كاي شيك، وعندما لاحت بادرة انتصار الوطنيين على الشيوعيين، سارع وزير الخارجية الامريكي دين اتشسون، في عهد الرئيس هاري ترومان، الى الاجتماع بالصناعيين الامريكيين، وطلب منهم الاستعداد الكامل لتشغيل مصانعهم باقصى طاقاتها، حتى يتمكنوا من تلبية احتياجات السوق الصيني الحر الضخم.

وعندما لاحت اليوم في سنة 1993م، بادرة الانتصار الراسمالي في الصين، باعلان امين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي دينج زياو بينج، ورئيس الوزارة لي بنج، لبيان الخمسين مادة، القاضية بتحويل الصين من السوق الشيوعي الى السوق الراسمالي، سارعت الحكومة الامريكية الى اعلان العصيان على حلفائها الاوربيين، وسعت الى الارتماء في احضان اقتصاديات السوق الصيني، يحكمها في ذلك تطلعها الى السوق الكبير، القادر على حل كل مشاكلها الاقتصادية.

هذا الواقع الجديد في داخل الصين، الذي يقوم على اقتصاديات السوق، قد جعل الحكومة الامريكية تحاول بكل السبل، احتكار هذا السوق لنفسها، حتى تحصل منه على اقصى فائدة ممكنة، تقضي بها على التردي الاقتصادي السائد، في داخل الولايات المتحدة الامريكية.

الجوار الجغرافي بين الصين واليابان، وحاجة كل منهما للاخرى، سيؤدي الى ترابط اقتصادي قوي، بين الجارين بكين وطوكيو، يكسر كل التطلعات الامريكية في احتكار السوق الصيني، ولا يمكنها حتى من الاستئثار بالنصيب الاكبر من ذلك السوق، لان حصة اليابان من السوق الصيني، تفوق حصص غيرها من الدول الاخرى، واعتماد الصين على التقنية اليابانية، يفوق اعتمادها على تقنيات الدول الاخرى، خصوصا ان التحرك التجاري بين البلدين، ظل مستمرا طوال حقبة الخضوع لظلمات الفكر الشيوعي، في المجال الاقتصادي، مما يجعل النشاط التجاري بين البلدين، في حقبة الاخذ باقتصاديات السوق في الصين، يمثل امتدادا لتلك العلاقة التجارية الثابتة بين طوكيو وبكين، التي زاد من الروابط بينهما، تعطش الصين الى الانفاق المادي عليها، بعائد ربح مرتفع، ووجود فائض نقدي في الخزينة اليابانية، يبحث لنفسه عن مجالات استثمارية.

اغراءات السوق الصيني، التي تفتحت بها مجالات استثمارية بعائد ربح مرتفع، قد ادخل المانيا في السباق صوب الصين، دفعها الى ذلك الفائض النقدي في خزينتها، الذي يبحث لنفسه ايضا عن مجالات استثمارية، مما جعل المستشار الالماني هلمت كول، يسرع الى خطب ود الصين، ويزور عاصمتها بكين، على راس وفد مكون من رجال الصناعة ورجال الدولة، وتم ابرام صفقة كبرى بين البلدين، تستثمر فيها المانيا مبلغ بليونين وستمائة مليون دولار امريكي، لاقامة عدد كبير من الصناعات فوق ارض الصين.

واذا كان التنافس بين القادرين على الاستثمار في السوق الصيني، قد اغلق كل ابواب الاحتكار امام الولايات المتحدة الامريكية لذلك السوق، فان طبيعة الحركة في داخل الصين، التي فصلت بين العمل في المجال الاقتصادي، والعمل في المجال السياسي، قد وضعت في ذاتها عوائق امام الاحتكار، الذي تتطلع اليه الحكومة الامريكية او غيرها من حكومات الدول الاخرى، والتي ترغب في الاستئثار بالسوق الصيني واخضاعه الى الاحتكار.

التاريخ هنا يعيد نفسه، فدخول الصين في الشيوعية سنة 1950م، بعد الاتحاد السوفيتي بثلاثة وثلاثين عاما، قد جعلها تستفيد من التجربة السوفيتية الشيوعية، وتنهج نهجا شيوعيا مغايرا للنهج السوفيتي، ادى في نتائجه الى تطبيق مغاير وممارسة مختلفة، على الرغم من وحدة المعين الفلسفي الذي اخذ منه البلدان.

واليوم عندما ارادت الصين الدخول في العالم الراسمالي، استفادت مرة اخرى من التجربة السوفيتية، ونهجت نهجا راسماليا مغايرا للنهج السوفيتي، لتصل الى نتائج تطبيقية مغايرة ومهارسة مختلفة، على الرغم من وحدة المعين الفلسفي الذي اخذ منه البلدان.

تعمدت الحكومة في بكين، ان لا تكرر خطا الاتحاد السوفيتي في انفراد الزعيم السياسي، باتخاذ القرار كما فعل في موسكو الرئيس السوفيتي الاخير ميخائيل جورباتشوف، ولجات الى اصدار القرار بشكل جماعي، عن اللجنة المركزية العليا للحزب الشيوعي، المكون من ثلاثمائة وعشرة أعضاء.

والدفع بعدم الجماعية في اتخاذ القرار، الصادر من بكين، بالتحول الاقتصادي في البلاد الى السوق الحر «اقتصاديات السوق»، على اساس انه قرار الرجلين القويين دينج زياو بينج امين عام الحزب الشيوعي الصيني، ولي بنج رئيس الوزارة، وان بقية الاعضاء لم يزيدوا عن باصمين عليه، دفع مهزوز، ليس بسبب عدم صحة ما يقولون، ولا بسبب الشكل الذي صدر به، وانما لان النتائج التي حققها على المسرح السياسي الصيني، تعطيه كل مقومات القرار الجماعي.

ادى ذلك القرار السياسي الجماعي، القاضي باقامة اقتصاديات السوق في الصين، والصادر عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، الى فصل واضح المعالم بين النشاط السياسي، والنشاط الاقتصادي في السوق.

وترتب على هذا الفصل، احتفاظ الزعامة السياسية بكل سلطاتها السياسية، وتركيبها العضوي بكل ادواته، والسماح فقط بممارسة نشاط تجاري حر في داخل البلاد، تحت اشراف ومراقبة السلطة السياسية، القائمة في مواقعها من السلطة.

مكونات هذا القرار الصيني، قد استفاد تماما من التجربة السوفيتية، التي خلطت بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية، وتصورت الزعامة السياسية السوفيتية في وسط الزفة العالمية، ان الاصلاح السياسي يؤدي الى الاصلاح الاقتصادي، غير ان تضارب المصالح في القيادة السياسية السوفيتية، ورغبة كل منها في الاحتفاظ بمواقعها في السلطة بموسكو، قد اطاح النظام السياسي القائم، الذي كان من نتائج سقوطه، افشال كل التطلعات الى الاصلاح الاقتصادي، بعد ان نكثت الدول الغربية الغنية بوعودها، عندما رات النظام المعادي لها ينهار امامها.

الصين لم تطلب بقرارها الجماعي وعودا من احد بالاصلاح الاقتصادي، ولم تتعهد في مقابل ذلك بالاصلاح السياسي، كما فعلت موسكو عندما كانت عاصمة للاتحاد السوفيتي، وانما اعلنت فتح سوقها للممارسات الاقتصادية الحرة، تحت المظلة السياسية الشيوعية في البلاد.

حجم السوق الصيني الكبير، وانتهاجه المسلك الحر في معاملاته التجارية، قد جعل الدول المختلفة تندفع الى التعامل معه، بحثا عن المنفعة المحضة، وليس بغرض الاصلاح السياسي، الذي يدخل في اختصاص السيادة المطلقة للحكومة الصينية وحدها.

بهذا الفهم للممارسة الاقتصادية والممارسة السياسية، التي يطرحها قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في بكين، تقدم الصين نظرية شيوعية جديدة، تقوم اركانها على اساس التسامح الفكري في المجال الاقتصادي، والالتزام الفكري في المجال السياسي.

ولادراك الحكومة الصينية لهذا التناقض، بين الحرية الاقتصادية والجمود السياسي، اللذين تنادي بهما بشكل متزامن، تضمن قرارها مرحلية التطور السياسي، بعد ان تحقق الحرية الاقتصادية نتائجها، في التطور على الواقع الاجتماعي بفئاته المختلفة، ابتداء من العامل في المصنع، وانتهاء بالزعيم السياسي في سدة الحكم.

هذا الواقع قد فرض شعارات مرفوعة في كل الصين، تقرر ان الاصلاح الاقتصادي يؤدي الى الاصلاح السياسي، وهو عكس الشعارات، التي كان يرفعها في الماضي القريب الاتحاد السوفيتي، بان الاصلاح السياسي يؤدي الى الاصلاح الاقتصادي.

وكان من الطبيعي مع فتح السوق الصيني، للممارسات التجارية الحرة، تحت مظلة البلاد الشيوعية، تقديم الضمانات لراس المال الوافد اليها، خصوصا ان معدلات الاستثمار في الصين طويلة الاجل، بحكم حاجتها الى الآلة الجديدة والتكنولوجيا الحديثة، وهو ما وضعته الحكومة الصينية بدقة، بدليل الاستثمار الالماني بها، والاندفاع الياباني اليها، والرغبة الامريكية في احتكار اسواقها.

والحقيقة ان الحكومة الصينية استغلت بقرارها الجماعي، الذي اقام اقتصاديات السوق بها، قدراتها الاقتصادية الكبيرة المعطلة، ودفعتها الى فعالية العمل الاقتصادي المثمر، عن طريق استقطاب العالم اليها بقدراته الكبيرة ايضا، في الاصلاح الاقتصادي على اساس المنفعة المشتركة بين الصين، وغيرها من الدول التي ستدخل السوق الصيني.

ولما كانت المنفعة المشتركة هي احد مقومات النجاح الرئيسية، في كل عمل اقتصادي حر، فان الصين ستعيش عصرها الذهبي في الاستثمار الاجنبي بها، الذي سيقودها الى الازدهار الاقتصادي، وربما الى التطور السياسي في مراحل لاحقة، تخرجها من عبودية الشيوعية دون المساس بوحدة كيانها كدولة، الامر الذي سيجعلها قادرة على ان تكون احد المصادر الرئيسية للدخل العالمي، في المجالين الزراعي والصناعي.

يرافقه وفد من رجال الأعمال برئاسة رئيس الغرف السعودية

وزير التجارة السعودي يزور الصين لتقليص العجز في الميزان التجاري

□ الرياض - من مصطفى شهاب:

■ تنظر الاوساط الاقتصادية في السعودية بتفاؤل الى الزيارة التي ينوي القيام بها لبكين غدا الاحد وزير التجارة الدكتور سليمان السليم على رأس وفد رسمي من كبار المسؤولين في الوزارة ووفد شعبي يضم ممثلي القطاع الخاص من رجال الاعمال والشركات والمؤسسات السعودية برئاسة رئيس مجلس الغرف السعودية رئيس غرف تجارة وصناعة الرياض عبدالرحمن الجريسي.

وتتحدث مصادر عن ثلاثة اهداف سيسعى الوزير السليم والوفد المرافق له الى تحقيقها وفي مقدمها العمل على تقليص العجز في الميزان التجاري بين البلدين الذي يميل كثيراً لمصلحة الصين على ان يتم ذلك من خلال تعزيز التبادل التجاري بين البلدين وتعريف الجانب الصيني بالمنتجات السعودية غير النفطية والبتروكيماوية التي تقتصر عليها الواردات الصينية من السعودية.

وكانت الصين نجحت للعام الثالث على التوالي في زيادة التبادل التجاري بين البلدين. ووصلت وفق تقديرات الجانب الصيني عام ١٩٩٣ الى ٦٩٨ مليون دولار، كانت الصادرات الصينية منها الى السعودية ٥٧٨ مليون دولار مقابل ١١٠ ملايين دولار صادرات سعودية الى الصين.

وتشير التقديرات السعودية المعلنة عن عام ١٩٩١ ان حجم وارداتها من الصين بلغ في حينه ٥٨٦ مليون دولار في حين قدرت صادراتها الى بكين بنحو ٩٢.٣ مليون دولار فقط واقتصرت تلك الصادرات على المنتجات النفطية والبتروكيماوية.

وفي هذا الاطار ترى الاوساط الاقتصادية السعودية ان زيارة الوفد التجاري السعودي ستسعى الى فتح آفاق جديدة امام المنتجات السعودية في الاسواق الصينية إذ سيعمد رجال الاعمال السعوديون المرافقون للوزير الى التعريف بخصائص المنتجات السعودية التي يمكن تصديرها الى الصين.

وسيسعى الوفد خلال لقاءات رجال الاعمال من الجانبين الى البحث في اقامة صناعات مشتركة سعودية - صينية من خلال تشجيع الجانب الصيني على الاستفادة من ميزات الاستثمار في المملكة العربية السعودية نظراً الى التسهيلات التي تمنحها الحكومة للاستثمارات الصناعية ولقرب المملكة من بقية الاسواق الخليجية والشرق الاوسطية.

وفي المقابل تتحدث الاوساط الصينية عن استغلال الزيارة التي تستغرق ستة ايام، وتأتي تلبية لدعوة من وزيرة العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية الصينية أولي، لعقد اتفاق بين الجانبين لحماية الاستثمارات المشتركة الامر الذي يعزز فرص تشجيع رأس المال السعودي للمساهمة في المشاريع الانفتاحية في الصين. ويساهم بالتالي في تشجيع المستثمرين الصينيين على الاستفادة من فرص الاستثمار المتاحة في السعودية.

وفي هذا الاطار - اعرب سفير الصين الشعبية في الرياض سون بي كان عن ترحيب بلاده بتقليص العجز في الميزان التجاري بين البلدين. واكد رغبة بكين الحقيقية في تعزيز علاقاتها التجارية والاقتصادية والسياسية مع السعودية.

وسون بي كان هو اول سفير صيني لدى السعودية. وكان تسلم مسؤولياته اولاً كمدير للمكتب التجاري الذي افتتح عام ١٩٨٩ مقدمة لاقامة العلاقات الديبلوماسية بين البلدين. وتجري بين البلدين حالياً مشاورات لتعيين سفير صيني جديد خلفاً لسون الذي انتهت فترة اعتماده لدى السعودية.

ارتفاع انتاج النفط في الصين في أول شهرين من السنة الجارية

● بكين - رويتر - قالت نشرة «تشاينا انفورميشن نيوز» أمس الجمعة ان انتاج الصين من النفط الخام في أول شهرين من السنة الجارية بلغ ٢٨٦.٢٤ مليون طن بزيادة قدرها ٤.٧ في المئة عن الفترة نفسها عام ١٩٩٣.

وذكرت النشرة التي يصدرها مكتب الاحصاءات الحكومي ان انتاج الفحم بلغ ١٥٠ مليون طن بزيادة قدرها ٤.٧ في المئة ايضاً. وقالت انه في فترة الشهرين بلغ معدل النمو الصناعي في الصين ١٨.٢ في المئة بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ١٩٩٣، وهو من اكبر معدلات النمو في هذين الشهرين على مدى الاعوام الـ ١٥ الاخيرة.

من جهة اخرى قال مسؤولون نفطيون ان النمو الاقتصادي القوي في السنوات المقبلة سيزيد الطلب على واردات النفط ويقلل من صادراته، ما سيؤدي الى انخفاض احتياطات البلاد من العملة الصعبة. وكانت صادرات الصين من النفط الخام وصلت العام الماضي الى ١٩.٤٣ مليون طن وتوقع محللو النفط انذاك ان تبقى بنفس المعدل في احسن الاحوال السنة الجارية.

AL HAYAT TUESDAY, 15 MARCH, 1994 ISSUE NO 11350

اتجاهات اقتصادية

تعاون سعودي مع ايطاليا والصين في المجالات البتروكيماوية

● نيقوسيا - أ ف ب - نقلت امس نشرة «ميدل ايست ايكونوميك سيرفي» (ميس) المتخصصة في الشؤون النفطية ان مجموعتين سعوديتين بدأتا تعاوناً صناعياً في مجال البتروكيماويات مع مجموعة «ايني» الايطالية وشركة «تشاينا ناشونال تكنيكال». وذكرت «ميس» ان شركة «سعودي بايسيك اندستريز» (سابك) وقعت مع مجموعة «سنامبرودجيتي» الايطالية وهي فرع من مجموعة «ايني» عقدا لتطوير مادة ضد التلوث في مصنع قيد البناء في مرفأ الجبيل في الخليج. وسيبدأ تشغيل المصنع ابتداء من نهاية السنة المقبلة او مطلع سنة ١٩٩٦. واضافت «ميس» ان المجموعة التي تضم بالتساوي «سابك» و«بيكتين» (الفرع السعودي لشركة شل) تملك المصنع. واوكلت عملية البناء الى شركة «كيلوغ» الاميركية بمبلغ يقدر بين ٣٥٠ مليوناً و٤٥٠ مليون دولار.

واضافت النشرة ان مجموعة «بن لادن» السعودية وقعت على رسالة نوايا مع شركة «تشاينا ناشونال تكنيكال» لبناء مصنع للاسمدة الكيماوية في الجبيل تصل تكاليفه الى ٣٥٠ مليون دولار. وتسعى «بن لادن» الى تقاسم حصتها التي تبلغ ٥١ في المئة مع شركة «سعودي بايسيك» حسب «ميس» التي

AL HAYAT TUESDAY , 15 MARCH, 1994 ISSUE NO 11350

اتجاهات الاقتصادية

تعاون سعودي مع ايطاليا والصين في المجالات البتروكيماوية

● نيقوسيا – أ ف ب – نقلت امس نشرة «ميدل ايست ايكونوميك سيرفي» (ميس) المتخصصة في الشؤون النفطية ان مجموعتين سعوديتين بدأتا تعاوناً صناعياً في مجال البتروكيماويات مع مجموعة «ايني» الايطالية وشركة «تشاينا ناشونال تكنيكال». وذكرت «ميس» ان شركة «سعودي بايسيك اندستريز» (سابك) وقعت مع مجموعة «سنامبرودجيتي» الايطالية وهي فرع من مجموعة «ايني» عقدا لتطوير مادة ضد التلوث في مصنع قيد البناء في مرفأ الجبيل في الخليج. وسيبدأ تشغيل المصنع ابتداء من نهاية السنة المقبلة او مطلع سنة ١٩٩٦. وأفادت «ميس» ان المجموعة التي تضم بالتساوي «سابك» و«بيكتين» (الفرع السعودي لشركة شل) تملك المصنع. واوكلت عملية البناء الى شركة «كيلوغ» الاميركية بمبلغ يقدر بين ٣٥٠ مليوناً و٤٥٠ مليون دولار.

وأضافت النشرة ان مجموعة «بن لادن» السعودية وقعت على رسالة نوايا مع شركة «تشاينا ناشونال تكنيكال» لبناء مصنع للاسمدة الكيماوية في الجبيل تصل تكاليفه الى ٣٥٠ مليون دولار. وتسعى «بن لادن» الى تقاسم حصتها التي تبلغ ٥١ في المئة مع شركة «سعودي بايسيك» حسب «ميس» التي اكدت ان الصينيين يستطيعون بكل سهولة استخدام نصف الانتاج الذي يقدر بـ ٣٣٠ ألف طن من مادة الامونياك سنوياً.

الشكوك لا تزال تحيط بالبرنامج الحكومي لتخفيف وتيرة النمو

الصين تعاني من تفاقم عوامل التضخم

□لندن - من الكسندر نيقول:

■ من المحتمل ان يكون الاقتصاد الصيني سجل اسرع نمو اقتصادي في العالم كله عام ١٩٩٣ وذلك للعام الثاني على التوالي، رغم محاولات الحكومة الصينية الهادفة الى التخفيف من سرعة هذا النمو والحؤول دون تحوله الى «حمى».

ويتوقع عدد من الخبراء الاقتصاديين الغربيين الذين زاروا الصين اخيراً ان يكون الاقتصاد الصيني نما بنسبة ١٣.٢ في المئة عام ١٩٩٣ بعدما كانت نسبة هذا النمو ١٢.٨ عام ١٩٩٢.

وكان الدافع الى هذا النمو تعاظم الانتاج الصناعي بعدما تم استثمار اموال ضخمة في هذا الانتاج، اذ تشير التقديرات الى ان ٢٠ بليون دولار من الاستثمارات الاجنبية تدفقت الى الصين العام الماضي ناهيك عما تم استثماره من داخل الصين.

ويعرب الخبراء الاقتصاديون عن تفاؤلهم الحذر من ان تتمكن الحكومة الصينية من ابطاء سرعة النمو الاقتصادي بالتدريج حتى تصل الى حوالي عشرة في المئة في النصف الاول من ١٩٩٤.

يقول سيريل لين، الزميل في كلية «سانت انطوني» في جامعة اكسفورد البريطانية العريقة: «سيكون النمو الاقتصادي في الصين متواضعاً في النصف الاول من العام المقبل لاسباب، الرئيسي منها ان النمو في النصف الاول من عام ١٩٩٣ كان كبيراً وقوياً».

ويقول خبير اقتصادي رفيع المستوى اخر ان معظم الزعماء الصينيين يبدو مجمعاً على الحاجة الى استتباب النمو الاقتصادي وسلاسته. ويضيف ان البرنامج المؤلف من ستة عشر بنداً، والذي بدا العمل بموجبه في منتصف العام الجاري بغية «تبريد حمى الاقتصاد»، يبدو وكانه يفعل فعله المنتظر. لكن هذا الخبير يعترف بان الشكوك لا تزال تحوم حول السياسة المالية الصينية.

وفي اعتقاد الخبراء الاقتصاديين ان القلق ازاء احتمال ارتفاع معدلات التضخم منطقي وطبيعي لكن يجب الا يبالغ فيه.

وكان البعض اعرب اخيراً عن مخاوف من ان يؤدي تيسير السياسة المالية الجزئي الذي امر به زو رونغجي، نائب الرئيس الصيني وحاكم بنك الصين المركزي، في الخريف المنصرم، الى تفلت الازدهار الاقتصادي من السيطرة والى اجبار الحكومة الصينية على اعتماد التقشف في وقت لاحق من عام ١٩٩٤ بغية وضع حد لتعاظم معدلات التضخم.

وكان زو اعترف الاسبوع الجاري بان الحكومة الصينية فشلت حتى الآن في السيطرة على نمو الكتلة النقدية ونمو الاستثمار في الموجودات الثابتة. والجدير بالذكر ان الحكومة اقدمت في تموز (يوليو) الماضي على تقييد الاقراض بغية وضع حد لاكثر ملامح الازدهار الاقتصادي اعتماداً على المضاربات.

واعادت سلطات بكين البلدية السيطرة على اسعار الحنطة وزيت الطبخ والبيض بسبب الارتفاع الحاد الذي سجلته اسعار هذه المواد اخيراً.

ووصلت معدلات التضخم في المدن الصينية الاكبر الى اكثر من ٢٠ في المئة.

وظهرت مؤخراً دلائل تؤكد وجود ظاهرة التضخم ذي المبعث النفسي في الصين. وعلى سبيل المثال، احتفظ المزارعون الصينيون بما لديهم من محاصيل على امل بيعها بعد ارتفاع اسعارها. ومع هذا لا يعتقد الخبراء الاقتصاديون ان هذا يشير الى احتمال حدوث شراء مدفوع بالخوف والهلع مما يخبئه المستقبل، او الى فقدان الثقة في سياسة الحكومة، وهو ما سبق اعتماد الحكومة الصينية تدابير رادعة حازمة صارمة في السابق.

ولم يؤثر تيسير السياسة المالية الذي اعتمده زو الخريف المنصرم بعد على معدلات التضخم، لكن من المحتمل ان يبدأ التاثير في الربع الاول من العام المقبل.

وفي اعتقاد الخبراء الاقتصاديين ان الحكومة الصينية لا تنسجم مع المعطيات الحقيقية عندما تتوقع الا تتجاوز معدلات التضخم تسعة في المئة عام ١٩٩٤، لكنهم يعتقدون من جهة اخرى ان التضخم لن يخرج عن السيطرة.

واضطرت الضغوط السياسية القوية زو الى العودة جزئياً عن تشديد السياسة الاقراضية بعدما نفدت الاموال اللازمة لدفع اجور العمال في الشركات المتعافية التي تملكها الدولة الصينية.

ومع هذا كله يعتقد الخبراء الاقتصاديون ان تيسير سياسة الاقراض كانت انتقائية، وان برنامج زو الخاص بابطاء النمو الاقتصادي لا يزال في معظمه قيد التنفيذ وان زو مصمم، على ما يبدو، على المضي في تنفيذ الاصلاحات المالية الاقتصادية في الصين التي تتضمن احداث تغييرات جذرية في النظام الضريبي في غضون عام ١٩٩٤، من المحتمل ان تساهم في تبريد الاقتصاد الصيني. كما ان كمية الاموال المتوافرة للانفاق لدى الحكومات المحلية ستتراجع.

الحياة ١١٢٩٣ ٩٤/١/٥

الصين تأمل في خفض عجزها التجاري هذا العام

بكين - ر: تامل الصين في ان تؤدي الاصلاحات الواسعة النطاق التي طبقت هذا العام الى خفض عجزها التجاري في 1994 ولكن اقتصاديين قالوا ان النمو الاقتصادي السريع سيؤدي حتما الى وجود عجز في العام الحالي ايضا.

وقالت مصادر حكومية ان العجز في 1993 وهو اول عجز منذ اربع سنوات بلغ 12.18 مليار دولار. وهذا هو ثاني اكبر عجز يسجل منذ عام 1985 حين بلغ 14.9مليار دولار.

وزادت الواردت بنسبة 29 في المائة عن مستواها في 1992 الى 103.95 مليار دولار وارتفعت الصادرات ثمانية في المائة الى 91.77 مليار دولار. وكان السبب الرئيسي وراء العجز هو الزيادة الكبيرة التي شهدها العام الماضي في اجمالي الناتج القومي اذ ارتفع بنسبة 13في المائة عن مستواه فى العام السابق مما ادى الى استيعاب كل الواردات واتاح للمنتجين المحليين سوقا رائجة بدلا من تصدير منتجاتهم.

وارتفعت واردات الصلب ومنتجاته اكثر من ثلاثة امثالها في 1993 الى 30.34 مليون طن. وزادت واردات النفط 128في المائة الى 17.48 مليون طن والحديد الخام 31 في المائة الى 33.02 مليون طن.

وأدى الانتعاش الاقتصادي المحلي الى انخفاض الصادرات الصينية التقليدية من المواد الخام اذ قام المنتجون ببيع الانتاج في الاسواق المحلية. وفي الوقت ذاته هبطت صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية والفحم والصلب والاسمنت والنحاس وغيرها من المواد. ولكن صادرات الصين زادت من السلع المفروض عليها ضريبة القيمة المضافة مثل المنسوجات واللعب والملابس والاجهزة الكهربية والاحذية ومنتجات البلاستيك.

واعربت صحيفة «ايكونوميك ديلي» عن تفاؤلها بشان توقعات الوضع الاقتصادي في 1994.

وقالت المصادر انه بفضل الاصلاحات في التجارة الخارجية وسعر الصرف فاننا نتوقع هذا العام زيادة كبيرة في الصادرات وهبوط الواردات.

وقد وحدت الصين في اول يناير (كانون الثاني) سعر صرف عملتها الذي يحدد الآن وفقا لسعر اسواق المقايضة الرسمية.

ولكن خبراء اقتصاديين اعربوا عن شكهم في قدرة الصين على التغلب على العجز هذا العام.

وقال رئيس الوزراء لي بينج لوزير الخارجية الياباني الزائر تسوتومو هاتا امس الاول السبت ان نمو اجمالي الناتج القومي الصيني في 1994 سيصل الى تسعة في المائة. ويعد هذا تقديراً محافظاً.

وقال خبير اقتصادي ياباني ان اقتصاد الصين لا يزال ينطوي على عدة عوامل تساعد على عدم الاستقرار مما قد يؤدي الى رفع معدل النمو والتضخم ومنها الاستثمار الرأسمالي الضخم والانفاق الكبير من جانب المحليات وضعف الكفاءة الصناعية واساءة استخدام المخصصات المالية.

واضاف: اذا استمرت السياسة الحالية من خفض اسعار الفائدة فإن النمو الاقتصادي سيزداد سرعة مرة اخرى ليرفع الواردات ويخفض الصادرات.

واظهرت احدث احصاءات رسمية ان معدل التضخم السنوي في اكتوبر (تشرين الاول) وصل الى 15.9في المائة في مختلف انحاء الصين بينما بلغ في 35 مدينة رئيسية في نوفمبر (تشرين الثاني) 21.9 في المائة.

الشرق الاوسط ٩٤/١/١٦ ٥٥٥٢٢

اتفاق دفاعي مهم بين باكستان والصين

بكين - وكالات الأنباء: ذكرت مصادر باكستانية ان مشروع تعاون بين الصين وباكستان لصنع دبابة قتالية متطورة للجيش الباكستاني تمت مناقشته خلال الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الباكستاني افتاب شهبان ميراني الى بكين.

واضافت المصادر ان الوزير الباكستاني الذي وصل يوم الخميس الى الصين زار ايضا مصنعا لدبابات بواداو في منغوليا الداخلية، حيث تصنع دبابات «تي 85» التي طلبتها باكستان. وقالت ان ميراني بحث مجددا مع نظيره الصيني شي هاوتيان ومع نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية المهيبة ليو هواكينج في مشروع الدبابة القتالية المتطورة «ام بي تي 2000» التي سيتم تصميمها بشكل مشترك ثم يتم صنعها في باكستان بعد نقل التكنولوجيا الصينية اليها.

ولم يعرف ما ان كان قد تم ابرام اتفاق على هذا المشروع الذي يعود الى بضع سنوات لكنه جمد بسبب العقوبات الغربية التي فرضت على باكستان عام 1990 للاشتباه في صنعها قنبلة ذرية. وتتزامن زيارة الوزير مع توقيع اتفاق في اسلام اباد تمنح بموجبه الصين قرضا الى باكستان لشراء معدات عسكرية، ولم تعرف قيمة العقد ولا اوجه استخدامه. ويحتاج الجيش الباكستاني الى دبابات قتالية ليوازن قواته مع القوات الهندية. واعلنت الصحافة الباكستانية الاسبوع الماضي ان اسلام اباد ترغب في اقتناء 200 دبابة، لكن اي اتفاق لم يبرم مع طرف اجنبي. وينبغي ان تكون دبابات «ام بي تي 2000» شبيهة بالدبابة الروسية «تي 72» ودبابة «ليوبارد 2» الالمانية او دبابة «ابراهام» الاميركية كما ذكرت مصادر باكستانية. لكن خبراء غربيين يقولون أن الدبابة الصينية الباكستانية لا يمكن ان تكون على الدرجة نفسها من التطور كما جاء في المشروع الاصلي بسبب القيود الغربية على استيراد التجهيزات المتطورة.

وفي اعقاب اقدام واشنطن على تعليق مساعدتها العسكرية الى اسلام اباد عام 1990 اتجهت باكستان نحو الصين. واتفق البلدان على عدد من المشاريع ومنها مشروع طائرة التدريب «كي 8».

كذلك زود الصينيون الجيش الباكستاني بصواريخ تكتيكية لا يتجاوز مداها الـ300 كيلومتر وفق بكين. ومن جهتها تتهم الولايات المتحدة الصين بتسليم باكستان صواريخ «ام 11» التي يفوق مداها الـ 300 كيلومتر، خارقة بذلك الاتفاقية الدولية لمراقبة تكنولوجيا الصواريخ.

وقد فرضت واشنطن في اغسطس (آب) الماضي حظرا مدته سنتين على بيع التكنولوجيا الاميركية المتطورة الى كل من بكين واسلام اباد.

بكين تمتنع عن الوساطة في كشمير

بكين - وكالات الانباء: رفضت الصين أمس طلب رئيسة الوزراء الباكستانية الزائرة بي نظير بوتو الوساطة بين نيودلهي واسلام آباد في نزاعهما القديم على اقليم كشمير.

وقالت وزارة الخارجية الصينية ان رئيس الوزراء لي بينج ابلغ نظيرته الباكستانية في اجتماع لهما صباح امس ان الصين ترحب بجميع الجهود للمساعدة في حل النزاع القائم. لكنه اوضح ان المسالة شان باكستاني - هندي ويتعين على البلدين بالتالي تسويتها بدون تاثيرات خارجية وعن طريق الحوار المباشر وابداء حسن النوايا.

ومع ذلك صرحت بوتو، التي تقوم بزيارة للصين تستمر ثلاثة ايام بداتها أمس الأول، بانها تعتقد ان بكين ستقوم «بدور تلطيف» بشكل مباشر وبدرجة اكبر في الصراع الباكستاني - الهندي.

وقال لي ان اجتماعا مقررا في يناير (كانون الثاني) المقبل لوزيري الخارجية الهندي والباكستاني «يتيح فرصة طيبة لمعالجة مشكلة كشمير».

يذكر ان باكستان والهند دخلتا حربين من الحروب الثلاث التي نشبت بينهما منذ الاستقلال عام 1947 بسبب كشمير، وقتل اكثر من 15 الف شخص منذ بدء التمرد المناهض للهند في الاقليم في اواخر عام 1989.

من جهة اخرى، بحث لي وبوتو العلاقات العسكرية المثيرة للجدل بينهما في اجتماع استمر ساعتين ونصف الساعة وطالبا بان ترفع الولايات المتحدة العقوبة الاقتصادية المفروضة على البلدين بسبب مبيعات السلاح الصينية لإسلام آباد، باعتبار ان ذلك «ليس له ما يبرره».

الصين تعثر على قمرها الصناعي المفقود

بكين - ا.ف.ب: اعلنت الصين انها تمكنت من تحديد مكان قمراً صناعياً صينياً يحمل ميدالية مرصعة بالماس كانت اعلنت انها فقدت السيطرة عليه في 18 اكتوبر (تشرين الاول) الماضي. واعلن العلماء الاميركيون انه تحطم في البحر.

واعلنت وكالة انباء الصين الجديدة نقلا عن خبراء ان القمر الصناعي الذي اطلق في الثامن من اكتوبر (تشرين الاول) الماضي بقي في الواقع على مداره وقد سقطت قطعة منه فقط في البحر.

واضافت الوكالة ان العلماء في المحطتين الفضائيتين في نانجينج (شرق الصين) واورومكي (شمال غرب الصين) عثرا على القمر منذ 20 اكتوبر (تشرين الاول) الماضي ويدرسون منذ ذلك الحين خط سيره. وقال هؤلاء العلماء ان «معطياتنا تدل على ان لون ووزن وشكل القمر الصناعي تنطبق على تلك التي يتصف بها القمر الضائع».

ويرى هؤلاء الباحثون الذين قاموا بحساب مدار القمر في بداية نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي واخضعوه لمراقبة يومية ان هذا القمر سيتابع سيره حول الارض لمدة 15 شهرا اخر حسب ما ذكرت الوكالة.

اثراء غير مشروع واقبال على السيارات والاثاث الاجنبي الفاخر

الحزب الشيوعي الصيني يحذر من تفشي الفساد بين المسؤولين

■ بكين - ا ف ب - حذر الحزب الشيوعي الصيني من تفشي الفساد في المجتمع مما يؤدي الى ضرب الاستقرار في المجتمع. ونقلت وكالة انباء الصين الجديدة امس الاربعاء بياناً عن لجنة الانضباط في اللجنة المركزية للحزب تضمن تحذيراً مفاده ان «مكافحة الفساد مهمة عاجلة وصعبة وتتطلب نفساً طويلاً، ويجب ان تمارس «بطريقة اكثر فاعلية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي».

واضاف البيان «ان ظواهر الفساد ما زالت قائمة وبلغت في بعض الاحيان مستويات شديدة الخطورة». ونشر البيان في ختام الدورة الموسعة الثالثة للجنة الانضباط المكلفة مراقبة الفساد. وكانت الدورة السابقة التي انعقدت في اب (اغسطس) الماضي اطلقت رسمياً حملة وطنية جديدة لمكافحة الفساد بعد تفشيه في شرائح المجتمع الصيني كافة مع النمو الاقتصادي الذي شهدته البلاد في السنوات الاخيرة.

الرئيس الصيني

والقى الرئيس الصيني الذي يتزعم الحزب الشيوعي جيانغ زيمين خطاباً الاثنين الماضي دعا فيه الى تشديد مكافحة العناصر الفاسدة في النظام الصيني. واكد رئيس لجنة الانضباط ويي جيانكسينغ ان القادة الصينيين عازمون على اتخاذ خطوات كفيلة بمكافحة الفساد.

واعلنت خطة توجيهية للقياديين تتضمن خمس نقاط لوضع حد لسوء استخدام السلطة. ومنع هؤلاء من استيراد السيارات الاجنبية الفخمة واستخدام نفوذهم لشراء المساكن بواسطة الاموال العامة وتبديد هذه الاموال على المآتم او الاعراس واستخدامها لتاسيس اعمال خاصة واقامة المآدب وحفلات الاستقبال على حساب الدولة.

وكانت الشعارات المناهضة للفساد رفعت في التظاهرات التي رافقت احداث ربيع بكين في العام ١٩٨٩ في المدن الصينية الكبيرة وبلغت ذروتها مع تدخل الجيش في ٤ حزيران (يونيو) من العام نفسه ضد الطلاب المعتصمين في ساحة تيانانمين.

واعترف الحزب الشيوعي الصيني بان الفساد لم يكن على هذه الدرجة من الخطورة منذ وصول الشيوعيين الى السلطة سنة ١٩٤٩. وفشلت كل الحملات التي اطلقت خلال السنوات الاخيرة لوقف انتشار هذا الوباء.

الفساد يطال الكبار

وتفيد الارقام الرسمية ان اكثر من ٦٠ الف شخص دينوا بالفساد العام الماضي بينهم عدد من كبار المسؤولين. ويطلق الصينيون تساؤلات حول ثراء عائلات قادة الحزب والدولة بسرعة من خلال تلقيها الرشاوى.

وفي المقابل تشير الصحف بصورة منتظمة الى توقيف او اصدار احكام على صغار الموظفين في المقاطعات الذين يمارسون التزوير مقابل رشاوى.

ويأتي ذلك في وقت اعلنت وكالة انباء الصين الجديدة شبه الرسمية امس توقيف اربعة من عناصر الحزب الشيوعي في لياونينغ شمال شرقي البلاد لتلقيهم رشاوى لفتح اسواق امام شركات صينية وشركات من هونغ كونغ.

وزير التجارة السعودي يزور الصين للبحث في زيادة التعاون التجاري

□ الرياض - من مصطفى شهاب:

■ يبدأ وزير التجارة السعودي الدكتور سليمان السليم في ٢١ آذار (مارس) الجاري زيارة للصين الشعبية تستغرق ستة أيام يرافقه خلالها وفد كبير يضم في عضويته وكيل الوزارة الدكتور عبدالرحمن الزامل وعدداً من المسؤولين الى جانب اكثر من ٢٠ من رجال الأعمال السعوديين بقيادة عبدالرحمن الجريسي رئيس مجلس الغرف السعودية رئيس غرفة تجارة وصناعة الرياض.

وذكر السفير الصيني في الرياض سون بي فان في تصريحات لـ «الحياة» ان هذه الزيارة تأتي تلبية لدعوة تلقاها الوزير السعودي من وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي في بلاده أو لي في اطار رغبة البلدين المشتركة في زيادة التعاون المتبادل بينهما ودفع العلاقات الاقتصادية بين السعودية والصين الى الامام. وأوضح السفير في هذا الصدد ان الزيارة ستتضمن الى جانب اللقاءات الرسمية التي سيعقدها الوزير السعودي حوارات بين رجال الأعمال من الجانبين يتم خلالها بحث بعض المشاريع التي قد يتعاون الطرفان في تنفيذها.

وكانت الصين قد خطت خطوات عدة في اطار مساعيها الرامية الى دعم علاقاتها التجارية والاقتصادية مع السعودية ونظمت منذ افتتاح اول ممثلية لها في الرياض عام ١٩٨٩ ثلاثة معارض تجارية في كل من الرياض والدمام وجدة في الأعوام ١٩٨٩ و١٩٩١ و١٩٩٣ على التوالي. كما زار السعودية العام الماضي لي لان تشين نائب رئيس مجلس الدولة الصيني.

وفي هذا الاطار تشير التقارير الى ان الصين تسعى الى عقد اتفاق لحماية الاستثمارات المشتركة مع السعودية وابدت الى ذلك رغبة في تقليص الفارق في الميزان التجاري الذي يميل كثيراً لصالحها من خلال زيادة مشترياتها من النفط السعودي.

وكانت شركة النفط الوطنية الصينية وقعت في حزيران (يونيو) ١٩٩٣ اتفاقاً مع شركة «ارامكو السعودية» لشراء ١,٢ مليون طن من النفط الخام السعودي سنة ١٩٩٥.

وكان حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ عام ١٩٩٣ وفقاً لتقديرات الجمارك الصينية ٦٩٧ مليون دولار حصة الصادرات العينية منها الى السعودية ٥٧٨ مليون دولار مقابل صادرات سعودية الى الصين بلغت ١١٠ ملايين دولار. وقد نجحت الصين خلال السنوات الثلاث الأخيرة في مواصلة زيادة تعاملها التجاري مع السعودية ودول المنطقة..

«آسيا ووتش» تدمغ الصين بالقمع

بكين - وكالات الأنباء: اعلنت منظمة «آسيا ووتش» الاميركية المعنية بحقوق الانسان في تقرير اصدرته امس ان القمع السياسي في الصين «يتزايد ويمتد الآن الى جميع اقاليم البلاد تقريبا وفي جميع انحاء هضبة التبت».

واتهمت «آسيا ووتش» حكومة بكين بممارسة «نوع من سياسة الرهائن يتم بمقتضاها استخدام السجناء كأوراق للمساومة وللافراج عنهم في لحظات حاسمة لإحداث اكبر قدر ممكن من التأثير السياسي».

وزعم التقرير ان الحكومات الغربية «تستخدم عمليات الافراج هذه كدليل على حدوث تحسن متجاهلة عشرات الآلاف من السجناء الذين لم يستفيدوا من الاهتمام الدولي». وقال ان مئات من الاعتقالات الجديدة تتم سنويا. فقد شهد عام 1993 بمفرده نحو 250 عملية اعتقال. وحثت المنظمة الصين على الافراج عن جميع المعتقلين الذين حبسوا او ادينوا لمجرد معتقداتهم او انشطتهم التي لا تتسم بالعنف.

وأورد التقرير 1230 حالة من هذا القبيل مشيرا الى ان مصير 470 منهم غير واضح. وصرح سيدني جونز المدير التنفيذي لـ «آسيا ووتش» بأنه يتعين مواصلة الضغط على الصين قائلا: «هناك ادلة واضحة على ان الضغط كان فعالا في الماضي». وقال ان اي خطوة للتخلي عن هذا الضغط «سترسل اشارة مروعة لبكين مفادها بدء موسم اصطياد المنشقين السلميين».

وتأتي اذاعة هذا التقرير الذي يقع في 664 صفحة وسط مناقشات حول تمديد الامتيازات التجارية الاميركية للصين. ومن المقرر اتخاذ قرار في هذا الشأن في يونيو (حزيران) المقبل.

وقد سجل الرئيس الاميركي بيل كلينتون «حدوث تقدم اجمالي ملحوظ في مسألة حقوق الانسان» التي ربطت واشنطن بينها وبين التجارة.

وقالت «آسيا ووتش» ان عدد السجناء السياسيين في الصين «يزيد كثيرا عن الرقم الرسمي المعلن لاعداء الثورة» وهو 3317 شخصا. واشارت الى ان مصير السجناء السياسيين لفترات طويلة «يجب ان يكون مقياسا لتقييم ذلك التقدم الاجمالي الملحوظ الذي يحققه النظام».

وذكرت «آسيا ووتش» ان الحاجة الفورية الاكثر الحاحا تتمثل في «ضمان موافقة السلطات الصينية على زيارة ممثلين عن المنظمات الانسانية المستقلة مثل اللجنة الدولية للصليب الاحمر للسجناء بصفه منتظمة». وقالت: «لدى الصين اكبر شبكة من السجون ومعسكرات العمل في العالم». واشارت الى انها سجلت 250 حالة مدعمة بالوثائق لاعتقالات او محاكمات سياسية و32 محاكمة لمنشقين اسفرت في المتوسط عن احكام بالسجن لأربع سنوات وعن 216 عملية اعتقال جديدة خلال عام 1993 وحده.

وقالت المنظمة ان نسبة 80 في المائة تقريبا من الحالات الـ250 وقعت في التبت خلال تصعيد حملة قمع مستمرة تنتهجها الحكومة الصينية ضد الانشطة السلمية المطالبة بالاستقلال التي كثفها الرهبان والراهبات البوذيون.

التي هددت بها «الحكومات الاربع الصديقة» بحق هايتي اذا لم يستجب حكامها العسكريون للانذار الاخير، فأجاب: «لقد كان الانذار معقولا ومطلوبا في حين صدوره اذ انه ربما أدى الى فتح قنوات الحوار السياسي الذي قد يؤدي الى اتفاق حول تسلسل الاحداث هناك. لكني اعتقد ان ذلك المنطق قد تغير بفعل الزمن».

وقال احد مستشاري اريستيد، وهو اميركي طلب حجب هويته، ان ترجمة ما قاله المتحدث باسم وزارة الخارجية يعني ان الولايات المتحدة «تحبذ الضغط على اريستيد لحمله على ترشيح رئيس وزراء جديد، وانها مهتمة بذلك اكثر من اهتمامها بطلب فرض عقاطعة جديدة».

واستطرد يقول: «هذه الادارة تخشى من ان يؤدي الحظر الكامل على التجارة مع هايتي الى ايقاع معاناة كبرى بشعبها والمزيد من انعدام الاستقرار هناك بحيث يتضاعف عدد النازحين بحراً الى الولايات المتحدة. وهذا ما تخشاه الولايات المتحدة، حسب قول المستشار المذكور.

* خدمة «واشنطن بوست»

المستشفى السعودي الألماني بجدة (٢١٧ سريرًا)
تليفون: ٦٨٢٩٠٠٠ (٤٥ خطًا) - فاكس رقم: ٦٨٣٥٨٧٤

إزالة البقع اللونية الوراثية والمكتسبة في ثوان بالليزر

أحدث علاج للعمود الفقري بالليزر (بدون جراحة)
تحت إشراف أ.د. عصام عبد العزيز

ابو صافي
أقمشة ثياب رجالية راقية

ابو صافي : حي الأندلس (بقشان) أمام سيفستوي ت ٦٦٥٧٦٢٣
ابو صافي : أول شارع خالد بن الوليد ت ٦٦٩١٢٨٩
ابو صافي : شارع حراء - مركز دانية التجاري ت
ابو صافي : مكة شارع الستين - مركز بن يوسف ت ٥٤٢٨٠٣٣

العدد 5576 ـ السبت 1994/3/5 ● No. 5576 - Saturday 5/3/1994

ASHARQ AL-AWSAT

الشرق الأوسط الاقتصادي

BUSINESS & FINANCE

2

مجلة الرجل العربي المميز

مجلة شهرية تصدر عن مجلة «المجلة»

التوزيع يبدأ في 1995 ويشمل مدن بكين وشنغهاي

مجموعة عبد اللطيف جميل تهزم 35 شركة دولية وتفوز بحق توزيع سيارات «تويوتا» في الصين

محمد جميل رئيس مجموعة عبد اللطيف جميل عند لقائه لي لان شين

جدة: من وهيب محمد غراب

حصلت مجموعة شركات عبد اللطيف جميل على وكالة توزيع وصيانة وبيع قطع غيار سيارات تويوتا في عشر مدن صينية من بينها بكين العاصمة وشنغهاي وشنغدو، أحد اهم المدن الصينية. وجاء حصول المجموعة على امتياز الوكالة بعد منافسة حادة مع 35 شركة عالمية من اليابان واوروبا وشرق اسيا.

وكان رئيس مجموعة شركات عبد اللطيف جميل المهندس محمد جميل قد قام أخيراً بزيارة للصين الشعبية على رأس وفد من المسؤولين في المجموعة بهدف دراسة الفرص الاستثمارية وامكانية اقامة علاقات تجارية من خلال دراسة السلع والخدمات التي يمكن تصديرها من السعودية والشرق الاوسط الى الصين وبالعكس.

وقد قام لي لان شين، نائب رئيس الدولة الصيني، باستقبال المهندس محمد جميل والوفد المرافق له في قصر الضيافة في بكين. واشار المهندس محمد جميل الى ان امتياز الوكالة الذي حصلت عليه المجموعة في الصين يشمل جميع سيارات تويوتا وان سريان الامتياز سيبدأ مع مطلع 1995.

واوضح في مقابلة مع «الشرق الاوسط» ان المرحلة الاولى من دخول السوق الصينية سوف تقتصر فقط على الصيانة وبيع قطع الغيار، ذلك ان تصدير السيارات للصين لغير الجهات الحكومية ما زال محظوراً. وقال رئيس الشركة ان المرحلة الثانية من النشاط وهي توزيع السيارات ستبدأ عندما يزول الحظر وتفتح الاسواق الصينية.

وقالت مصادر ان فتح الأسواق الصينية سيتم قريبا في اطار مساعي الصين للتقيد بلوائح الجات وتوقيع اتفاقية التجارة العالمية.

واكد ان الحصول على امتياز توزيع وصيانة وبيع قطع غيار تويوتا في الصين لم يكن امراً سهلاً على الاطلاق. كما ان المجموعة اولت الموضوع اهتماما بالغا وكلفت فريقا مشتركا يضم ممثلين للمجموعة ولشركة هارتويل التي تملكها المجموعة في بريطانيا باجراء دراسة للسوق الصينية، وقد استمرت الدراسة 6 شهور وكانت مشجعة.

وقال المهندس جميل: ان دراسة السوق الصينية جاءت بناء على طلب من قبل شركة تويوتا الام. وبعد ان قمنا بالدراسة قدمنا طلباتنا فوافقوا عليها. واعلن المهندس جميل ان المجموعة حصلت ايضا على امتياز الوكالة لعدد من الشركات الصينية العاملة في مجالات مختلفة مثل شركات الاجهزة المنزلية والمعدات المكتبية وقطع الغيار والمواد الغذائية.

ورداً على سؤال حول عدد الوكالات التي تم الفوز بها قال من الصعب حاليا حصر عددها ولكنها كما قلت تشمل المجالات التي اشرت اليها. واضاف ان الامتياز يشمل الاستيراد للسوق السعودية ومنطقة الشرق الاوسط.

واوضح ان المجموعة ستقوم ايضا بتصدير منتجات ومعدات تبحث عنها الشركات الصينية وتسعى لاستيرادها من سوق الشرق الاوسط وقال في هذا الاطار: «اننا سنقوم بتصدير معدات حفر الآبار والسيارات المستعملة فهذه المعدات تبحث عنها الشركات الصينية لرخص ثمنها».

واكد المهندس محمد جميل ان نشاط المجموعة في استيراد المنتجات الصينية سيبدا مع بداية العام المقبل. واعلن ان مجموعته سوف تقوم قريبا بدراسة السوق الفيتنامية على اعتبار انها سوق بكر سوف تشهد تنافسا حاداً بين الشركات من مختلف انحاء العالم.

ويذكر ان المهندس محمد جميل سيكون ضمن وفد سعودي كبير سيراسه وزير التجارة الدكتور سليمان السليم سيزور الصين الشعبية في الاسبوع الاخير من الشهر الحالي ويضم الوفد عددا من المسؤولين ورجال الاعمال السعوديين. وكان نائب رئيس الدولة الصيني قد وجه الدعوة لرجال الاعمال السعوديين لزيارة بلاده خلال الزيارة التي قام بها العام الماضي للسعودية.

ويبرز ترؤس وزير التجارة السعودي للوفد الاهمية التي توليها السعودية للصين، كما ان الصين تعد السعودية من اهم الاسواق الخارجية لها. وقال مختصون ان الاقتصاد الصيني الذي ظل ينمو بمعدل يبلغ في المتوسط 12% خلال السنوات الخمس الماضية يعتبر من اقوى اقتصادات العالم اداء واكثرها نموا. وتوفر القاعدة السكانية العريضة في الصين مناخا ايجابيا يساعد على الاستهلاك غير المحدود.

ويأتي فوز مجموعة شركات عبد اللطيف جميل بامتياز وكالة تويوتا في الصين ليعكس الدور المتعاظم الذي بدات مجموعة جميل تحققه عالميا. وكانت المجموعة قد فازت في العام قبل الماضي بوكالة تويوتا في الجزائر، واضافت اليها فوزا آخر بجيازة توزيع تويوتا في سورية. وينظر الى خطوة دخول مجموعة جميل الى الجزائر على انها خطوة تعزز موقع المجموعة في السوق المغاربية، فيما ينظر الى دخول السوق السورية على انه تعزيز لوجود المجموعة في منطقة الشام والهلال الخصيب.

وتعد مجموعة شركات عبد اللطيف جميل حاليا اكبر مجموعة اقتصادية خاصة في الشرق الاوسط. وقد استطاعت خلال العام الماضي 1993 تحقيق زيادة مبيعاتها بنسبة 27% عن عام 1992 وبلغ حجم مبيعاتها 14 مليار ريال، ويتوقع ان تصل الى 16 مليار خلال العام الحالي 1994.

وكانت المجموعة قد نجحت في التحول الى احد اكبر الموزعين في بريطانيا عندما استطاعت تملك شركة «هارتويل» البريطانية التي تمتلك اكثر من 60 وكالة لبيع السيارات في بريطانيا ومن بينها مجموعة وكالات لشركة تويوتا في عدد من المدن البريطانية.

ويذكر ان المجموعة تمكنت خلال الـ3 اشهر الاولى من الحالي من زيادة استي للسوق السعودية من 40% يزيد على 50% من مجمل ا السعودية من السيارات. و حصتها من السيارات اليا المستوردة وحققت ما يزي 70% من المجموع الكلي للا من اليابان.

كما بلغ عدد السيارا تمكنت من بيعها خلال الماضي اكثر من 200 الف س في السعودية وبريطانيا و والجزائر.

جبهة للرد على اتهام البلدين بانتهاك حقوق الانسان

وزير خارجية الصين في طهران

■ طهران - أ ف ب - وصل وزير الخارجية الصيني كيان كيشين امس الجمعة الى طهران في زيارة عمل تستغرق يومين لبحث جدولة الديون الايرانية وتشكيل جبهة للرد على الاتهامات بانتهاك حقوق الانسان في الصين وإيران.

وأكد كيان لدى وصوله الى طهران ان الصين «ترغب في تطوير العلاقات بين البلدين» فالتعاون بين البلدين قد يكون له «وقع على السلام والاستقرار في المنطقة».

وأشار نظيره الايراني علي اكبر ولايتي الى ان اجتماعات كيان في طهران ستتناول الوسائل التي من شأنها «تعزيز الروابط السياسية والتعاون الثنائي» بين البلدين. وأفادت مصادر مطلعة في طهران انه من المفترض عدم التطرق الى مسألة احتمال بيع اسلحة الصينية الى ايران.

وستتطرق المباحثات الى تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين وتسديد حوالى مئة مليون دولار من الديون الايرانية المتوجبة للصين والتعاون السياسي حول مسائل ذات اهتمام اقليمي ودولي.

وقالت مصادر ديبلوماسية صينية ان البلدين سيبحثان في تشكيل جبهة للرد على الاتهامات بانتهاك حقوق الانسان التي يوجهها الغرب اليهما.

وتبلغ قيمة المبادلات التجارية بين ايران والصين حوالى ٧٠٠ مليون دولار وقيمة الصادرات الصينية الى ايران حوالى ٣٠٠ مليون دولار والمؤلفة بشكل اساسي من الاجهزة الآلية في حين تبلغ الصادرات الايرانية حوالى ٤٠٠ مليون دولار وهي تضم بشكل اساسي النفط والفولاذ.

من جهة اخرى اعلنت وكالة «انباء الصين الجديدة» امس ان بكين ستبني محطة نووية ثالثة في يويانغ في مقاطعة يانغكسي (شرق).

وذكرت الوكالة ان المحطة التي ستتألف من ستة مفاعلات تبلغ قوة كل واحد منها ٦٠٠ الف كيلووات ستكون محور شبكة توليد الطاقة الكهربائية في وسط البلاد وشرقها.

الحياة ١١٣٤١ في ١٩٩٤/٣/٥

خوفاً من عجز إيران عن الوفاء بالتزاماتها المالية

الصين ترجئ بناء محطتين نوويتين وترفض طلب إيران لأسلحة جديدة

طهران - لندن: «الشرق الأوسط»

أكدت مصادر دبلوماسية غربية أمس أن الصين قررت إرجاء عملية بناء محطتين نوويتين لتوليد الطاقة الكهربائية في إيران وذلك إلى أجل غير مسمى.

وكانت روسيا قد سحبت يدها، في نهاية العام الماضي، من اتفاقية لبناء ثلاث محطات نووية لتوليد الطاقة في إيران.

وقالت المصادر إن وزير الخارجية الصيني، كيان كيتشين ابلغ السلطان الإيرانية بهذا القرار لدى وصوله أمس إلى طهران في بداية زيارة رسمية لإيران.

وقال كيان لدى وصوله إلى العاصمة الإيرانية انه سيبحث مع القادة الإيرانيين قضايا الأمن الإقليمي وجهود تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط.

ويرى المحللون في ذلك مساهمة صينية في الضغط على إيران لوقف مساعيها الرامية إلى نسف اتفاق السلام الفلسطيني - الإسرائيلي.

وذكرت مصادر مطلعة أن الوزير الصيني الذي يترأس وفداً يضم 12 شخصاً، سيرفض أيضاً المطالب الإيرانية بالحصول على أسلحة جديدة لقاء إمدادات الغاز والنفط.

وكانت الاتفاقية حول بناء المحطتين النوويتين لتوليد الطاقة بسعة 300 ميجاوات وتقديم الخدمات المرافقة، قد عقدت خلال زيارة الرئيس الإيراني، هاشمي رفسنجاني، لبكين في العام الماضي.

وواجهت إيران منذ ذلك الحين أزمة مستعصية في السيولة النقدية مما اضطرها إلى إرجاء تنفيذ الاتفاق في مناسبتين اثنتين.

وجاء قرار التاجيل هذه المرة من بكين التي تخشى من عجز إيران عن الوفاء بالتزاماتها المالية.

وقال محلل إيراني أمس «إن إيران مدينة للصين أصلاً بمبلغ 1.2 مليار دولار، وأن من الصعب على الصين أن تقدم قرضاً إضافياً بمبلغ مليار دولار بينما تطلب طهران إعادة جدولة الديون السابقة».

وتريد طهران أن تقبل بكين بإعادة جدولة الديون على غرار الصيغة التي اتفق عليها بين إيران والمانيا في وقت سابق من الشهر الحالي.

وتركت أزمة السيولة الإيرانية أثرها على اتفاق صيني - إيراني آخر لبناء ستة مصانع لإنتاج الاسمنت في إيران.

ولم تقدم إيران لهذا المشروع سوى أقل من خمسة في المائة من الأرصدة اللازمة للتنفيذ.

وجهزت الصين إيران بما قيمته 2.8 مليار دولار من الأسلحة خلال الفترة 1984 - 1991. غير أن بكين تشعر الآن بالقلق حيال انعدام قدرة إيران على تسديد أثمان الإمدادات الإضافية، في حين أن الصلة العسكرية بين البلدين يمكن أن تنزل الضرر بافاق حصول الصين على موطئ قدم في أسواق البلدان الأخرى في المنطقة.

ويتوقع أن يصل وزير الخارجية الهندي، دينيش سنج إلى طهران اليوم للمشاركة في أعمال اللجنة الاقتصادية المشتركة. وسيواجه هو الآخر طلباً إيرانياً بإعادة جدولة ديونها البالغة 760 مليون دولار.

وتقترح إيران تسديد شطر من الدين بامدادات من الغاز الطبيعي عبر جزيرة قيشم. كما أنها ستطرح من جديد مشروعاً سابقاً يستهدف تطوير جيل جديد من الصواريخ، وخطة اخرى لإنتاج طائرة تدريب إيرانية - هندية.

إلاّ أن مصدراً هندياً ذكر أمس أن من الأرجح أن تبقى هذه المشاريع كلها «على الورق فحسب». وأضاف قائلاً: «باستطاعتنا أن نتحدث عن كل الأمور، لكن الحصيلة النهائية أن إيران تفتقر إلى النقود. وسنكون محظوظين حقاً لو استرجعنا ما استدانوه منا أصلاً».

الشرق الأوسط ٥٥٧٦ ص ١٩٩٤/٣/٥

الصين تواصل اعتقال المعارضين رغم اعراب واشنطن عن قلقها

■ بكين، هونولولو، نيودلهي - أ ف ب، رويتر - اعتقلت الشرطة الصينية امس الاحد منشقا من زعماء حركة «ربيع بكين» التي طالبت بالديموقراطية وقمعت في عام ١٩٨٩.

واتخذت السلطات هذا الاجراء بعد يوم على تصريحات لوزير الخارجية الاميركية وارن كريستوفر اعرب فيها عن قلق واشنطن من حملة القمع ضد المنشقين، قبل ايام من زيارته المقررة الى بكين، واصراره على ان يثير مع المسؤولين فيها الانتهاكات المتواصلة لحقوق الانسان في الصين التي طالبها بتوضيح موقفها.

وافاد احد اصدقاء المنشق زهاي زيمين، وهو من زعماء «ربيع بكين»، ان الشرطة اعتقلته امس وهي تواصل اعتقال معارضين آخرين.

وقال هذا الصديق في مكالمة هاتفية ان اربعة رجال للشرطة ارغموا زيمين عندما كان يسير في حي جامعة بكين. وكان ترتيب زيمين السادس في قائمة الاشخاص الملاحقين بعد سحق حركة «ربيع بكين» في ساحة تيانانمين في حزيران (يونيو) عام ١٩٨٩. واطلق سراحه في ايلول (سبتمبر) الماضي.

واعتقلت الشرطة ثمانية معارضين على الاقل خلال الايام الاخيرة في بكين وشنغهاي. وكان ابرزهم واي جينغ شينغ الذي احتجز لاكثر من ٢٤ ساعة قبل ان يطلق سراحه اول من امس.

ويعتبر ديبلوماسيون ان هدف الصين من وراء حملة الاعتقالات هذه في اوساط المنشقين تاكيد رفضها الخضوع لضغوط واشنطن في مجال حقوق الانسان، وهو موضوع مدرج على جدول اعمال زيارة كريستوفر المنتظر وصوله الجمعة المقبل الى بكين.

وكان الرئيس بيل كلينتون اعلن الجمعة الماضي انه «يندد كليا» بهذه الاعتقالات.

من جهة اخرى اعلنت السلطات الصينية امس انها احتجزت اشهر المنشقين الصينيين وي ينجشينغ لمدة يوم لأنه انتهك شروط اطلاق سراحه. ويلقي الاجراء، الذي اتخذته الشرطة ضد وي في اطار حملة تشمل عددا من المنشقين البارزين في بكين وشنغهاي، بظلاله على زيارة كريستوفر الذي اكد ان احترام حقوق الانسان يأتي على رأس جدول اعمال زيارته، وذلك في محاولة اخيرة لتحذير الحزب الشيوعي الصيني من ان الصين يمكنها ان تخسر بلايين الدولارات في مجال التجارة مع سوقه الرئيسية، الا اذا غيرت معاملتها للمنشقين قبل انتهاء المهلة التي حددها كلينتون بحلول يونيو (حزيران) المقبل.

وتابع كريستوفر، الموجود في هاواي، انه يجب ان تكون الولايات المتحدة صارمة مع الصين من أجل احراز تقدم. وقال: «سعدت عندما علمت بالافراج عنه (وي) لكننا ما زلنا نشعر بقلق على المنشقين الآخرين الذين لا نعلم على الاقل نحن مكانهم (...) نريد توضيحا من الصين».

الحياة ١١٣٤٣ في ١٩٩٤/٣/٧

بكين تواجه أزمة مع واشنطن بشأن المعارضين

بكين - وكالات الأنباء: قالت الصين - التي تواجه انتقادا غربيا حادا - امس انها احتجزت اشهر المنشقين الصينيين وي ينجشينج لمدة يوم «لانه انتهك شروط اطلاق سراحه».

ويلقي الاجراء الذي اتخذته الشرطة ضد وي في اطار حملة تشمل عددا من المنشقين البارزين في بكين وشنغهاي بظلاله على زيارة وزير الخارجية الاميركي وارين كريستوفر للصين، المقرر ان تبدأ في 11 مارس (اذار) الحالي.

وكان الرئيس بيل كلينتون قد اعلن الجمعة انه يشجب كليا هذه الاعتقالات. وقال كريستوفر ان احترام حقوق الانسان «يأتي على رأس جدول اعمال زيارته»، وذلك في محاولة اخيرة لتحذير الحزب الشيوعي الصيني من فقدان مليارات الدولارات في مجال التجارة مع سوقه الرئيسي الا اذا حسن معاملته للمنشقين قبل انتهاء المهلة التي منحها الرئيس الاميركي بحلول يونيو (حزيران).

وافرج عن وي مع ابقائه تحت المراقبة في سبتمبر (ايلول) الماضي قبل 6 أشهر من انتهاء عقوبة بسجنه لمدة 15 عاما. وما زالت شروط الافراج عنه تقيد نشاطاته السياسية.

وكان وي - الذي اصبح رمزا لانعدام حرية التعبير في الصين خلال 14 عاما قضاها في السجن - قد قال لجون شاتوك مساعد وزير الخارجية الاميركي الذي وصل الى الصين للاعداد لزيارة كريستوفر انه يجب ان تكون الولايات المتحدة صارمة مع الصين من اجل احراز تقدم.

وقال كريستوفر الموجود الان في هاواي في المرحلة الاولى من جولة يقوم بها لاستراليا واسيا انه مازال يشعر بقلق ازاء قضية وي ومصير منشقين اخرين احتجزوا خلال الاسبوع المنصرم.

وأضاف قوله: «سعدت عندما علمت انه تم الافراج عن وي. لكننا ما زلنا نشعر بقلق بخصوص المنشقين الاخرين الذين لا نعلم على الاقل مكانهم. نريد توضيحا من الصين». وبالاضافة الى وي احتجز 4 منشقين اخرين في بكين او اصبحوا في عداد المفقودين.

والقي القبض على نحو 10 نشطين اخرين في شنغهاي لمنعهم من التحدث لشاتوك. وقال كريستوفر انه مصمم على اثارة هذه النقطة عندما يزور بكين الاسبوع المقبل.

من جهة اخرى افاد احد اصدقاء المنشق الصيني زهاي ويمين الذي كان من بين منظمي تمرد «ربيع بكين» في عام 1989 ان الشرطة اعتقلته امس. وقال انها مستمرة في اعتقال المعارضين قبل عدة ايام من زيارة وزير الخارجية الاميركي.

وقال صديق زيمين في اتصال هاتفي ان صديقه ارغم على صعود سيارة من قبل 4 من رجال الشرطة عندما كان يسير على قدميه في حي جامعة بكين. وكان ترتيب زيمين السادس في قائمة الاشخاص الملاحقين بعد سحق حركة ربيع بكين في ساحة تيانانمين في يونيو (حزيران) 1989. وكان قد اطلق سراحه في سبتمبر (ايلول) الماضي بعد ثلاث سنوات ونصف السنة من الاعتقال.

كشمير على الطاولة الصينية

طهران - وكالات الأنباء: بحث امس وزير الخارجية الصيني كيان كيشين ونظيره الهندي دانيش سينج اللذان يزوران طهران حاليا آخر تطورات مشكلة ولاية كشمير التي تسيطر عليها الهند ويسعى شعبها المسلم الى الحصول على حق تقرير المصير.

ونسبت وكالة «برس ترست» الهندية للانباء الى الوزير الصيني دعوته باكستان الى حل خلافاتها مع الهند بشان كشمير عن طريق الحوار، وعدم تاييده لمشروع القرار الباكستاني الذي طرح امام لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف حول كشمير لانه اثار هذه المشكلة كقضية دولية.

وقال الوزير الصيني خلال الاجتماع ان مشكلة كشمير «قديمة ومعقدة» وان من الافضل حلها بشكل ثنائي بين الهند وباكستان في اطار اتفاقية «سيملا» الموقعة بين البلدين.

من جانبه اكد وزير الخارجية الهندي اصرار حكومته على استمرار سيطرتها على الولاية ورفضها السماح لسكانها بالحصول على الاستقلال. ويذكر ان الولاية تشهد منذ عدة سنوات ثورة عارمة ضد استمرار السيطرة الهندية. وادت الحملات التي تشنها القوات الهندية ضد الثوار الكشميريين الى اضطرابات واسعة في الولاية راح ضحيتها في السنوات الاخيرة الآلاف من المواطنين.

وحصل شعب الولاية على قرارات دولية من الامم المتحدة منذ اكثر من 45 عاما بمنحه حق تقرير المصير. الا ان السلطات الهندية ترفض هذه القرارات تخوفا من اختيار مواطني الولاية الاستقلال او الانضمام الى باكستان.

وتساند الحكومة الباكستانية موقف مواطني الولاية كما تنتقد بشدة الممارسات الهندية ضدهم وتطالب بتحقيق دولي في هذا الصدد.

دولية

ايران والهند والصين تبحث انشاء كتلة آسيوية جديدة

■ طهران - رويتر - اعلن وزير الخارجية الايراني علي أكبر ولايتي ان وزيري خارجية الصين جيان جيتشين والهند دينيش سينغ عقدا اجتماعاً قصيراً في طهران أول من أمس الاحد.

وناقش الزعماء الايرانيون خلال محادثاتهم مع سينغ وجيان فكرتهم بشان انشاء ايران والهند والصين نواة كتلة آسيوية جديدة.

واعرب الوزيران عن تاييدهما لزيادة التعاون الآسيوي ولكن لم تظهر اي مبادرات ملموسة.

وقال ولايتي في المؤتمر انه «نسق» وجيان مواقفهما بشان هذه القضية. واضاف ان جيان وسينغ اجتمعا على هامش زيارتين رسميتين منفصلتين لطهران. ولم يكشف ولايتي النقاب عما ناقشه الوزيران. واضاف في مؤتمر صحافي مشترك مع جيان قبل فترة وجيزه من مغادرة الوزير الصيني طهران «كانت فرصة عظيمة وعقد الوزيران اجتماعا قصيراً».

وسئل جيان خلال المؤتمر الصحافي عن التصريحات الاميركية التي تدعو بكين الى تحسين سجلها في مجال حقوق الانسان وإلا لن تجدد وضعها كدولة اولى بالرعاية التجارية في حزيران (يونيو) فقال «حقوق الانسان ووضع الدولة الاولى بالرعاية التجارية موضوعان منفصلان تماماً. نعارض الربط بينهما بشدة».

وفي كانبيرا (استراليا) اعلن وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر امس ان الولايات المتحدة تعيد النظر في العقوبات التي فرضت على الصين العام الماضي ومنعت بموجبها بكين من اطلاق خمسة اقمار اصطناعية اميركية الصنع مخصصة لاغراض تجارية. وقال كريستوفر اثر وصوله الى استراليا لاجراء محادثات تستمر يومين ان واشنطن ستعيد النظر في هذه الصفقة بعد ان نزعت «شركة هيوز للطائرات»، وهي الشركة المنتجة للاقمار الاصطناعية، من التصميم اجهزة تكنولوجية حساسة.

وقد تصل قيمة عقد الاقمار مع شركة هيوز الى اكثر من ١٠٠ مليون دولار كما يعني توفير الآلاف من فرص العمل للاميركيين. الا ان مدلوله السياسي قد يفوق اهميته التجارية اذ يجيء قبل ايام قليلة من زيارة كريستوفر للصين. ومن المتوقع ان يستخدم هذه الصفقة كورقة للضغط على بكين.

الحياة ١١٣٤٤ ن ١٩٩٤/٣/٨

كريستوفر يبدأ جولته في اليابان ويزور الصين برفقة مساعد وزير الدفاع

■ كانبيرا - أ ف ب - يبدأ وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر اليوم الاربعاء جولة في اليابان والصين اللتين يميل ميزانهما التجاري مع الولايات المتحدة الى مصلحتهما.

وتهدف مهمة كريستوفر في طوكيو وبكين، حيث يتوجه حاملاً رسائل مختلفة، الى تفادي نشوب حرب تجارية فوق المحيط الهادي تكون قاضية بالنسبة الى الانتعاش الاقتصادي الذي جعل منه الرئيس بيل كلينتون هدفه الرئيسي.

ويلتقي الوزير الأميركي في طوكيو غداً رئيس الوزراء الياباني موريهيرو هوسوكاوا ووزير الخارجية تسوتومو هاتا بهدف تخفيض العجز التجاري الأميركي مع اليابان الذي بلغ ٥٣ مليار دولار سنوياً.

اما بالنسبة الى الصين التي يبلغ فائضها في المبادلات التجارية مع الولايات المتحدة اكثر من ٢٥ مليار دولار فتكتسب الزيارة طابعاً مهماً خصوصاً ان الأمر يتعلق بسوق يعتبره الخبراء الأميركيون واعداً في القرن الـ ٢١ مع تعداد سكاني يبلغ ١,٢ مليار نسمة وتعطش الى التنمية.

لكن ادارة كلينتون تربط العلاقات التجارية مع الصين باوضاع حقوق الانسان في هذا البلد. وتطلب واشنطن من بكين احراز تقدم جوهري في مجال حقوق الانسان لتجديد حق الدولة الأولى بالرعاية الذي يسمح بتجديد الشروط المشجعة لدخول المنتجات الصينية الى الاسواق الأميركية.

وفي حال رفض الكونغرس في تموز (يوليو) المقبل تجديد هذا البند يتوقع الخبراء الاميركيون ان ترد الصين باغلاق اسواقها امام المنتجات الاميركية. ويعتبر هؤلاء الخبراء ان اكثر من مئتي الف وظيفة ستتأثر من جراء ذلك، خصوصاً في مجال صناعة الطائرات.

ولمح كريستوفر الى ان فرانك ويسنر مساعد وزير الدفاع للشؤون السياسية سيرافقه الى بكين الجمعة المقبل مسجلاً بذلك الزيارة الأولى التي يقوم بها مسؤول في البنتاغون على هذا المستوى للصين منذ سبع سنوات.

وأوضح كريستوفر الذي كان يرد على اسئلة الصحافيين ان المحادثات التي سيجريها ويسنر ستتناول مواضيع تحويل الصناعة العسكرية الصينية.

وحذر كريستوفر من احتمال لجوء الولايات المتحدة الى فرض عقوبات تجارية على بكين بسبب الاعتقالات الاخيرة التي شملت منشقين صينيين.

وقال في تصريح صحافي في كانبيرا ان «هذه الاعمال ستترك اثراً سلبياً» على زيارته التي تبدأ بعد غد الجمعة الى الصين كما سيكون لها «اثر سلبي على المسألة التي يجري بحثها في الولايات المتحدة»، في اشارة الى النقاش المتعلق بتجديد منح الصين تسهيلات تجارية.

وهذا التحذير هو اقسى تحذير يصدر عن كريستوفر منذ الاعلان عن اعتقال عدد من المنشقين في الصين.

من جهتها اتهمت الصين واشنطن أمس الثلثاء «بالتدخل» في شؤونها الداخلية وبتقديم «ملاحظات غير مسؤولة» عبر ادانتها اعتقال عدد من المنشقين الصينيين الاسبوع الماضي.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، من دون ان يشير الى الولايات المتحدة بالاسم انه «لا يحق لأي بلد اجنبي او منظمة او شخص توجيه ملاحظات غير مسؤولة او التدخل» في الشؤون الداخلية لبلد آخر.

وكان المتحدث يشير بوضوح الى التعليقات السلبية التي ادلى بها الرئيس الاميركي بيل كلينتون ووزير خارجيته وارن كريستوفر بصدد اعتقال واستجواب ثمانية منشقين على الاقل في الصين.

وقال المتحدث الصيني ان «الصين دولة ذات سيادة»، مضيفاً أن «استدعاء واستجواب من ينتهكون القانون الجنائي وقوانين اخرى، طبقاً للقانون، يدخل في اطار سيادة الصين».

واضاف ان «هذه المسألة شأن صيني داخلي بحت ولا علاقة لها بزيارة كريستوفر.

صحيفة ايرانية تطالب واشنطن بتنازلات

■ طهران - أ ف ب - طالبت صحيفة «طهران تايمز» الايرانية شبه الرسمية أمس الثلثاء الولايات المتحدة بـ «تقديم تنازلات» اكثر من ايران إذا رغبت في تطبيع العلاقات مع طهران.

وكتبت الصحيفة مخصصة افتتاحيتها للتصريحات الأخيرة التي أدلى بها مسؤولون اميركيون اكدوا فيها ان واشنطن على استعداد لاجراء حوار مع طهران، وان الولايات المتحدة «قررت أخيراً القبول بالحقيقة السياسية للجمهورية الاسلامية بعد ١٤ عاماً من بذل الجهود من أجل نسف شرعيتها».

وتابعت الصحيفة ان ايران «تركت دائماً الباب مفتوحاً أمام امكان مصالحة مع الولايات المتحدة شرط ان تعيد واشنطن الاموال الايرانية المجمدة في مصارف اميركية وتمتنع عن القيام بأي عملية تهدف الى عزل وزعزعة استقرار الجمهورية الاسلامية».

وأضافت «لكن على الولايات المتحدة ان تكون مستعدة لتقديم تنازلات اكثر» من ايران للوصول الى تطبيع كهذا لأن واشنطن «تربح بذلك أكثر» من طهران. وأشارت الى ان «القادة الايرانيين يعون هذا الواقع ويأخذونه في عين الاعتبار في طلباتهم واقتراحاتهم».

وفسرت الصحيفة هذا التطور الاميركي برفض الدول الأوروبية الوقوف مع واشنطن لعزل طهران وبـ «فشل خطة السلام التي يفرضها الاميركيون على الشرق الأوسط»، مما دفع واشنطن بحسب الصحيفة، الى «محاولة استخدام نفوذ ايران في العالم الاسلامي لانقاذ هذا الاتفاق».

واكد مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي انطوني لايك ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيلليترو الاسبوع الماضي ان واشنطن مستعدة للحوار مع طهران والقبول بحقيقة وجود الجمهورية الاسلامية.

ولم ترد طهران رسمياً على هذا الانفتاح الاميركي ولمحت عبر الصحف الى انها تستقبل هذا الانفتاح ايجابياً مذكرة بالشروط الايرانية لبدء الحوار.

REGIONAL SALES DIRECTOR
MIDDLE EAST

Large international cosmetics company is seeking Regional Sales Director for the Middle East.
Based in Dubai, applicant will be responsible to coordinate, execute and evaluate regional strategies and programs. He will also be responsible to assist Distributors in implementation of their local plans. The incumbent will be required to travel extensively throughout the region.
The successful candidate should have at least five years of experience in international marketing and sales of cosmetics or luxury goods. This must include field experience in the Middle East.
A European or U.S. College/University degree is required, and both written and verbal fluency in English are essential; fluency in Arabic is a plus.

For confidential consideration, please send your curriculum vitae with salary history to: Dept. PJ, P.O.Box 161, Deira, Dubai, U.A.E., or fax to: (9714) 694783.

EDUCATION MANAGER
MIDDLE EAST

Large international cosmetics company is seeking Regional Education Manager for the Middle East.
Based in Dubai, applicant will be responsible to prepare, conduct and monitor training of Beauty Advisors in the entire area.
Other responsibilities will include the coordination of special events and new counter openings; and require close cooperation with Distributor sales teams. The incumbent will be required to travel extensively throughout the region.
The ideal candidate will possess at least five years of relevant work experience in instructing others. He also will bring a strong retail sales background in either cosmetics or luxury goods.
A College/University degree is preferable, and both written and verbal fluency in English are required; fluency in Arabic is a plus.
For confidential consideration, please send your curriculum vitae with salary history to: Dept. RA, P.O.Box 161, Deira, Dubai, U.A.E., or fax to: (9714) 694783.

عن اعتقادهم بأن هذه القضية التي تعود وقائعها الى السبعينات هي «قضية خطيرة».

ورأى ٥٨ في المئة منهم ان نواب الحزب الجمهوري المعارض يريدون تحقيق مكسب سياسي من هذه القضية.

ديوبه.

ومثل هوبل الحكومة الفيديرالية في قضية ضد مكتب «فروست» في محاولة لاسترداد اموال خسرها دافعوا الضرائب عند انهيار «ماديسون».

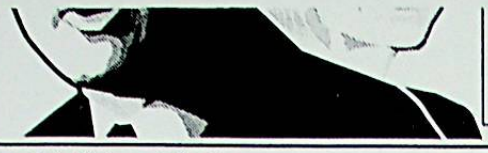

حقوق النشر محفوظة لـ (/ رويتر)

لجنة تجارية تتهم الحكومة الصينية بتشجيع القرصنة الدولية

كريستوفر يتهم الصينيين بتحدي اميركا عشية وصوله الى بكين

وزيرا الخارجية الاميركي والاسترالي في ختام مؤتمر صحافي لهما في كانبيرا امس. (رويتر)

■ كانبيرا - رويتر - اتهمت الولايات المتحدة الصين مجدداً أمس الاربعاء بانها تسير في الاتجاه الخاطئ في ما يتعلق بحقوق الانسان ولكن استراليا عارضت بشدة أسلوب معالجة واشنطن خلافها التجاري مع الصين.

وفي مؤتمر صحافي مشترك بعد يومين من المحادثات أعرب وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر ونظيره الاسترالي غاريث ايفانز عن أسفهما للاعتقالات الأخيرة التي طاولت المعارضين في الصين.

وقال ايفانز ان على الولايات المتحدة عدم ربط منح وضع الدولة الأولى بالرعاية للصين باداء بكين في مجال حقوق الانسان.

وقال: «نحن نؤيد استمراراً غير مشروط لوضع الصين كدولة أولى بالرعاية. لكنه اعتبر ان هذا الوضع ليس ميزة وانما اساساً طبيعياً للتجارة. وأوضح ان حجب وضع الدولة الأولى بالرعاية عن الصين من شانه ان يلحق الضرر باقتصاد هونغ كونغ ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ بكاملها.

وتحظى البلدان التي تتمتع بوضع الدول الأولى بالرعاية بميزة تصدير بضائعها الى الأسواق الاميركية بتعريفات جمركية متدنية.

وتشكل صادرات الصين الى الولايات المتحدة ثلث صادراتها الاجمالية ومن شان الغاء وضع الدولة الأولى بالرعاية ان يؤدي الى ارتفاع أسعار هذه البضائع واخراجها من السوق.

وكان كريستوفر الذي يتوقع وصوله الى بكين غداً الجمعة كرر انتقاداته للصين لشنها حملة اعتقالات في صفوف المعارضين الديموقراطيين. وقال: «ما يحدث قبيل زيارتي (الى بكين) يدعوني الى القلق من انهم يسيرون في الاتجاه الخاطئ». وأضاف ان الولايات المتحدة كانت تامل في توسيع الحوار مع الصين لكنها قد لا تتمكن من ذلك بسبب التطورات هناك.

وكانت الصين اعتقلت أخيراً عدداً من المنشقين البارزين وأمرت آخرين بمغادرة بكين. ويتعين على الولايات المتحدة اتخاذ قرار بشأن تجديد وضع الصين كدولة أولى بالرعاية بحلول حزيران (يونيو) المقبل ولكنها قالت انها لن توافق على ذلك الا اذا لمست تحسناً رئيسياً في ممارسات الصين في ما يتعلق بحقوق الانسان.

قرصنة دولية

من جهة أخرى، قال مدير المكتب البحري الدولي اريك ايلين ان زوارق خفر السواحل وسفن البحرية الصينية تشن هجمات على السفن وان سلطات بكين على علم بذلك. وأضاف ايلين ان هذه الهجمات التي وصل عددها الى نحو ٢٠ هجوماً هذا العام تراوح بين اعتلاء قراصنة متن سفن تجارية وسرقة ممتلكات افراد الطاقم الى اعتراض طريق السفن وتوجيهها الى الميناء حيث يتم تفريغها ومطالبة أصحاب السفن بفدية مقابل استعادة سفنهم.

والمكتب الدولي للشؤون البحرية هيئة خاصة لا تسعى الى الربح تموله الغرف الدولية للتجارة ويتخذ من لندن مقراً له.

وقال ايلين في اجتماع في جامعة ساوث هامتون في جنوب انكلترا مساء الاثنين ان الحكومة الاندونيسية متورطة أيضاً في هجمات قرصنة.

١١٢٤٦ الحياة ف ٣/١٠/١٩٩٤

واشنطن لم تعد مستعدة لتحمّل عجز في ميزان التبادل التجاري مع اليابان

كريستوفر يصل الى الصين ويربط بين الامتيازات التجارية وادائها في مجال حقوق الانسان

■ بكين - أ ب، رويتر، أ ف ب:
وصل وزير الخارجية الاميركية وارن كريستوفر امس الجمعة الى الصين، قادماً من طوكيو، في زيارة تستمر حتى الاثنين المقبل، يحاول خلالها اقناع الحكومة الصينية بتلبية المطالب الاميركية بشأن حقوق الانسان، مستخدماً ورقة الدولة الاحق بالرعاية التي تمنحها الولايات المتحدة لبكين.

والمعروف ان الصين ترفض الربط بين المسألتين، وتعتبر وقوف الاميركيين الى جانب المنشقين تدخلاً في شؤونها الداخلية.

وازداد التوتر فجأة صباح امس في بكين قبل ساعات من موعد وصول كريستوفر بعد ارغام المنشق الصيني وانغ دان على مغادرة العاصمة الصينية وانتشار اعداد كبيرة من رجال الشرطة حول السفارة الاميركية.

واعلنت مصادر ديبلوماسية ان السلطات تخشى ان يتم اجراء اتصالات بين كريستوفر الذي جاء خصوصاً للطلب من الصين احراز تقدم في ميدان حقوق الانسان والمنشقين الذين قد يتظاهرون.

وأعلن احد افراد عائلة وانغ دان في اتصال هاتفي «ان دان غادر العاصمة صباح اليوم (امس) متوجهاً الى جنوب البلاد وسيبقى هناك اسبوعاً على الارجح».

واضافت المصادر ذاتها ان الزعيم السابق لحركة ربيع بكين التي جرت في العام ١٩٨٩ غادر العاصمة بأوامر من الشرطة، وبصحبة اثنين من المنشقين.

وتسعى الحكومة الصينية الى تجنب حدوث تظاهرة خلال جلسة الجمعية الوطنية الشعبية وكذلك اي لقاء بين المنشقين ووزير الخارجية الاميركي الذي اعلن امس الخميس في طوكيو انه «لا يتوقع» في الوقت الراهن الاجتماع مع معارضين للنظام الشيوعي.

اليابان

وقبل مغادرته طوكيو كرر كريستوفر في خطاب القاه امام الاتحاد الياباني للمديرين التنفيذيين الفكرة الأساسية التي كانت محوراً لزيارته التي استمرت يومين لليابان وهي ان الولايات المتحدة لم تعد مستعدة لتقبّل عجز يبلغ ٦٠ مليار دولار في تجارتها مع اليابان.

وقال كريستوفر ان التحالف الأمني المهم بين واشنطن واليابان وعلاقتهما السياسية لا يزالان ممتازين ولكن التوتر قد يشوبهما اذا استمر الخلاف التجاري.

وقال «اهدافنا بسيطة. فتح الاسواق وترويج النمو الاقتصادي العالمي. ولتحقيق هذه الاهداف يتعين على اليابان ان تتخذ خطوات ملموسة الآن».

وقال كريستوفر بعد محادثات استمرت ساعات بينه وبين رئيس الوزراء الياباني موريهيرو هوسوكاوا ووزير الخارجية تسوتومو هاتا انه لم يتحقق اي انفراج.

وكان جواب اليابان انها تبحث خطة لحل المشكلة التجارية وتتوقع اكمالها خلال الايام القليلة المقبلة.

وقال كريستوفر ان الولايات المتحدة ستدرسها بتأن لكنها لن تقبل المراوغة من خلال تقديم وعود غير واضحة.

اكياة ١١٣٤٨
١٩٩٤/٣/١٢

حصيلة متواضعة لزيارة كريستوفر إلى الصين

بكين - وكالات الأنباء: اعلن وزير الخارجية الاميركي وارين كريستوفر امس في بكين سلسلة من المبادرات الصينية المحدودة في مجال حقوق الانسان مما انقذ الزيارة التي قام بها الى الصين من وصفها بانها كانت «فاشلة تماما».

واعلن كريستوفر ان الجانبين اتفقا على سبل تطبيق اتفاق مبدئي كان قد وقع في اغسطس (آب) 1992 ويقضي بمنع تصدير منتجات مصنوعة في السجون الصينية الى الولايات المتحدة

كذلك سلمت السلطات الصينية الوفد الاميركي لائحة مفصلة تتضمن اسماء 235 سجينا سياسيا ومعلومات بشأنهم. ووصف كريستوفر هذه المبادرة بأنها «خطوة اولى نحو تحليل افضل لمسألة السجناء السياسيين في الصين».

الا انه اعترف بانه ما يزال يتعين القيام بمزيد من العمل، رافضا اعطاء اي تقدير خاص للفرص التي باتت السلطات الصينية تتمتع بها الآن بعد مبادراتها هذه للاحتفاظ بالتسهيلات التجارية التي تمنحها اياها الولايات المتحدة

وكانت واشنطن قد ربطت بين الابقاء على هذه التسهيلات وبين تحقيق تقدم كبير في مجالات مختلفة مرتبطة بمسألة حقوق الانسان مثل العمل الاجباري في السجون وحرية الهجرة واعتقال منشقين والحماية الثقافية والدينية والحريات العامة في التبت.

وقال كريستوفر ان الولايات المتحدة تطالب خاصة بتحرك ملموس في مسألتي العمل الالزامي في السجون والسماح بهجرة عائلات المنشقين. وأشار الى انه لم يعد هناك سوى بضع حالات هجرة ينبغي تسويتها.

وخلال زيارته التي شهدت اعتقال 15 منشقا وتوقيف اربعة صحافيين اجانب، التقى كريستوفر بالرئيس الصيني جيانج زيمين ورئيس الوزراء لي بينج ووزير الخارجية كيان كيشين.

وأكد له مضيفوه مجددا ان الصين «لا تقبل اي تدخل في شؤونها الداخلية» وانها «مستعدة حتى لاعادة النظر في مبادلاتها التجارية مع الولايات المتحدة حفاظا على استقلال قراراتها».

وفي مؤتمر صحافي عقده في ختام لقاءاته، استخلص كريستوفر العبر من زيارة اعتبرت حاسمة بالنسبة الى موضوع تجديد منح الصين بند الدولة الاولى بالرعاية. وهو الوضع الذي يمنح تسهيلات مالية للبضائع الصينية المصدرة الى الولايات المتحدة ويمكن لعدم تجديده ان يقود الى حرب تجارية بين الولايات المتحدة والصين قد تبلغ كلفتها مليارات الدولارات بالنسبة لكلا البلدين. ومن شأنها ان تهدد آلاف الوظائف في الولايات المتحدة بالزوال.

وقال كريستوفر: «بدأنا تسوية خلافاتنا في تقويم حذر لنحو 10 أشهر من النقاش المكثف بين واشنطن وبكين في هذا الشأن» واضاف: «لست متأكدا من انه كان في الامكان التوصل الى هذه النتيجة دون زيارتي»

وكانت الصحافة الاميركية قد اثارت احتمال الغاء كريستوفر لزيارته احتجاجا على التدابير التي اتخذت ضد المنشقين.

وقال كريستوفر انه طلب الافراج عن المنشقين الذين اعتقلوا بسبب زيارته. وقال: «من غير المقبول توقيف مواطنين صينيين يمارسون حقهم في التعبير».

وأضاف ان الطرفين وقعا اعلان تعاون بشأن تطبيق مذكرة عام 1992 لمنع الصادرات الصينية المصنوعة في السجون من دخول الولايات المتحدة. وكان وزير التجارة الاميركي قد قال خلال زيارة قام بها في يناير (كانون الثاني) الماضي الى بكين أن الصينيين تعهدوا باحترام هذه المذكرة.

وتنص المذكرة ايضا على الاستجابة لأي طلب بإجراء تحقيق او بالقيام بزيارة الى السجون في غضون شهرين كحد اقصى. كذلك اوضح كريستوفر ان لائحة المعلومات المتعلقة بالسجناء الـ235 التي تسلمها من الصينيين «تشكل خطوة نحو الافضل» غير انه اعتبرها «غير كافية». كذلك تعهد الصينيون باعطاء معلومات تتعلق بـ 106 سجناء من التبت.

وأشار وزير الخارجية الاميركي الى انه يتعين الآن تقييم هذه التطورات الاخيرة لتحديد ما ان كانت الصين قد احترمت الطلبات الاميركية المتعلقة بحقوق الانسان.

١٩٩٤/٣/١٥ ٥٥٨٦ الرسم العربي

التهرب الضريبي والفساد يحولان دون تحقيق أهدافها

7.7 مليار دولار عجز موازنة الصين العام الحالي

بكين - ر: اكد امس ليو جونجلي وزير المالية الصيني وجود «عجز هائل» في مشروع موازنة العام الحالي ولكنه لم يفصح عن تفاصيل العجز «بسبب تعديلات كبيرة في النظامين المالي والضريبي».

وقال ان «التهرب الضريبي المنتشر بشدة وسوء استخدام الأموال وتزوير التقارير والتعديل الكبير في النظام الضريبي» تسببت في صعوبة الالتزام باهداف «محددة» في مشروع الموازنة.

وقال ان عجز موازنة العام الحالي سيبلغ ما يقارب 67 مليار يوان (7.69 مليار دولار) طبقا للقواعد المحاسبية الجديدة التي توفق بين النظم المتبعة في الصين والطرق المتعارف عليها دوليا.

ووفقا للقواعد السابقة وقف العجز الفعلي للعام الماضي على 20.5 مليار يوان (2.36 مليار دولار) فقط.

وقال محللون في بكين ان القواعد المحاسبية الجديدة «تعكس بصدق اكبر» اوضاع الدولة المالية. واضافوا ان تطبيق القواعد الجديدة يكون اجمالي عجز موازنات البلاد بين 1979 والعام الماضي قد تجاوز 422 مليار يوان (48.5 مليار دولار).

وقدر جونجلي الانفاق العسكري العام الحالي بنحو 52 مليار يوان (5.9 مليار دولار) مقارنة بنحو 43 مليار يوان في العام الماضي. ويشمل هذا الانفاق مخصصات أكثر شمولا مدرجة في بند «نفقات بناء القوة الوطنية» المشتملة على نفقات ادارية ومخصصات اخرى يتوقع رفعها في العام الحالي الى 119.2 مليار يوان (13 مليار دولار) مقارنة بنحو 91.3 مليار يوان في العام الماضي.

منعاً للمظاهرات واللقاءات

السلطات الصينية تبعد أبرز المنشقين عشية بدء زيارة كريستوفر لبكين

بكين - أ.ف.ب - د.ب.ا: غادر العاصمة الصينية بكين فجاة امس ثلاثة قياديين منشقين في حين القي القبض على وانج فوتشانج (39 سنة) وهو عنصر نشط في حركة حقوق الانسان المعارضة في شانجهاي، وجاءت هذه التطورات قبيل ساعات من وصول وزير الخارجية الاميركي وارين كريستوفر الى بكين. وذكرت مصادر في المدينة الساحلية ان وانج اعتقلته قوات الشرطة صباح امس. وتكهنت المصادر بان الحكومة تخشى من ان تصدر مجموعة حقوق الانسان التي يديرها وانج خلال الايام القليلة المقبلة بيانا عاما محرجا اثناء اجتماع مؤتمر الشعب الوطني ووصول وزير الخارجية الاميركي وارين كريستوفر الى بكين.

فقد علم ان وانج دان - وهو زعيم طلابي سابق برز خلال انتفاضة «ربيع بكين» عام 1989ضد الشيوعية - وزو دويو ومين كي - وهما من الناشطين في حركة حقوق الانسان - غادروا العاصمة دون تفسير واضح لمغادرتهم بعدما ناشدوا واشنطن مد العمل بوضع الدولة ذات الافضلية التجارية للصين. الا ان تقارير اخرى تحدثت عن «ارغام» وانج دان وسط انتشار اعداد كبيرة من رجال الشرطة حول مقر السفارة الاميركية..

ورجحت مصادر دبلوماسية ان السلطات الصينية ربما خشيت ان تجري اتصالات بين كريستوفر الذي جاء خصوصا للطلب من الصين احراز تقدم في ميدان حقوق الإنسان وجماعات المنشقين.

الا ان احد افراد عائلة وانج دان اوضح في اتصال هاتفي نقلت مضمونه وكالة الصحافة الفرنسية «ان دان غادر العاصمة صباح اليوم (امس) عند الساعة 9.00 (1.00 بتوقيت جرينيتش) متوجها الى جنوب البلاد وسيبقى على الارجح هناك لمدة اسبوع». وانه غادر بكين بعد اوامر اصدرتها الشرطة بصحبة زو دويو ومين كي.

من المفهوم ان الحكومة الصينية مهتمة بتجنب وقوع مظاهرات خلال جلسة الجمعية الوطنية الشعبية ومنع عقد اي لقاء بين المنشقين ووزير الخارجية الاميركي الذي اعلن اول من امس الخميس في العاصمة اليابانية طوكيو انه «لا يتوقع» في الوقت الراهن الاجتماع مع معارضين للنظام الشيوعي. ومما يذكر ان الرئيس الاميركي بيل كلينتون اكد في وقت سابق ان المعاملة المتميزة مع الصين في مجال الجمارك ستتوقف على مدى التقدم الذي تحققه السلطات الصينية في مجال حقوق الانسان.

كما تجدر الاشارة الى ان وي جنج شينج، وهو احد اشهر المنشقين الصينيين على الاطلاق، غادر بكين بدوره يوم الاحد الماضي في ظروف غامضة تماما ووصل امس الى مدينة تيانجين التي تعد عمليا ميناء العاصمة الصينية وان كانت الرحلة بينهما بالسيارة تستغرق ساعتين. وتوقعت جهات مطلعة في بكين عودة جميع المنشقين بمجرد انتهاء زيارة كريستوفر.

بكين ستمتنع عن تصدير منتجات السجون لأميركا

بكين - ر: اعلن مسؤولون في بكين امس ان الصين والولايات المتحدة وقعتا اتفاقا للتعاون في مجال منع تصدير سلع منتجة في السجون الصينية الى الولايات المتحدة.

واتفق الجانبان في بيان مشترك على التعاون في تنفيذ مذكرة تفاهم سابقة بشأن قضية العمل في السجون وهي احدى العقبات الرئيسية التي تعترض تجديد وضع الدولة الاولى بالرعاية التجارية للصين في الولايات المتحدة هذا العام.

ويحدد الاتفاق الذي وزع على الصحافيين في اليوم الاخير من زيارة وزير الخارجية الاميركي وارين كريستوفر لبكين اجراءات على المستوى العملي تتضمن تعهداً صينياً بترتيب زيارات للسجون خلال 60 يوماً من تلقى طلب اميركي.

وقال الاتفاق «تتفق الحكومة الصينية وحكومة الولايات المتحدة على ان اجراء تحقيقات في الصادرات المشتبه فيها لمنتجات السجون الموجهة للولايات المتحدة تتطلب التعاون بين الجانبين لضمان تنفيذ القوانين المتعلقة بذلك في كلتا البلدين».

واضاف ان الجانبين سيواصلان تعزيز الاتصالات القائمة بالفعل بشأن قضية العمل في السجون.

وقضيتا الصادرات من منتجات السجون والقيود الصينية على الهجرة مجالان رئيسيان للشكوى من الولايات المتحدة في اطار النزاع الأوسع نطاقا بين البلدين حول حقوق

رئيس الوزراء الصيني يدلي بتقريره السنوي

بكين - وكالات الانباء: في تقريره السنوي عن اداء الحكومة، الذي القاه امام مؤتمر الشعب الوطني قال رئيس الوزراء الصيني لي بينج امس ان النمو المطرد في عام 1994 يتوقف على الاستقرار الاجتماعي.

وناشد القيادات الحكومية التريث في تنمية مناطقهم. ويذكر ان القيادة الصينية حساسة بصفة خاصة ازاء ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية خشية ان يؤدي انفلات جماح التضخم الى اشعال نيران اعمال شغب جماهيرية.

وفي ما يتعلق بالشؤون الخارجية شدد لي على نية الصين في استئناف السيادة على هونج كونج «سواء بتعاون بريطانيا او بدونه». وقال: «ليس من قوة يمكن ان توقف ذلك».

وبينما اشاد لي بتحسن العلاقات مع الدول الاوروبية فقد كان اقل حماسة بالنسبة للعلاقات الصينية - الاميركية. ويذكر ان وارين كريستوفر وزير الخارجية الاميركي سيصل الى بكين اليوم. ومن المتوقع ان يضغط على بكين من اجل تحقيق تقدم له دلالته في سجلها الخاص بحقوق الانسان والا فانها ستخاطر بفقدان وضعها التجاري المتميز الذي يساوي صادرات بمليارات الدولارات.

وقال لي ان الصين ترى ان حقوق الانسان «مسالة داخلية ولن تسمح لاحد بالتدخل في شؤونها الداخلية باي حجة». وفي فقرة اضيفت في اخر لحظة الى خطابه اشاد لي بلجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان لرفضها اقتراحا بانتقاد الصين امس الاول.

وقال لي ان اقتراحا «مناوئا للصين طرحته بعض الدول باء بالفشل مرة اخرى. وهذا يكشف باقناع ان مهاجمة الصين باستخدام قضية حقوق الانسان ليست رائجة».

وفي الجلسة السنوية لهيئة المشرعين الصينيين الذين لا يملكون سوى الموافقة سيناقش ثلاثة الاف مندوب تقرير العمل الذي طرحه لي بينج وسوف يضيفون تعديلاتهم عليه فضلا عن تصديقهم عليه.

وايد لي الاستقرار السياسي والاجتماعي باعتباره مفتاحا للنمو الاقتصادي المطرد. وادان على وجه الخصوص فساد المسؤولين الذي تفشى في الوقت الذي انطلق فيه الاقتصاد بسرعة الصاروخ وخفت قيود وسيطرة الحكومة. وقال لي: «يجب ان نكافح التبذير والتبديد والتدليس والمغالاة في الشكليات والبيروقراطية. فهي مسالة حياة او موت بالنسبة لامتنا».

● صرح مسؤول امس ان تايوان والصين ستجريان الجولة الخامسة من المحادثات في بكين في 21 مارس (اذار) لمناقشة اعادة المختطفين الصينيين بالاضافة الى موضوعات اخرى.

وذكر هوانج كون هوي رئيس «لجنة شؤون الصين الام» في الحكومة التايوانية ان بحث مسالة ترحيل مجرمي الصين والخلافات حول الصيد ستبحث اثناء المفاوضات التي ستستغرق 5 ايام. وسيجري المحادثات «مؤسسة تايبيه للتبادل عبر المضايق» و«اتحاد بكين للعلاقات عبر مضيق تايوان» وهما منظمتان شبه رسميتين شكلتا لتناول العلاقات الثنائية في غياب العلاقات الرسمية.

يذكر ان تايوان والصين خصمان سياسيان منذ عام 1949

الصين تتفقد السيطرة على قطاع الطاقة وقد تصبح مستوردة للنفط هذا العام

سنغافورة - ر: قال محلل بارز ان قطاع الطاقة في الصين وهو من اكبرها في العالم ومفتاح استمرار النمو الاقتصادي اصبح يتعذر السيطرة عليه وان الطلب المستمر لا يسمح له بالانتعاش.

وقال فيريدون فيشاراكي رئيس برامج الطاقة في مركز الشرق والغرب في هاواي لرويتر «بصفة عامة لا يمكن السيطرة على قطاع الطاقة في الصين، الهيكل باكمله يتفكك».

واكد مسؤولون صينيون الاسبوع الماضي ان بكين حظرت استيراد النفط الخام الفوري ومنتجات النفط لمدة شهرين من اول مارس (اذار) في محاولة لتقليل مستوى المخزون المتضخم. ويامل متعاملون نفطيون بان هذا الحظر المؤقت هو مجرد اجراء اتخذ في وقت تعيد فيه بكين تخصيص اذونات الاستيراد لشركات نفطية حكومية. وهذا من شانه على الاقل نظريا استعادة قليل من السيطرة الحكومية.

وقالت مصادر في صناعة النفط الحكومية ان اجراءات اخرى تعد بينها تقييد اصدار اذون الاستيراد والغاء بعض الضوابط الحكومية على الاسعار.

لكن فيشاراكي وصف الحظر بانه نتاج لسوء التنسيق في ما يبدو اكثر منه لاستراتيجية قائلا: هذا ليس علامة على وجود خطة بل علامة على الفوضى.

وقال مركز الشرق والغرب ان الصين مهياة لان تصبح مستوردة صافية للنفط هذا العام للمرة الاولى منذ ثلاثة عقود اي ان وارداتها ستفوق صادراتها.

وذكرت صحيفة انترناشيونال بيزنيس امس ان الصين صدرت ما قيمته 160 مليون دولار من النفط الخام ومنتجات النفط في اول شهرين من عام 1994 بانخفاض 60% عن مستواه في نفس الفترة العام الماضي.

وقالت الصحيفة ان الصين استوردت ما قيمته 400 مليون دولار من النفط الخام ومنتجاته بارتفاع 70.7%. ونتج الحظر عن اقبال شديد على ملء خزانات الوقود قبل فرض ضريبة القيمة المضافة في اول يناير (كانون الثاني) واعتبرت الضريبة محاولة لتقييد الواردات.

وتجد المصافي والمنتجون المحليون صعوبة شديدة في المنافسة مع وجود خزانات ممتلئة بالنفط الاجنبي.

وقال مصدر في صناعة النفط الاسبوع الماضي ان بكين تحاول تقييم وضع المصافي لمساعدتها على البقاء، واشار الى ان الانشطة التجارية تضررت بشدة من الواردات.

ووصف فيشاراكي اوضاع صناعة النفط قائلا «اصيبت باضطراب شديد في نوفمبر (تشرين الثاني) وديسمبر (كانون الاول)». واشار الى ان واردات وقود الديزل في ديسمبر وحدها شكلت ربع اجمالي الواردات عام 1993

بيونغيانغ تنسحب من المحادثات مع سيول وطوكيو تسعى لوساطة صينية

الادارة الأميركية تدرس خيارات المواجهة النووية مع كوريا الشمالية

■ واشنطن، بكين، بانمونجوم (كوريا) - أ ف ب، رويتر - عكفت الادارة الاميركية أمس السبت على درس خياراتها لمواجهة الموقف الكوري الشمالي المتصلب في شأن الخلاف النووي بين الجانبين. وجاء ذلك في وقت انسحبت كوريا الشمالية من المحادثات مع الشطر الجنوبي وهددت بتصعيد الموقف في المواجهة بينها وبين الغرب بسبب برنامجها النووي.

وتوجه رئيس الوزراء الياباني موريهيرو هوسوكاوا الى الصين أمس طالباً مساعدتها لاقناع الكوريين الشماليين بالسماح للمفتشين الدوليين بدخول منشآتهم النووية حيث يعتقد انه يجري تطوير أسلحة نووية.

واشنطن

وفي واشنطن قال مسؤول أميركي ان الوضع في كوريا الشمالية كان الموضوع الرئيسي لاجتماع عقد في البيت الأبيض أمس وضم مستشاري الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي. وأوضح ان الاجتماع مخصص لدرس خيارات الولايات المتحدة بعدما نكثت حكومة بيونغيانغ بتعهداتها ومنعت في مطلع الشهر خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية من القيام بتفتيش كامل للمنشآت النووية السبع التي تعترف كوريا الشمالية بوجودها.

ويدفع هذا التصلب الجديد من جانب بيونغيانغ الى الاعتقاد بانه سيتم الغاء جولة من المحادثات كانت الولايات المتحدة قبلت باجرائها مع كوريا الشمالية غداً الاثنين في جنيف.

وأوضح المسؤول الأميركي ان مستشار كلينتون لشؤون الأمن القومي انتوني ليك رأس الاجتماع في البيت الأبيض الذي حضره وزير الخارجية وارن كريستوفر ورئيس أركان الجيوش الأميركية الجنرال جون شاليكاشفيلي وعدد آخر من المسؤولين.

الكوريتان

في غضون ذلك، توقفت فجاة أمس في بانمونجوم المحادثات بين ممثلي الكوريتين الشمالية والجنوبية المتعلقة بتبادل مبعوثين رئاسيين بين البلدين وذلك بعدما غادر الوفد الكوري الشمالي الاجتماع غاضباً.

ويرتبط هذا التبادل للمبعوثين بالجهود الهادفة الى ايجاد حل للخلاف بشأن البرنامج النووي لكوريا الشمالية.

وقال المسؤول الكوري الجنوبي الرفيع المستوى كوون بون تاي: «أصبنا بخيبة أمل كبيرة لاقدام الجانب الكوري الشمالي على قطع المحادثات». وأضاف ان اعضاء الوفد الكوري الشمالي «لم يردوا حتى على الرغبة التي أعربنا عنها بلقائهم مجدداً حتى أنهم لم يصافحوننا».

وقبل قليل من مغادرته مكان المحادثات، قال رئيس الوفد الكوري الشمالي باك يونغ سو «اننا على استعداد للرد على الحوار بالحوار وعلى الحرب بالحرب».

وجاء توقف المحادثات التي استمرت دقيقة بعد تبادل كلام حاد تبع ما قاله المسؤول عن الوفد الكوري الجنوبي سونغ يونغ دا يي الذي اعتبر «اننا نهدر الوقت وليس بامكاننا ان نتنبأ بما سيحدث اذا لم تحل المشكلة النووية».

ويخشى أن يؤدي فشل هذا اللقاء الى عرقلة المحادثات المقررة غداً الاثنين في جنيف بين واشنطن وبيونغيانغ.

اليابان - الصين

من جهة أخرى، وصل رئيس الوزراء الياباني الى بكين أمس لطلب مساعدة الصين في كسر الجمود الذي يحيط بقضية التفتيش النووي في كوريا الشمالية.

وقام هوسوكاوا بجولة سياحية على القور زار فيها المدينة الامبراطورية القديمة قبل الاستقبال الرسمي الذي أقامه رئيس الوزراء الصيني لي بينغ في قاعة الشعب الكبرى.

وأفاد مسؤولون يابانيون ان الهدف الرئيسي من الزيارة هو تشجيع التعاون الاقتصادي بين البلدين لكن طوكيو تأمل في أن تقوم الصين بدور أكبر في حل الخلاف حول نوايا كوريا الشمالية النووية.

وكانت الصين أعلنت رفضها التوسط في الخلاف.

وكرر جانغ تيجيان سفير الصين في كوريا الجنوبية موقف بلاده في حديث لوكالة «يونهاب» للأنباء الكورية الجنوبية أمس.

وسيجتمع هوسوكاوا مع لي بينغ وجيانغ زيمين رئيس الحزب الشيوعي ورئيس البلاد قبل عودته الى بلاده عن طريق شنغهاي غداً.

واشنطن تدرس فرض قيود على التجارة مع الصين

■ واشنطن - رويتر - قال وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر ان الولايات المتحدة قد تفرض قيوداً اختيارية على التجارة مع الصين إذا لم تحل واشنطن وبكين خلافهما بشأن حقوق الانسان.

لكن كريستوفر توقع في مقابلة مع شبكة «بي. بي. اس» التلفزيونية الأميركية ان يفكر الصينيون قبل ان يعرضوا وضع الدولة الأولى بالرعاية التجارية الذي تتمتع به بلادهم للخطر.

ودافع كريستوفر عن محادثاته مع الزعماء الصينيين في بكين الاسبوع الماضي والتي تخللتها مواجهة حادة بشأن حقوق الانسان.

وقال: «حققنا تقدماً في جعلهم يعرفون ما نريد منهم القيام به».

وتصر واشنطن على أن تحسن الصين حقوق الانسان في سبع مجالات اذا كان لواشنطن ان تجدد وضع الدولة الأولى بالرعاية التجارية للصين في الثالث من حزيران (يونيو) المقبل.

آفاق رحبة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين مصر والصين

■ د. حمدي عبد العظيم★ ■

تعتبر الصين من أهم الدول ذات الثقل الاقتصادى عالميا لدرجة يتوقع معها البعض أن تصبح منافسا خطيرا فى المجالات التجارية لكل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.. ذلك أن الصين حققت معدلا مرتفعا من النمو بلغ ١٣,٧٪ فى المتوسط عام ١٩٩٣/٩٢، وهو معدل لم يتحقق من قبل على المستوى العالمى.. وذلك بالرغم من كثرة عدد سكان الصين الذين يبلغ تعدادهم حاليا حوالى مليار ومائتى مليون نسمة بمعدل نمو سنوى قدره ١,١٪.. ولقد حققت الصين أعلى نصيب للفرد من الغذاء فى العالم نتيجة زيادة إنتاج الحبوب الغذائية بنحو ٢٥٪ خلال ١٣ عاما بدأت عام ١٩٨٠ حتى ١٩٩٣.

ورغم أن سكان الريف فى الصين يمثلون ٨٠٪ من إجمالى السكان إلا أنها استطاعت وضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جعلت من الريف الصينى القطاع الرئيسى والمنتج والقائد لعملية التنمية والتصدير وذلك من خلال برامج تنمية الثروة الحيوانية وتنمية المناجم الصغيرة واستغلال الموارد المحلية بمشاركة أربعمائة ألف متخصص حققوا أهدافا ونتائج طيبة خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩١..

واستطاعت الصين تبنى برامج لتحرير الاقتصاد الصينى أعطت وزنا مهما ودورا مؤثرا للقطاع الخاص مع تحرير الإدارة فى وحدات القطاع العام والمؤسسات الاقتصادية واستطاعت كذلك جذب الاستثمارات من الدول المصدرة لراس المال من خلال المهاجرين الصينيين إلى هذه الدول، والذين يمثلون ٤٪ من تعداد الصين.. وقد بلغت جملة تحويلاتهم إلى الصين حوالى أربعمائة مليار دولار، وبلغت استثماراتهم المباشرة فى الصين حوالى ٤٤ مليار دولار خلال الفترة ١٩٧٩ ـــ ١٩٩٣ وتمثل هذه الاستثمارات حوالى ٨٠٪ من الاستثمارات الأجنبية فى الصين.

وتشير التوقعات إلى احتمالات وجود بترول فى الجزر الصينية القريبة وهى جزر باراسيل، وبيكادور، وسبراتلى.. وقد أصدرت الصين قانونا عام ١٩٩٢ بتبعية هذه الجزر لأراضيها.

وترتبط مصر بالصين بعلاقات تجارية واقتصادية وثيقة حيث يبلغ حجم التجارة الخارجية بين الدولتين حوالى ٢٢٠ مليون دولار فى المتوسط خلال السنوات الأخيرة.

ويحقق الميزان التجارى للتبادل بين البلدين عجزا لصالح الصين بلغ حوالى ٦١٣,٠ مليون جنيه عام ١٩٩٢ نظرا لضآلة حجم الصادرات المصرية إلى الصين والتى لم تتجاوز مليونا واحدا من الجنيهات فى ذلك العام رغم أن الصادرات المصرية إلى الصين كانت تصل إلى ٢٥,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٤، وهو ما يوضح التراجع المستمر والخطير فى الصادرات المصرية إلى الصين فى الوقت الذى تتجه فيه قيمة واردات مصر من الصين إلى الزيادة.. إذ إن قيمة الواردات المصرية منها كانت ٣٩,٥ مليون جنيه فقط عام ١٩٨٤.

ولعل أهم السلع التى تستوردها الصين من مصر هى القطن والأسمدة والأصباغ ومنتجات الألومنيوم والحديد والمنجنيز وسبائك النحاس بينما تستورد مصر من الصين الآلات الزراعية ولعب الأطفال والأدوات المدرسية والملابس الجاهزة والسلع الهندسية والمعدات الثقيلة وآلات مناولة المواد، وآلات الورش واللوادر والأوناش العلوية والتلسكوبية.. الخ.

والمعروف أن أسعار هذه المنتجات تتجه عالميا إلى الارتفاع بينما تتجه أسعار السلع التى تصدرها مصر إلى الصين إلى الانخفاض أو الثبات النسبى بشكل عام مما يجعل ميزان التجارة بين مصر والصين فى غير صالح مصر مع استمرار زيادة قيمة العجز من سنة إلى أخرى الأمر الذى يترتب عليه ارتفاع أعباء المديونية الخارجية لمصر تجاه الصين.

ورغبة فى تدعيم أواصر التعاون الاقتصادى بين البلدين قامت الصين من خلال شركاتها العاملة فى مصر بإنشاء عدة مشروعات سياحية على الساحل الشمالى، وإنشاء قصر المؤتمرات الدولية، وتشييد العديد من الوحدات السكنية فى المدن الجديدة والأقصر والنوبارية.. وتتجه الصين إلى إقامة عدة مشروعات مشتركة مع مصر فى مجالات الصناعات الخفيفة والمتوسطة والتصنيع الزراعى.

ومن المتوقع أن يبدأ نشاط أول مشروع مشترك بين البلدين فى مجال الفوسفات فى أبو طرطور بطاقة إنتاجية قدرها ٢,٢ مليون طن سنويا ترتفع إلى ٤,٤ مليون طن عام ١٩٩٥ وسوف تستورد الصين مليون طن فوسفات من إنتاج هذا المشروع.. بالإضافة إلى ذلك يمتد نشاط المشروعات المشتركة إلى الزجاج المسطح الذى سوف يقام مصنع لإنتاجه فى مدينة العاشر من رمضان وتبلغ استثماراته حوالى أربعمائة وخمسين مليون جنيه ويشتمل برنامج التعاون المصرى الصينى المشترك على إيفاد بعثات للتدريب المهنى والفنى إلى البلدين وتنمية الكوادر البشرية والاستفادة من التكنولوجيا والبحوث العلمية التى توصلت إليها الصين فى مختلف مجالات العلوم والأنشطة الاقتصادية خاصة أن مقابل الاستفادة من التكنولوجيا الصينية يعتبر أرخص كثيرا من تكنولوجيا الدول الصناعية المتقدمة أو من التكنولوجيا اليابانية على سبيل المثال.. ويكفى أن نعلم أن تكلفة الاستفادة من المعدات الصينية فى مجالات الهيدروليكا تنخفض بنسبة ٥٠٪ عن تكلفة الاستفادة من نفس المعدات التى تصنع فى اليابان أو فى الولايات المتحدة الامريكية.

ولعل السؤال الذى يطرح نفسه فى خضم الحديث عن العلاقات الاقتصادية المصرية الصينية هو لماذا يتضاءل حجم الصادرات المصرية إلى السوق الصينى المتسع والذى يمثل ربع السكان المستهلكين فى العالم كله؟ وما هو السبيل إلى تنمية هذه الصادرات إلى تلك السوق حتى يختفى العجز التجارى المصرى مع الصين؟

الواقع أن مشكلة ضآلة حجم الصادرات المصرية إلى الصين تعتبر فى جوهرها صورة طبق الأصل لتواضع معدل نمو صادرات مصر إلى مختلف دول العالم، كما أن العجز التجارى مع الصين يعتبر جزءا لا يتجزأ من العجز التجارى لميزان المدفوعات المصرى مع مختلف دول العالم.. إذ يبلغ عجز المعاملات الجارية فى ميزان المدفوعات المصرى نحو عشرة مليارات جنيه عام ١٩٩٣/٩٢.. كما أن معدل نمو الصادرات المصرية يبلغ ٤,٥٪ فى المتوسط بينما يبلغ معدل نمو الواردات المصرية نحو ١٠,٥٪ سنويا فى المتوسط.. ويبلغ معدل نمو العجز الجارى فى ميزان المدفوعات المصرى نحو ٣٥,٧٪ فى المتوسط خلال الثلاث سنوات الأولى من حقبة التسعينات.

وترجع ضآلة حجم الصادرات المصرية إلى الصين إلى ضعف انشطة التسويق من جانب الشركات المصرية المنتجة وانتظار توجيهات وجهود السلطات الحكومية دون المبادرة الفردية بفتح الأسواق للسلع المصرية.. وذلك بالإضافة إلى عدم اهتمام المصدرين بدراسة أذواق المستهلكين فى الصين بغرض إنتاج سلع مخصصة للتصدير إلى هذه الدولة تماما تفعل الصين التى برعت فى تصدير الملابس العربية إلى مصر وإلى مختلف الدول العربية والإسلامية. ولم يحاول المصدرون المصريون استغلال الخبرة الصينية فى مشروعات إنتاج مشترك للسلع التى تحتاج إليها الصين ويمكن تصنيعها فى مصر مثل الأسمدة والكيماويات والفوسفات والألومنيوم وغيرها ولم تحاول مصر بذل جهود واضحة فى مجال تجارة الخدمات حيث إن صادرات مصر منها إلى السوق الصينية تكاد تكون منعدمة سواء فى مجال المصارف أو التأمين أو الملاحة البحرية أو الجوية أو السياحة أو الأيدى العاملة فى بعض التخصصات التى تحتاج إليها الصين أو فى مجالات الاتصالات الملكية واللاسلكية.

ويجعلنا كل هذا نوجه دعوة وننبه إلى أهمية توجيه الاهتمام إلى هذا السوق ووضع برامج وخطط لتنشيط وتنمية الصادرات المصرية إلى الصين والقضاء على العجز التجارى والمديونية الخارجية مع الصين.. ولتحقيق ذلك نقترح تكثيف الحملات الإعلانية وزيادة أنشطة الوكلاء التجاريين فى الصين للتعريف بالمنتجات المصرية والمزايا التنافسية الموجودة لديها، وإقامة العديد من المعارض والندوات بواسطة كل من التمثيل التجارى وهيئة الاستثمار وتقديم تسهيلات للبيع والتعهد بتقديم خدمات ما بعد البيع فى الصين بالاتفاق مع وكلاء وشركات صينية مصرية مشتركة لتقديم هذه الخدمات بالقرب من المستهلك الصينى.

ولعل مناخ الإصلاح الاقتصادى فى الصين والتوجه إلى آليات السوق الحرة بحذر اشتراكى يدعونا إلى التفكير فى امتداد خدمات البنوك المصرية وإنشاء فروع محددة لها فى الأراضى الصينية وكذلك بالنسبة لشركات السياحة والطيران المدنى وخدمات التأمين والاتصالات وأسواق المال والمقاولات.. الخ

إذ بدأت مصر ترحب الاستثمارات الصينية على الأراضى المصرية ويجب أن يحدث توسع فى هذه الاستثمارات بتقديم المزيد من الاغراءات والحوافز المناسبة والتى يجب أن ترتبط باستيراد الصين لجانب من منتجات هذه المشروعات الصينية المشتركة بين مصر والصين.. كما يجب أن يصاحب ذلك توسع الاستثمارات المصرية المرتبطة بالتصدير الصينى خاصة فى الخدمات التصديرية.

★ أستاذ الاقتصاد والعلوم الإدارية بمعهد أكاديمية طنطا ـ مصر

ناكس
الاخ امين دلخضور
صحيفة عالم اليوم الشرق الأوسط ١٩٩٤/٦/١٧
د. حمدي عبد العظيم
رحمة ٣٣ شارع ٣٠
المرسى

الصين.. الرقص على أربعة أقدام..

العيش داخل الحقائق المتناقضة

الصافي سعيد

في قمة سيتل في نوفمبر (تشرين الثاني) 93 التي جمعت بين الرئيس كلينتون والرئيس الصيني «جيانغ زمين»، تأكد بما لا يدع مجالاً للشك ان الصين اختارت طريقها للرأسمالية ولكن ضمن ما أصبح يعرف باقتصاد السوق الاشتراكي. هذا التعبير حمل المفارقة التالية: كيف يمكن لاقتصاد الاشتراكية المخطط والموجه ان يكون قادرا على المنافسة في السوق العالمية ؟ وكيف يمكن لهذا الاقتصاد ان ينهض إذا كانت الديمقراطية معدومة في البلاد ؟ يجيب الصينيون عن تلك الأسئلة كالتالي: إن الاقتصاد الاشتراكي لا يعني بالضرورة ان يكون موجها ويخضع لتخطيط مركزي، وإنما هو متنوع ويخضع لحاجيات السوق الداخلية والعالمية.. وإن هذا الاقتصاد لا يحتاج الى الديمقراطية التعددية ذات المفهوم الغربي، وإنما هو يحتاج فقط الى الحرية.. وهذا متوفر بطبيعته في إشباع الإنتاج والمنافسة وحركة التصدير والتوريد...

طرح الرئيس كلينتون على زميله الصيني مبدأ المقايضة التالي: مزيد من الديمقراطية في الصين مقابل مزيد من الانفتاح التجاري مع الصين... إلا ان الرئيس الصيني زمين رفض ذلك الابتزاز قائلا « إن امريكا تحتاج الى اسواق الصين مثلما تحتاج الصين الى اسواق امريكا.. فليلزم النقاش هذه الحدود...»

ثم انتقل من سيتل إلى هانغا حيث كان في استقباله كاسترو الذي ابلغه « ان كوبا في حاجة الى المساعدة الصينية» فكان رد الرئيس الصيني: «والصين مستعدة ان تبيعكم البضائع التي تريدونها بسعر الكلفة...»

وهكذا حين تدرك الصين ان « الحاجة متبادلة متساوية» بينها وبين الولايات المتحدة، فإن ذلك يعني أنها ادركت السمات الأولى من سلم القوة العالمية.. اما حين تبدي استعدادها لبيع بضائعها بسعر التكلفة، فإن ذلك يعني نقطتين « الأولى ان اقتصاد السوق الاشتراكية قادر على منافسة اقتصاد السوق الراسمالية الذي لا يستطيع أن يبيع بسعر التكلفة.. والثانية ان الصين لا تريد ان تعطي أي شيء بلا مقابل، لان عهد «الاشتراكية الحزبية» قد انتهى وحل محله عهد « الاشتراكية الرابحة».. إن فائض القيمة حاصل هنا وهناك، إذا باعت امريكا داخل الصين، فعلى الصين ان تبيع داخل امريكا، وإذا طلبت كوبا او اية دولة اخرى (مصر، الباكستان، تانزانيا) المساعدة، فإن الصين ستتصرف مع اولئك الزبائن وكانهم زبائن ملحقين او تابعين للسوق الداخلية؛ إن سوق الصين الواسعة والمهيأة لم تعد تسمح للغرب ان يظل ينحب عند سور الصين من الجهة الخارجية عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما أن الصين المنفتحة والمنفلتة من تعاليم كونفوشيوس وماركس وماو، والتي تحذر جميعها من التجارة، سيدة الغش، قد قررت ايضا ان يظل ذلك السور علامة على القوة والمناعة وليس علامة على الانغلاق والانعزال..

فخلال العقد الأخير استطاعت بكين ان تبعث 4400 مؤسسة للاستثمار في الخارج.. تتوزع بين هونغ كونغ واليابان الى تايلاند والباكستان.. وخلال السنة الماضية (1993) بلغ حجم استثمار هذه المؤسسات اكثر من خمسة مليارات دولار. وهو حجم يزيد احيانا وفي بعض البلدان مائة مرة عما كان عليه قبل عشر سنوات عند التاسيس.. وحتى نهاية السنة الماضية بلغ حجم استثمار الصين في هونغ كونغ وحدها اكثر من 20 مليار دولار. وهو رقم يتجاوز بكثير حجم الاستثمار الياباني او الأمريكي.. وكما شملت تلك الاستثمارات القطاع العقاري خاصة في اليابان وهونغ كونغ وتايوان شملت ايضا القطاع الصناعي.. فقد تعاقد مركب شنغهاي الصناعي في اغسطس(اب) 93 مع تايلند لإقامة مصنع للحديد والصلب بقيمة مليار و14 مليون دولار، ومع الباكستان لإقامة محطة توليد كهربائي بانتاجية تبلغ 320 الف كيلوواط سنويا بقيمة مليار ونصف المليار.. وقد تكفل الصينيون في العقدين بكل شيء من التصميم الى التركيب والتشغيل، في الوقت نفسه وقعت الصين في السنة الماضية اكثر من 100 عقد على نقل وشراء التكنولوجيات الجديدة مع البلدان الصناعية (اليابان، المانيا وامريكا)، كما أرسلت نحو 150 الف كادر الى الخارج لتلقي تدريبات خاصة.. واكثر من 200 الف كادر اخرين للإشراف على ورشات العمل في بلدان مختلفة بافريقيا واسيا والشرق الأوسط وهؤلاء سيجلبون سنويا للصين حوالي ثلاثة مليارات دولار..

هذا التوسع في الاقتصاد الصيني قد سبب عدة مشاكل لجيرانها، فقد انخفضت خلال السنة الماضية مبيعات كوريا الجنوبية من الحديد والصلب الى الولايات المتحدة بنسبة 48.6 في المائة كما انخفضت مبيعات اليابان من الأواني المنزلية (افران وغسالات..) الى الولايات المتحدة بنسبة 9 في المائة، ونتيجة لذلك فقد تحمست كوريا واليابان الى الاستثمار في الصين وذلك من اجل الحصول على قسط من المبيعات الصينية.. فهل يعني ذلك ان الصين قد اصبحت سيدة التنانين الآسيوية أم انها مجرد فيل ما زال ثقيل الحركة؟

حسب خبراء الاقتصاد اليابانيين، فإن الصين لم تصبح بعد سيدة التنانين، لكنها في الطريق الى ان تجتاح الجميع في الربع الأول من القرن المقبل.. وهي قد تكون فيلا ضخما، إلا ان ذلك الفيل متى ركض فإنه سيحطم كل من يعترض سبيله..

فمنذ عدة سنوات يحاول الغرب ان يستفز ذلك الفيل الضخم، وهو لا يدرك قوة اندفاعه إذا ما قرر الركض، والآن فإن الغرب يبدو مدعوراً خاصة ان تحرك هذا الفيل تصادف مع نهاية الحرب الباردة.. إن الجميع يحتاجون الى الصين لتفكيك مخلفات الحرب الباردة(كوريا، كمبوديا، الفيتنام) كما أن الجميع يحتاجون الى الصين من أجل توازن عالمي جديد.. اما الصين فهي مستعدة لاستغلال كل شيء من أجل تجميع ما يمكن من أوراق القوة.. إنها تتوسع اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وبمغرافيا وذلك بعكس الجميع، كما ان جميع الأسواق قد فتحت أمامها وهي قد نالت على قدرات خارقة على التنافس وجمع الحصاد وخفة التسلل وروح المثابرة بشكل أذهل الجميع، الذين ينادون بانفتاحها منذ عقود والذين يدعون الى عزلها من جديد على السواء..

من اجل ذلك فإن الصين تسعى على المدى الطويل ان تعتمد على قوتها الاقتصادية والعسكرية لبسط نفوذها في منطقة جنوب شرق اسيا وذلك ملء الفراغات الأمريكية والسوفياتية.. وقد لاحظ اغلب المهتمين بالشؤون الصينية أن بكين طورت في السنتين الأخيرتين قوة تدخل سريع على النمط الأمريكي يمكنها أن تحسم عدة صراعات في المنطقة. كما هي كفت عن دعم الحركات الثورية والشيوعية في تلك البلدان (ماليزيا او اندونيسيا وغيرها) واتجهت الى الأسلوب الأمريكي في التعامل مع هذه الدول. كما انها شرعت في بناء حاملات طائرات من النوع المتطور جدا وهي سنكون جاهزة للعمل مع مطلع القرن.. وكل هذا بدل على أن الصين سوف تضغط بجميع الأساليب لاسترجاع جزرها ثم لبسط نفوذها على منطقة اسيا الباسفيكية.. إن العلاقات التجارية والاقتصادية الجيدة اليوم مع بلدان هذه المنطقة قد تكون تخفي نزوع الصين نحو الهيمنة. ولذلك فإن العديد من هذه البلدان تتخوف كثيرا من تدفق اموال الاستثمار الصيني. فالرئيس سوهارتو وكذلك رئيس الوزراء الماليزي مخاتير قد اعلنا عن ذلك الخوف بوضوح وطلبا مراقبة شديدة على الأموال الصينية.

بالمقابل فإن الدياسبورا الصينية التي كانت نائمة منذ عدة سنوات قد استيقظت اخيرا وكشفت عن. وطنية متطرفة جدا. إذ هم لعبوا ادورا كبيرة في نقل التكنولوجيا الحديثة الى الصين.. وحسب التقديرات، فإن هذه الدياسبورا التي تتوزع بين اندونيسيا واليابان والفيلبين وماليزيا نقلت اكثر من 40 مليار دولار في السنتين الأخيرتين لاستثمارها داخل الصين. اما الصينيون في سنغافورة (70%) وهونغ كونغ وتايوان، فهم لا يعارضون اي نوع من الاندماج الاقتصادي مع الصين/ الام.. إن الصين تملك اليوم حوالي 4400 شركة استثمارية في الخارج، منها 500 شركة تعتبر من اكبر شركات جنوب شرق اسيا.. توجد منها 149 شركة في هونغ كونغ و91 شركة في تايوان وسبع شركات في تايلاند وثلاث شركات في الفلبين و34 شركة في ماليزيا و26 شركة في سنغافورة و8 شركات في اندونيسيا و182 مؤسسة في الداخل.. ويقدر إجمالي حجم استثمارات هذه المؤسسات بحوالي 235 مليار دولار..

إن الصين التي حققت قفزتها الكبرى التي ظلت تحلم بها منذ اكثر من عقدين، وتمثل ذلك في ارفع معدل نمو في العالم بلغ 13% بالنسبة لسنة 93، تعتبر الآن أكبر سوق عالمية بعد تحرير أكثر من 90% من الاسعار، وقد رشحها البنك الدولي للانضمام الى الكتلة المتوسطة في العالم إذ تقلص عدد الفقراء من 15% بالنسبة لأواسط الثمانينات الى اقل من 6% بالنسبة لعام 93. إن ذلك الاندفاع نحو القوة إذا كان يثير الفزع لدى جيرانها الصغار، فإنه يؤهلها وهي تتربع على اكبر حوض سكاني وتجاري وعسكري في العالم لتبدأ رحلة الصراع من اجل التفوق... وهذا ما يبعث على الخوف في الولايات المتحدة ايضا...

إن ما يذهل الأمريكيين هو ان الصين لا تبدي اي تخوف من الولايات المتحدة.. اما الولايات المتحدة فهي التي تخاف من الصين.. إن الشعور بان الامريكيين سيجدون انفسهم في بضع سنوات تحت رحمة الصين موجود لدى معظم النخب الأمريكية (سياسيون ورجال اعمال واستراتيجيون). كما ان حلفاء امريكا لعقود طويلة في منطقةشرق اسيا هم الآن يريدون من تضخيم ذلك الشعور بالخوف، ذلك انهم قد يجدون انفسهم وقد غابوا ضمن صفقة ضخمة مع الصين. إن واشنطن كثيرا ما اتهمت ببيع حلفائها في إيران والفلبين والفيتنام وفي عدة بلدان اخرى حين اتيحت لها فرص اخرى للتعويض.. ولذلك فإن تايوان وسنغافورة وحتى اليابان مجبرون على نصح الولايات المتحدة بالتريث وعدم التسرع. ذلك ان الصين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لم تعد في حاجة الى المظلة النووية الأمريكية في شرق اسيا، كما لم يعد هناك من مبرر لحضور امريكا العسكري بعد اختفاء الأساطيل السوفياتية.. إن نهاية الاتحاد السوفياتي إذا كان نصرا كبيرا للولايات المتحدة، فإنه كان اكبر بالنسبة للصين، فهي الآن لم تتحرر اقتصاديا فقط بل تحررت عسكريا ايضا إذ أصبحت القوة الأولى في تلك المنطقة..

إن الصينيين لا يضعون بيضهم في سلة واحدة. وهم ايضا لا يركبون في عربة واحدة «كما يقول المثل الشعبي». فخلال السنوات الماضية امكن ملاحظة سياسة الخطوط المتوازية التي اتبعتها الصين في علاقاتها مع الخارج: كانت تريد التعاون مع اليابان حتى تبعد الاطمئنان في بقية التنانين الصغرى، وكانت تنسق مع كوريا الجنوبية تحت ضغط العلاقة الخاصة مع كوريا الشمالية.. وكانت تتعاون مع الباكستان للضغط على الهند ومع الهند للضغط على الاتحاد السوفياتي.. وتلازم الحذر في حرب الخليج الأولى ثم تلازم الصمت في حرب الخليج الثانية. وانتقلت الى التعاون السري مع اسرائيل دون ان تقطع مع حلفائها العرب وحاولت أن تقيم توازنا مع جنوب افريقيا وبلدان افريقيا الاخرى، وفي كل ذلك كانت تهدد واشنطن بالعودة الى تطوير العلاقة مع موسكو وتهدد موسكو بتطوير العلاقات مع واشنطن.. اما اوربا فقد كانت مخزنا ضخما لشراء جميع انواع التكنولوجيات.. باختصار كانت الصين تريد ان تتعامل مع الجميع مستغلة صراعاتهم وخلافاتهم.. وهي تعتقد ان الدبلوماسية هي الصراع الخفي من اجل كسب القوة.. ومن اجل بلوغ ذلك الهدف الكبير، فقد كان عليها ان ترقص على انغام كثيرة وتلاعب اطيافا متعددة وتطارد اشباحا مخيفة دون ان يبدو عليها النفاق او تسقط في التناقض القاتل.. ذلك هو العيش داخل الحقائق المتناقضة..

الشرق الأوسط ٥٥٩٨ في ٢/٣/١٩٩٤

العلاقة الأميركية ـ الصينية أبعادها... ضوابطها... وأهميتها

هنري كيسنجر*

● لإحراز تقدم مع الصين يجب على الولايات المتحدة أن تتحول عن التركيز على حقوق الإنسان

النقاش الذي اثارته زيارة وزير الخارجية الأميركي وارين كريستوفر إلى بكين كان مركزاً إلى درجة أكبر مما يجب على ما إذا كانت مهمته قد فشلت في الترويج لحقوق الإنسان. فالاعتبار الأساسي يجب ان يكون هو ما إذا كانت علاقة أميركا السياسية الشاملة مع الدولة الاساسية على الأرجح في استقرار اسيا على المدى البعيد معرضة للخطر.

وقد كانت المواجهة العلنية في بكين اكثر إثارة لأنها حدثت في نهاية فترة من التحسن المطرد في العلاقات الأميركية ـ الصينية. ففي شهر اكتوبر (تشرين الأول) الماضي رفع الرئيس كلينتون الحظر عن اللقاءات على مستوى الوزراء وهو الحظر الذي كان ساريا منذ انتفاضة ميدان تيانانمين. وبعد ذلك بفترة قصيرة اجتمع إلى الرئيس الصيني جيانج تشي، ثم تلا ذلك عدة اجتماعات على مستوى الوزراء بما فيها عدة اجتماعات بين كريستوفر ووزير الخارجية الصيني كيان كيشين. كما أن الإدارة التي تستخدم صيغة تقول فيها إنها تتحدى ممارسات صينية معينة وليس النظام الشيوعي قللت إلى درجة كبيرة من شروطها لمنح الصين صفة الدولة المفضلة في المعاملة التجارية. وكان الزعماء الصينيون قد المحوا إلى استعدادهم إلى التجاوب مع بواعث القلق التي لا تتضارب مع القانون الصيني ـ وهو معيار كلاسيكي.

إذن ما الذي ادى إلى هذا الانحراف في الزيارة التي كان هناك توقع بأن تتوج هذا التقدم؟ المشكلة الأساسية تتعلق بالفهم فالإدارة الأميركية التي تدرك الضغوط الداخلية كانت تعتقد على ما يبدو أن الصينيين مدينون لها بتنازلات في مجال حقوق الإنسان مقابل إعادة الاتصالات العالية المستوى بين الطرفين. اما الصينيون فكانوا يعتقدون أن لهم الحق في تلك الاتصالات العالية المستوى لأن هذا هو حالهم مع جميع الدول الأخرى. ولهذا فهم يقيمون تنازلاتهم في إطار التصرفات المماثلة التي تفيدهم.

وهم لا ينظرون إلى إزالة تهديد فردي على اساس انه تنازل كما انهم حساسون جداً من اي تلميح بالتدخل في شؤونهم الداخلية. وما دامت حقوق الإنسان هي الموضوع الاساسي في الحوار الصيني ـ الأميركي فإن الاستعصاء امر لا مفر منه.

ومع ذلك فإن هذا الاستعصاء امر يمكن تفاديه لأن القضية ليست كما يدعي البعض احياناً، إذا كان ينبغي على أيهما التخلي عن متابعتها لحقوق الإنسان كلياً وإنما كيفية متابعة قيمها مع موازنتها مع المجالات الأخرى الحيوية من العلاقات الأميركية ـ الصينية المعقدة.

والحافز الأساسي لسياسة حقوق الإنسان الأميركية راسخ بصورة عميقة في التقاليد الأميركية. إذ ليس هناك دولة اخرى تأسست بهذا الشكل الصريح من اجل احترام الحرية او قطنها لاجئون بهذه الكثافة.

ولهذا فإن التجربة الأميركية حفزت السياسة الأميركية الخارجية بنوعية تبشيرية فريدة. فبالنسبة للأميركيين لا يمكن الفصل بين المصلحة الوطنية والاهتمام بحقوق الإنسان.

من ناحية ثانية نجد ان تصور اميركا لنفسها بانها حامية حقوق الإنسان العالمية محفور بشكل راسخ إلى درجة اننا ننسى كثيرا مدى تميز هذه النظرة بالمقارنة مع الطريقة التي تنظر بها الدول الأخرى إلى السياسة الخارجية. فكل دولة اخرى تنظر إلى السياسة الخارجية على اساس انها موازنة المجازفات والمكافات من اجل التأثير في تصرفات المجتمعات الأخرى خارج حدودها. وما يسميه الأميركيون حقوق الإنسان كان يعتبر بشكل عام امراً يقع في إطار صلاحيات المجتمعات الداخلية ولذا فهو ليس خاضعاً للدبلوماسية.

وبينما تصر وزارة الخارجية على أنها لا تضغط على الحكومة الصينية لتغيير مؤسساتها الداخلية وإنما تطبيق الإعلان الدولي لحقوق الإنسان تظل الحقيقة واضحة وهي انه ليس هناك أي دولة اخرى موقعة على تلك الوثيقة للامم المتحدة تعتبرها جزءاً من سياستها تجاه الصين مما يثير تساؤلاً عما إذا كان من الالتزامات الاميركية تطبيق كل وثيقة للامم المتحدة من جانب أميركا وحدها حتى حين يتجاهلها جميع الموقعين الآخرين عليها.

باختصار لا يحظى النهج الأميركي تجاه حقوق الإنسان في الصين بأي تاييد تقريباً من معظم الحكومات الأخرى. إذ ليس هناك دولة آسيوية واحدة تؤيده ولن تقف اي دولة منها إلى جانبنا في حالة نشوب ازمة كبرى بسبب ذلك.

فالإصرار بصفة خاصة على السيادة امر تتميز الحكومة الصينية به لا سيما أن الصينيين يعتبرون التدخل الغربي إذلالاً مستمراً منذ حرب الافيون مع ان اللوم يوجه إلى أميركا اقل من غيرها.

ومن المعروف أن اقتصاد الصين هو اسرع اقتصادات العالم نمواً كما أن سكانها الذين يزيدون على الف مليون نسمة يمثلون اكبر سوق مفردة في العالم. واستثناء الولايات المتحدة من هذه السوق لن يكون قراراً تافها لا سيما إذا ما بدأت الدول الأخرى في ملء الفراغ الاميركي.

يضاف إلى ذلك أن آسيا اكثر مناطق العالم فاعلية وهي التي تنطوي على احتمال تهديد السلام العالمي. فدولها لم تطور نماذج التعاون التي ظهرت في اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. واسيا ليس فيها معادل لحلف شمال الأطلسي او الاتحاد الأوروبي او مؤتمر الأمن الاوروبي. ودول اسيا مثل اوروبا في القرن التاسع عشر ترى بعضها منافسات استراتيجية لبعضها، ولهذا فهي ترسم علاقاتها من منطلق الجغرافيا السياسية او ترسم جزءاً منها على الأقل على هذا الأساس.

لهذا فإن تحقيق توازن في اسيا امر اساسي للسلام العالمي ويجب ان يكون هدفاً اساسياً للدبلوماسية الأميركية.

والاستقرار في آسيا مرجح جداً إذا ما شاركت فيه الولايات المتحدة والصين معاً. أما الصراع مع الصين فسوف يحتاج إلى تنظيم بقية اسيا ضد الصين. ولكن ليس هناك في عالمنا المعاصر الآن ما يدعو إلى انتهاج سياسة لعزل الصين. لا سيما في وقت لا نزال نواجه فيه اليابان بسبب قضية النزاع التجاري ولن تشترك اي دولة اسيوية في سياسة عزل الصين بسبب حقوق الإنسان. ولذا فإن أميركا ستنتهي هي نفسها وقد اصبحت معزولة وستفقد قدرتها على تشكيل نظام مستقر.

إن اميركا والصين لهما مصالح متماثلة في إيجاد توازن في اسيا. فكما اكد إعلان شانغهاي عام 1972 للدولتين اسباب خاصة تقضي بمعارضة هيمنة اي دولة واحدة على اسيا. فالصين تريد من الولايات المتحدة مساعدتها في بناء توازن في علاقاتها مع جيران الوياء مثل اليابان وروسيا والهند. ولو على الأقل حتى تصبح قوية لتحقيق ذلك لوحدها. كما أن أميركا بحاجة إلى تعاون الصين في هذه القضايا إضافة إلى التعاون في تطوير مستقبل تايوان بشكل سلمي، وفي مجال منع انتشار السلاح النووي في كوريا الشمالية ونقل تكنولوجيا الاسلحة.

هذه هي القضايا التي يجب ان تكون العناصر الأساسية في الحوار الأميركي ـ الصيني للعقد القادم على الأقل. وإذا ما انتقلت إلى مركز العلاقة بين الصين والولايات المتحدة فإنها ستسهل قضية حقوق الإنسان من خلال إعطائها الإطار الاستراتيجي. وخلال تاريخ الصين الطويل طالما اهتم الزعماء الصينيون بحاجات نظرائهم الخاصة شريطة ان يكون مثل هذا الإجراء فيه خدمة لمصالح الصين. لكن الذي لن يقبلوه او لن يقبلوه على الأقل تحت ضغط أميركي هو ان تتصرف اميركا من منطلق كون تعاونها حسنة او صدقة تقدمها واشنطن عندما وكما تشاء.

ولذا نجد ان عامل المبادلة مفقود من العلاقات الأميركية ـ الصينية الراهنة. فقد طرحت الولايات المتحدة سجلاً لحقوق الإنسان اقترحت مقابله المحافظة على معاملة الصين كدولة مفضلة وهو ما يعتبره الصينيون نوعاً من الابتزاز. ورغم استئناف المفاوضات العالية المستوى وما يبدو من تقدم سيتم إحرازه في المجال الاقتصادي فإن هذه كما هو واضح امور ثانوية للساحة السياسية.

وفي رايي ان السبب الرئيسي لجو المواجهة خلال زيارة كريستوفر إلى بكين كان رد الفعل الصيني على المطالب الفردية ومن جانب واحد التي تعقدت بسبب الترويج الإعلامي الذي تركز على حقوق الإنسان وحدها دون غيرها. ففي الفترة التي سبقت الزيارة صدرت بيانات رسمية وبصورة متكررة مفادها ان الزعماء الصينيين يعرفون ماذا ينبغي عليهم أن يفعلوه في مجال حقوق الإنسان مما يعني ان هدف الوفد الأميركي الأساسي هو تقييم التنازلات التي سيقدمها الصينيون في هذا المجال ولما كان الصينيون ينزعون إلى اعتبار كل مبادرة مسالة رمزية فقد فسروا وصف جون شاتوك مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان حين زار بكين بانه «مستطلع» على أنه إشارة إلى ان حقوق الإنسان ستكون الموضوع الأساسي. وهكذا اصبح المسرح جاهزاً للمواجهة. واظهر الجانب الصيني مهاراته في تصميم الإجراءات الاستفزازية مثل مضايقة المنشقين عشية وصول كريستوفر إلى بكين.

إلا أن التحدي الأساسي لا يزال قائماً: إذا كانت مصلحة الولايات المتحدة في الصين هي بصفة اساسية مسالة حقوق الإنسان فإن تكتيك الضغط العلني غير مناسب. وربما لا ينجح. لكن هناك مجازفة كبرى تتمثل في وقوع الطرفين في شرك الاختيار ما بين الإذعان او المواجهة.

وقد تشعر الإدارة بإغراء المواصلة تخفيف مطالبها وعقوباتها إلى ان تصبح انتصاراتها مجرد تمارين في العلاقات العامة، وربما يكرر الصينيون إنزال الجراح بانفسهم كما حدث في الخمسينات حين طردوا المستشارين السوفيات لتدخلهم في شؤونهم، وستكون ضحية مثل هذه العملية هي العلاقة الصينية ـ الأميركية التي نعرف جميعاً انها العامل الأساسي في استقرار القارة الآسيوية.

ولكن إذا كان للولايات المتحدة اهداف اخرى يجب عليها متابعتها، وهذا هو الحال في اعتقادي، فإن الحاجة تدعو بالتاكيد إلى نموذج معاملة الفضل بالمثل. فالبديل لا يقتضي من أميركا التخلي عن قائمتها الأقصر الآن من اهداف حقوق الإنسان مع أن بعضها يمكن أن يعدل اثناء المفاوضات. لكن يحتاج على اي حال إلى قيادة رئاسية واضحة تحدد الأهداف الأميركية والاستراتيجية تجاه الصين. ومثل هذا البيان يجب أن يحدد الأهمية المعلقة على التعاون الصيني ـ الأميركي في مجالات محددة وفي مواضيع محددة، إذ انه لا يمكن له ان يكون مجرد قائمة بالأولويات الأميركية.

وفي الوقت نفسه يمكن لمثل هذه الوثيقة ان تؤكد حاجة كل طرف إلى أن يأخذ في حسابه بواعث القلق الخاصة للطرف الآخر ـ وهي جملة من المؤكد ان يكون ستفهمها على اساس انها تشير إلى الاهتمام الأميركي بحقوق الإنسان. وانا أعتقد أن اي خفض في الضغط العلني، والتوسيع الصادق للحوار سيعطي حلاً مقبولاً يضمن الاحترام الذاتي للطرفين.

وبشكل خاص:

يجب على الصين ان تفهم ان القلق على حقوق الإنسان بشكل ما ليس مسالة مزاج للإدارة الأميركية وإنما هو جزء اصيل في نظام القيم الأميركية مثلما تعرب عنه ضغوط الكونجرس.

على الإدارة ان تعترف بان مصالح الصين في العلاقات الأميركية مبنية على توقعها التعاون في استراتيجية عالمية شاملة او آسيوية على الأقل. ولهذا الهدف فإنها ربما تكون مستعدة لتقديم تنازلات في مجال حقوق الإنسان شريطة أن تبدو وكأنها صادرة عنها بمحض إرادتها.

على الكونجرس ان يفهم ان الضغط العلني إذا تجاوز حداً معيناً يميل إلى إعطاء النتيجة العكسية لما هو مقصود منه. ولذا يجب السماح للإدارة بمتابعة الأمر بهدوء.

والهدف القصير الأمد للحوار الصيني ـ الأميركي المتجدد يجب ان يكون تحقيق تقدم كاف من أجل تمكين الإدارة من الفصل بين وضعية الدولة المفضلة وحقوق الإنسان فصلاً نهائياً، وبعد ذلك ستتابع الولايات المتحدة اهداف حقوق الإنسان بشكل يتفق مع الكرامة الصينية وعبر طرق وعمليات دبلوماسية عادية وضمن إطار حوار سياسي واستراتيجي شامل.

واخيراً ومن معرفتي بزعماء الصين والزعماء الأميركيين يمكنني القول إن هذه الأهداف يمكن أن تتحقق شريطة ان يظل التركيز على الأمور الأساسية والجذرية، لا سيما على اهمية العلاقة الأميركية ـ الصينية البناءة على المدى الطويل لكلتا الدولتين.

---

* وزير خارجية أميركا الأسبق ـ المقال تنفرد «الشرق الأوسط» بحقوق نشره باللغة العربية. خدمة «لوس انجليس تايمز»

الصين والولايات المتحدة تسيران على طريق التصادم

بكين: من لينا هـ. سان *

يبدو ان اعتقال ابرز منشق سياسي صيني، وي جينسنج، من جديد سيدفع الولايات المتحدة والصين على السير في طريق التصادم حول حقوق الانسان.

وما لم يتم اطلاق سراح وي قريباً، فإن هذا الاعتقال الثاني له خلال شهر من شانه ان يقوض، بجدية، مساعي إدارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون لترويج القناعة بأن الصين تحرز بعضاً من التقدم في حقوق الانسان، وهو أمر لازم لتجنب فرض التعرفة الأميركية على صادرات الصين الى الولايات المتحدة.

وقال روبن مونرو، مدير منظمة مراقبة حقوق الانسان (آسيا)، المقيم في هونج كونج: «بعد اعتقال السلطات الصينية لأهم منشق صيني، فمن الصعب تماماً على موظفي وزارة الخارجية القول ان الصين تحرز تقدماً في مجال حقوق الانسان».

وينبغي للادارة ان تشهد للكونجرس بحلول يونيو (حزيران) ان التزام الصين بحقوق الانسان الأساسية يتحسن، وبخلافه فإن الصين ستفقد، بموجب القانون الأميركي، وضعها كامة تجارية مفضلة. ويبدو ان قادة الحزب الشيوعي الصيني، باعتقالهم وي مجدداً، انما يراهنون على ان الولايات المتحدة ستسير على هدي مصالحها التجارية في الابقاء على التجارة مع الصين عوضاً عن طرح مطالبها بصدد حقوق الانسان.

وهناك اعتقاد شائع وسط المسؤولين الصينيين والمحللين الغربيين، في بكين، ان الولايات المتحدة ستجد بفعل خشيتها من ان تنعزل عن أكبر سوق يبرز في عالم اليوم، السبيل لتجديد المكانة التجارية للصين.

ووجود وي حراً، طليقاً، يشكل، على ما يبدو، خطراً داهماً في نظر الحكومة الصينية. الاكثر من ذلك ان هذا الكهربائي الذي تحول الى رجل سياسة نشط، أصبح بؤرة جاذبة للعديد من نشطاء المطالبة بالديمقراطية. ورغم ان المعارضين يعملون في جيوب صغيرة معزولة، في ارجاء البلاد، فإن وي يشكل مثالاً ملهماً بالنسبة للكثيرين، وبخاصة النشطاء خارج العاصمة. وهناك معارض يعيش في شرق الصين يحتفظ بصورة وي المرسلة بالفاكس الى جوار فراشه.

ويقول معارض آخر ممن أطلق سراحهم الخريف الماضي، وهو يعيش خارج بكين: «نريد ان نرفع راية واحدة، وان نتكاتف حول زعيم واحد. ونعتقد ان وي هو انسب شخصية».

ومنذ ان أطلق سراح وي في سبتمبر (ايلول) الماضي بعد ان قضى 15 عاماً في السجن، اخذ يلتقي العديد من النشطاء، واجرى مقابلات صحافية عديدة، ونشر العديد من المقالات في المطبوعات الغربية، مناصراً الديمقراطية في الصين. ولم تتغير اراؤه كثيراً، رغم السنوات المديدة التي قضاها في غياهب السجون.

وقال وي، في مقال له نشرته صحيفة «ايسترن اكسبرس» الصادرة في هونج كونج، مطلع هذا العام: «ان اللجوء الى الاقناع والحوار لحمل الصين على تغيير موقفها من مسالة حقوق الانسان، يشبه سعي الحمل الى المناقشة العقلانية مع الذئب. وليس مردّ ذلك ان الذئب لا يفهم الحجج العقلية، بل لأنه لا يكترث بها».

وتخشى الحكومة الصينية، بوجه خاص، من اندلاع اضطرابات هذا الربيع، أي في الذكرى الخامسة لحركة الديمقراطية التي انتهت بالهجوم الدموي الذي شنه الجيش الصيني على المتظاهرين في سبيل الديمقراطية في ساحة تيان آن مين في 4 يونيو (حزيران) 1989. وفي ضوء استشراء السخط إزاء البطالة والتضخم، والفساد، يخشى المسؤولون من ان يتحول أي حادث صغير لإحياء ذكرى الأحداث الماضية الى انفجار واحتجاجات هائلة، واسعة النطاق.

وقد ارسلت قيادة الحزب في الشهر الماضي توجيهاً الى المنظمات حتى مستوى المدينة، حذرت فيه كوادر الحزب ودعتهم الى منع نشطاء الديمقراطية «وغيرهم من الاشرار من تنظيم العمال والتحرك في القرى» حسب قول احد النشطاء من الاقاليم نقلاً عن احد اقربائه ممن تلقوا التعليمات من السكرتير الحزبي للمدينة. اعتقل وي (43 عاماً) يوم الجمعة. وداهمته قوات بوليس في سبع سيارات، فيما كان يعود الى العاصمة من ميناء تيانجين القريب. وامضى معظم الشهر الماضي متنقلاً خارج بكين، تحت ضغط السلطات على ما يبدو. وكانت مغادرته العاصمة جزءاً من حملة على المعارضين احاطت الشهر الماضي بزيارة وزير الخارجية الأميركي وارين كريستوفر.

وتقول السلطات ان وي الآن «قيد الاستجواب بعد وضعه تحت مراقبة إدارة الأمن العام في بكين»، وذلك بسبب «خرقه القانون في عدة مناسبات، كما يشتبه في ارتكابه جرائم جديدة إثر تجريده من حقوقه السياسية». حسب قول وكالة انباء الصين الجديدة الرسمية. ولم تحدد الوكالة طبيعة الخروقات الجديدة، او مكان اعتقاله. وقالت شقيقته، واي لنج، ان الشرطة فتشت مكتبه قبل انبلاج الفجر، بحثاً عن اوراق ونصوص كومبيوتر. وقطعت خطوط الهاتف كما اصطحبت معه سكرتيرته، تونج يي، ابتغاء استجوابها. ولم تجب تونج على عدة نداءات تليفونية (من جهاز التنبيه الخاص الذي تحمله) قام بها صحافيون غربيون.

ولما كان مفهوم البراءة غائباً عن النظام القضائي الصيني، فمن المرجح ان تكون الخطوة التالية توجيه الاتهام الى وي، ومحاكمته، واصدار الحكم في حقه.

ويشير بعض المحللين الى ان لغة بيان وكالة الانباء الصينية تترك مجالاً للمناورة، لانه لم يحمل اية تهمة محددة ضد وي.

ويقول مونرو «سينتظر المسؤولون ليروا كيف سيكون رد فعل الرئيس الأميركي. فإذا صمت ولم يحرك ساكناً، قالوا ان وي ارتكب جرائم خطيرة ضد الدولة».

وقالت السفارة الأميركية في بكين انه «عبرت عن القلق إزاء وضع وي» لوزارة الخارجية. وتقدمت بطلب معلومات اضافية عن وضعه، حسب قول بيان السفارة. واضاف البيان «إذا صحت التقارير (حول اعتقال وي)، فإننا ناسف لأن الصين اتخذت هذه الخطوة. وحسب معلوماتنا فإن وي لم يقم بشيء سوى استخدام الحق الشامل في حرية الراي والتعبير التي تنص عليها المادة 19 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان».

* خدمة «واشنطن بوست»

«آسيا ووتش» تنتقد بكين

بكين - وكالات الأنباء: أصدرت منظمة «آسيا ووتش» الاميركية لحقوق الانسان بيانا صباح امس في بكين ناشدت فيه الصين الافراج عن المنشق البارز وي جينجشنج الذي اعتقل امس الأول واعتقل مساعده امس.

وقالت المنظمة في بيانها ان القاء القبض على وي «وغيره من المناضلين من اجل الديمقراطية سيجعل من شبه المستحيل على واشنطن ان تجدد للصين وضع الدولة الاولى بالرعاية تجاريا» في اشارة الى ان البيت الابيض يربط بين سجل الصين الخاص بحقوق الانسان وبين الامتيازات التجارية.

وصدر هذا البيان بعد يوم من تاكيد الصين رسميا تجديد حبس اشهر المعارضين للنظام الشيوعي احتياطيا لما اسمته وكالة «شينخوا» الرسمية للانباء «مخالفات جنائية جديدة مشتبه فيها».

يذكر ان وي امضى قرابة 15 عاما في السجن بعد صدور حكم عليه عام 1978 بسبب انشطته المطالبة بالديمقراطية. وافرج عنه في سبتمبر (ايلول) الماضي قبل اسابيع من اجراء تصويت حاسم بشان محاولة بكين استضافة دورة الالعاب الاولمبية لعام 2000.

وبعد اطلاق سراحه من السجن استانف وي نشاطه السياسي وبدا يدلي بتصريحات واحاديث الى الصحافيين الاجانب وينشر مقالات في الخارج ويجتمع مع رفاق منشقين سابقين لانعاش الحركة المطالبة بالديمقراطية، التي خمدت تقريبا منذ مذبحة ساحة تيان آن مين عام 1989.

كما اغضب وي السلطات في فبراير (شباط) الماضي باجتماعه سرا مع جون شاتوك مساعد وزير الخارجية الاميركي لحقوق الانسان.

واتهمت بكين في ما بعد المسؤول الاميركي بالتدخل في شؤون الصين الداخلية وانتهاك القانون الصيني.

● ذكرت وكالة الانباء المجرية ان نائبا برلمانيا مجريا تسبب مساء امس الأول في تعكير صفو زيارة وزير العدل الصيني يانج شياو لبرلمان المجر عندما صاح فيه قائلا: «عد الى بلادك» وذلك احتجاجا على انتهاكات حقوق الانسان في الصين.

وجاء هذا الاحتجاج من جانب النائب الذي ينتمي لعضوية «حزب اتحاد الديمقراطيين الشباب» بهدف لفت الانتباه الى الاجراءات الصارمة المستمرة التي تتخذها الصين ضد الطلاب الذين القي القبض عليهم اخيراً او المسجونين منذ مظاهرات احتجاج الطلبة عام 1989.

واطلق النائب صيحات هتافه اثناء القاء كلمة الترحيب بالوزير الصيني يانج، وتلقى تحذيرا رسميا بعد ذلك من رئيس البرلمان.